ازمة موظفي حماس..بين القهر والجريمة!

كتب حسن عصفور/ لم يكن من باب التسلية أن ردد الحكماء والفلاسفة عبر العصور مقولة أن "الجوع كافر"، قيلت بأشكال وعبارات بكل لغات العالم المختلفة، لم تنحصر في فلسفة أو دين معين، فكلها توقفت أمام ظاهرة الصراع الطبقي وما ينتجه من تفاوت في مستوى المعيشة، وآثاره الاجتماعية المدمرة، ومظاهر الجوع والفقر والتشريد التي هي سمة ملازمة لذلك الصراع، ولقد توقف الخليفة عمر بن الخطاب أمام تلك الظاهرة بقول يتردد منذ مئات السنين، "لو كان الفقر رجلا لقتلته"، للدلالة عما يختزنه جوع الانسان من قهر وكارثة إنسانية..

لكن العبارة التي أطلقها الصحابي الجليل ابو ذر الغفاري، والذي هجر مجتمع النفاق والكذب في حينه ليعيش اخر ايامه وحيدا، ذلك "الاشتراكي" الأول قالها صرخة مدوية، لا تموت ما دام للفقر مكان في عالمنا: "عجبت لمن لا يجد قوت يومه، كيف لايخرج شاهرا سيفه"، في كناية غاية في الدقة أن الكل الفقير يجب أن يناضل لازالة مسببات الفقر ولارساء أسس العدالة الاجتماعية..

مسألة الفقر والقهر تبرز مع تبلور أزمة موظفي حماس في قطاع غزة، والتي بدأت تتطور الى ظاهرة إجتماعية خطيرة، ستنتج فيما تنتج باستمرارها كل مظاهر الجريمة الفردية والمنظمة، ما لم تجد لها حلا سريعا، ولذا ما يحدث في القطاع من أفعال تبدو غالبيتها "جريمة منظمة" حسب كل الشواهد، يقف خلفها فئة تحاول استغلال "أزمة الجوع" لنشر "الجريمة السياسية المنظمة"..

نعم..لا يمكن لعاقل وطني أو شبه وطني، إنسان أم شبيهه يمكنه أن يقبل استمرار أزمة تجويع عشرات آلاف موظفين بأسرهم وأطفالهم، دون ذنب سوى أنهم ينتمون لحركة حماس وأجهزتها الأمنية، هي جريمة كاملة الأركان، لا يختلف عليها أي من بني البشر، واستمرارها بلا حل لن يكون حلا للجريمة المنظمة المتنامية، والإختباء وراء أزمة مالية فقط ليس حلا ولا

ذريعة، بل يستوجب التفكير المشترك والجمعي لبحث تلك المأساة الانسانية بكل أبعادها، ولا نظن أن العقل الفلسطيني سيقف عاجزا عند ايجاد البديل للقهر الاجتماعي - الانساني لعشرات آلاف موظفين يصلون مئات آلاف مع اسرهم..

ولكن هل الحق في محاربة الفقر والكارثة الانسانية، يسمح القيام باستغلال تلك الكارثة لتنفيذ أجندات تبتعد بالحق لتضعه في مصاف الجريمة، بل والارهاب أيضا، فالتفجيرات ضد البنوك أو ارسال رسائل تهديد الى اصحاب البنوك وموظفيها في حال استمرار العمل وأداء واجبهم لخدمة ما يفوق المليون ونصف مليون فلسطيني، ليس سوى الانتقال من الحق الى الجريمة..

لا يمكن تبرير الجريمة الارهابية مهما كانت دوافعها، فالحق لا يستبدل بفعل ارهابي، والا لأصبح كل "فقراء العالم" وعددهم بالمليارات أعضاء في منظمات ارهابية، بل أن الفقر في فلسطين منذ أزل، يتزايد ولا ينقص، ومع ذلك لم نسمع يوما أن وجد غطاء الفقر أو القهر مسلكا للفعل الارهابي..

من حق كل موظف، بل من حق كل أبناء شعب فلسطين التضامن الوطني والطبقي مع موظفي حماس ضد الجريمة التي يتعرضون لها، ويقاتلون بكل قوة مسببها، وهنا يجب أن نفتح قوسا كبيرا لمعرفة المتسبب، بأنه ليس الحكم والحكومة فقط، بل أن حركة حماس وقيادتها تتحمل جزءا هاما من مسؤولية الكارثة الانسانية لهؤلاء الباحثين عن حق اقتصادي - اجتماعي..

حماس قبل السلطة مسؤولة عما حدث، فهي من البداية لم تضع آلية واضحة لحل تلك المعضلة، وهي تعلم يقينا أن هذا الكم من التوظيف الحزبي - الفئوي لن يكون عملا مرحبا به، لكنها لم تقم وزنا لنتائج ما سيكون عند ساعة "المصالحة"، وكأنها خططت لابقاء الأزمة الوطنية الى أمد الدهر، او تبقى هي صاحبة الحكم والحكومة، وهو ما لم يحدث، بل أن الانقسام بعد الانقلاب كان وبالا عليها، ومن ورطها في مسار الانقلاب أدار لها ظهره الآن، وكأنه ينتقم منها بطرق مستحدثة..

قبل البحث عن مسؤولية السلطة، حكما وحكومة، يجب أن تتوقف حماس وبعض أجهزتها عن استخدام المقهورين كأداة ارهاب وإبتزاز، وأن تفكر هي قبل غيرها بحل عبر الشراكة الوطنية وليس بالابتزاز الوطني، أن تتجه للكل الوطني الحاضن للبحث سويا، وبالتأكيد فإن الحل يتطلب مراجعة شاملة لسياسة حماس الداخلية والخارجية..

البوابة الأولى أن تفكر بثقافة "الشريك السياسي" وليس "سي السيد السياسي"، وأن التطورات منذ الانقلاب الأسود في يونيو 2007 لم تكن مسارا سياسيا سليما، وعليها أن تستخلص كل العبر الواجبة للعودة الى التوحد بالصف الوطني، ومنها إدراك أن العلاقة مع مصر هي مفتاح لا يمكن استبداله بأي بلد أو جهة مهما كان اسمها، أو نظامها، غنية أو فقيرة، فمصر كانت وستبقى أزلا، مفتاحا لا فكاك منه لفلسطين عامة ولقطاع غزة خاصة، ولذا فعلى قيادة حماس أن تعيد التفكير بشكل جذري في موقفها من مصر الثورة، وأن تضع مصلحة الوطن فوق مصلحة الجماعة وأن تصدق القول أنها حركة تحرر وطني وليس فصيلا اخوانيا..

حماس يجب أن تعلن انحيازها الفوري للثورة المصرية ورئيسها عبدالفتاح السيسي، وأن تنهي كل رابط مع تلك الجماعة "المشؤومة"، وأن تقف لتفكر بالطريقة التونسية، وتستخلص عبر من حركة لا تواجه أزمات حماس، لا الوطنية ولا المالية، فالنهضة التونسية قررت أن تكون حركة تونسية فقط، تخلت عن كثير مما رفعته شعارات تحت ضغط الواقع الجديد، قبلت التعامل مع الحكومة التي يرأسها مسؤولا أمنيا من نظام بن علي، ولتبرير فعلتها بحثت عن كل مبررات ذلك، وصنفته كرجل شريف غير فاسد وطني جمعي..اي صفة يمكنها أن تسمح لها بـ"تنظيف موقفها" للبقاء والشراكة..

حماس يجب أن تعيد التفكير كليا في سلوكها ومسارها وخياراتها لكي تبدأ رحلة "الشراكة الوطنية" تأخذ مسارها، كونها البوابة الوحيدة لحل أزمة القهر والتجويع التي يتعرض لها مئات آلاف من موظفين بلا ذنب، سوى قصر

نظر قياداتهم واستهتار من قبل حكومة لاتستحق لقبها المتداول بأنها "حكومة توافق"، فلا يوجد بها من التوافق شيئا..

حماس قبل السلطة عليها البحث عن حل لأزمة لا يمكنها أن تحل بالجريمة المنظمة..بل أن ذلك سيزيد من عبئ الكارثة ويوسع من قاعدتها الاجتماعية..وعندها يصبح كل أهل القطاع في دائرة الكارثة..فهل تبحث حماس عن ذلك!

ملاحظة: حسنا تراجع الرئيس عباس عن موقفه بعدم الذهاب الى باريس للمشاركة تحت ضغط البرد..المشاركة كانت ضرورة جدا مع محاولة النتن استغلالها "يهوديا"..التراجع عن الغلط مش عيب اليس كذلك!

تنويه خاص: بعض من بني الجماعة الاخوانية يتحدثون عن انتكاسة "الربيع العربي"..الحق أن المنتكس هو "الربيع الأميركي - الإخواني"..فربيع العرب بدا يزهر هزيمة لأخطر مشروع فتنة شامل..الخير قادم بلا إخوان!

استهبال ليبرمان ومن يصدق!

كتب حسن عصفور/ مع دخول الانتخابات الاسرائيلية مرحلة متقدمة لفرز مكون الكنيست الجديدة لدولة الكيان، تبدأ واحدة من أكثر مراحل الكذب والخداع السياسي التي يعيشها الكيان، حيث تلجأ غالبية القوى المشاركة - نستثني القوى العربية الفلسطينية - فيها الى نشر ما يحلو لها من وعود وآمال بلا حدود، ولا يقف لا رقيب ولا حسيب على تلك الأكاذيب، سوى من يحتكم الى العقل، وهو في الغالب أقلية جدا، رغم معرفة الأغلبية العظمى، أن معظم تلك الأقوال والشعارات ليس سوى مرحلة لن يتذكر قادة الحكم الجديد منها شيئا..وتنتهي "جمعة الوعود المشمشية من الأمل الى المصائب..

لكن ما يلفت الانتباه من بين قوى الكيان، الطريقة "المبتكرة" التي لجأ اليها وزير خارجيته، ورئيس حزب "اسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان، والذي يسكن في مستوطنة، ويكن كراهية للعرب أولا والفلسطيني ثانيا، اساسها عنصري مقيت، تعيد للذاكرة صورة الفاشي اليهودي الذي ارتكب مجزرة الحرم الابراهيمي غولدشتاين عام 1994، بل أنه يشجع فريقا لكرم القدم هو الأشد عنصرية ضد فلسطيني 48، "بيتار القدس"، وقلما تنتهي له مباراة مع أي فريق قوامه الأساسي من لاعبي فلسطيني 48، دون مصيبة أو مأساة..

لا نظن أن الفلسطيني والعربي بحاجة لفتح صفحة التعريف بهذا الفاشي الجديد، لكن المثير بأن يبتكر العنصري ليبرمان طريقة واسلوبا مثيرا في حملته الانتخابية تختلف عن غيره من القوى اليهودية، فلجأ الى البحث فيما لا يعرضه الآخرين من بضاعة تسويقية، فأخذ يتجه الى المحيط العربي عله يجد به ما قد ينقذه من انهيار حزبه وخسارته الانتخابية الهائلة، والتي باتت معلومة جدا بعد مسلسل الفضائح التي طالت مسؤوليه نوابا ووزراء، بما قد يحيله الى حزب هامشي جدا، بل وبلا قيمة رغم كل عنصريته واستخدامه للصوت الروسي..

ليبرمان يتحدث بلا انقطاع، عن اتفاقه مع بعض "الدول العربية المعتدلة" - افتراضا أن هناك متطرفة - على الحل السياسي المقبل، بعد أن يتم التخلص من الرئيس محمود عباس، هذا الخبر يحتل مكانة مرموقة جدا في الاعلام الفلسطيني والعربي، رغم ان مصدره عبري بامتياز..

لنتجاوز مصدر الخبر والغرض الأساسي منه، ولنقف فقط أمام حقيقته، فهل يمكن لغبي، وليس لعاقل دولة أو شبه دولة شخص أو مجموعة، ان يعقد اتفاقا مع شحص أو حزب لا يملك فرصة التمثيل في الكنيست القادم، وإن تمكن فعدد نوابه لن يتجاوز أصابع اليد..

لو أن ليبرمان عقد اتفاقا باسم دولة الكيان وممثلا عنها، لقلنا أن ذلك قد يكون معقولا، رغم معرفة كل أهل فلسطين، أن الأجهزة الأمنية الاسرائيلية بكافة

مسمياتها، موساد، شاباك ، استخبارات عسكرية "أمان" تعارض كليا المساس بـ"أبومازن"، لأنه مقاتل عنيد ضد "الارهاب"، شهادة ليست سرية، بل تصدر علانية من تلك الأجهزة، وكذبت نتنياهو وليبرمان بدل المرة عشرات، عندما حاول ساسة الكيان مناكفة عباس..

ويعلم الجميع أن قرار الخلاص من "ابو مازن" ليس قرارا يمكن أن يتم تنفيذه لو عارضه جهاز أمني واحد، فما بالنا وكل الأجهزة تعارض بل وتدافع عن "ابومازن"، وهو ما لم يحدث مع الشهيد الخالد ياسر عرفات عندما اتفقت الأجهزة على أنه "العقبة التي يجب الخلاص منها"..

لكن ليبرمان يبحث عن موضوع اثارة مختلف، بعيدا عن الشأن الداخلي، بعد افتضاح فساده وانتشار رائحته النتنة في كل مكان، لذا بحث عن بضاعة غير تلك البضاعة، فكان "الإختراع الليبرماني" بالاتفاق مع دول عربية معتدلة حول الحل والتخلص من عباس، وكأنه الرجل "السوبر مان" المنتظر، وبعيدا أن يكون التقى أم لم يلتق فتلك مسألة أخرى، لكن هل يمكن لعاقل أن يصدق أن هناك من يتفق مع حزب أو رجل بلا مستقبل سياسي بل وبلا أثر يمكن أن يكون في التشكيلة السياسية القادمة، حتى لو انقلب على نتنياهو وذهب للاتفاق مع تحالف ليفني - هرتسوغ "المعسكر الصهيوني"، فلا مجال لأن يكون هو صاحب العقد والربط في قرار مصيري كما ينشر ويعيد الاعلام الفلسطيني بكل مسمياته والعربي بكل تلاوينه أخبار "صفقة ليبرمان" للخلاص من عباس..

الاستهبال الليبرماني هنا بات واضحا، ولكن من له مصلحة بترويج تلك الأخبار ولما في هذه المرحلة تحديدا..

التخلص أيضا احتمال لا يمكن نفيه بالكامل رغم موقف الأجهزة الأمنية الاسرائيلية، وبالتأكيد معها أمريكا، أمر محتمل إذا ما أرادت دولة الكيان أن تخلق حالة من "الفوضى السياسية" وخلق "فراغ في الشرعية الفلسطينية" لتبدأ معها حرب "البديل" وليس خلاصا لاعتبارات أخرى..

وهذا ما يجب نقاشه تفصيلا في مقال لاحق خاصة مع فتح المدعي العام للمحكمة الجنائية بداية التحقيق في جرائم الكيان وما سيكون من مطاردة لا بعدها مطاردة!

ملاحظة: أخيرا أنهى الاجتماع العربي "مشروع انديك" السياسي - بلفور 2- لتبدأ رحلة الاعتبار لمبادرة السلام العربية، التي يمكنها أن تكون بديلا عمليا للحل السياسي ..موت لمشروع مشبوه يستحق كل أنواع الرجم!

تنويه خاص: بدأ الجد السياسي بقرار المحكمة الجنائية..مطلوب الاستعداد واليقظة الكاملة، والابتعاد عن "فريق الفهلوة" ومنح الشرعية - اللجنة التنفيذية دورها ، وتفعيل الاطار القيادي المؤقت، فحماس والجهاد جزء من المعركة، ويجب أن يكونا في صلب الحركة..فالقادم يتطلب وقفا فوريا للمهزلة السائدة..

أصاب "الأشقر"..واخطأت "السلطة"!

كتب حسن عصفور/ في سابقة سياسية غريبة، بل ومثيرة، ان يتم نقل قاضي من منصبه كونه تعامل مع روح قرار الأمم المتحدة الذي اعترف بفلسطين كدولة عضو مراقب لتصبح الرقم 194، وهو ذات الرقم الذي يحمله قرار الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين 194، في مفرقة قدرية لم تلفت اهتمام البعض، لكن القاضي أحمد الأشقر اعتقد أن بات حقه التعامل في المسائل القضائية، وفقا لقرار 19/ 67 الذي أعلن قبول فلسطين ..

القاضي الأشقر تصرف وفقا لما تعلمه في المدرسة القانونية، ان قرار الأمم المتحدة باتت حقيقة سياسية، خاصة وأن عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين تفوق من يعترف بدولة الكيان، بل أن القانون الذي تعلمه القاضي الأشقر وأخلص له وابدع فيما يساهم به من إخلاص لقضية وطنه، بل وهو

يعتقد اعتقادا راسخا أن القانون الذي يجب أن يسري في أرض دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة لا يميز بين مجرم ومجرم، ولا بين لص ولص، حتى وإن كانت بعض الظروف قد تقيد يديه بتطبيق القانون وفقا لمن يصعب أن يصلهم القانون، رغم ان جرائمهم يعرفها كثيرون من أهل "بقايا الوطن"، ويتدالونها من مقهى لآخر ومن مكتب لمكتب..

وبعيدا عن اي سجال بلا جدوى، هل انتهت اتفاقات اوسلو زمنيا وسياسيا أم لم تنته، وهل لا زالت تمثل مرجعية سياسية للسلطة الوطنية ودولة الكيان أم لا، باعتبار أنهما طرفي الاتفاقات، وبدون مرور على كل الانتهاكات لتلك الاتفاقات من قبل دولة الكيان الاحتلالي، نشير الى بعض العناصر التي يجب أن تكون حكما حول "شرعية الاتفاقات ام عدمها"..

بعيدا عن الاطار الزمني الذي انتهى عمليا منذ ما يقارب 14 عاما، وفعليا بعد انتهاء قمة كمب ديفيد التي أعلنت حكومة باراك بداية الحرب العسكرية على السلطة الوطنية الفلسطينية في نهاية شهر سبتمبر (ايلول) 2000 واكمال الحرب العسكرية باغتيال الخالد ياسر عرفات، فجوهر الاتفاقات كان "التبادلية"، وليس "الشرطية"، فالالتزام بنصوص الاتفاقات يجب أن يكون متبادل، واي مخالفة له يجب حلها ضمن اطر تنسيق أو هيئات خاصة بالمفاوضات، ولكن دولة الكيان لم تعتمد يوما تلك الآلية الخاصة بالاتفاقات، بل استخدمت سلاح الاحتلال وآلياته لتنفيذ تلك الاتفاقات كما تراها هي وليس كما هي نصا مكتوبا واضحا..

دولة الكيان أعادت احتلال الضفة الغربية بكاملها منذ عام 2000 وحتى تاريخه عمليا، وهي التي لم تنفذ بندا واحد يتصل بالاتفاقات منذ ما بعد كمب ديفيد، ولا نظن أن هناك ضرورة لتعدادها، دون أن تتوقف يوما عن نشاط استيطاني وتهويد متلاحق في القدس الشرقية، وكلها أنشطة لا تمت بصلة للاتفاقات، بل العكس ما جاء بها، ويمكن من يحمل ملف تلك السمؤولية أن يخرج ليقول كلمته، بدل من ترداد شعارات دون تنفيذ، كالقول " لاسلام مع الاستيطان" وما حدث أن لا سلام ولكن الاستيطان مستمر بلا انقطاع..

دون أن ننسى مجمل الجرايم التي ارتكبتها خلال تلك الفترة، بينها 3 حروب ضد قطاع غزة، صدر خلاله تقرير "غولدستون" الشهير بادانة دولة اليكان وقيامها بارتكاب جرائم حرب، وتم ابطال التقرير بفعل فاعل معلوم لكل طفل فلسطيني، ومع ذلك لا زال البعض يردد اتفاقات والتزام باتفاقات، في مهزلة لا مثيل لها في العالم!

والأهم الذي يصر البعض في السلطة الوطنية أن يتغافلوا عنه، ما أعلنه رئيس حكومة الكيان نتنياهو انه يفتخر بما فعله لانهاء اتفاق اوسلو عام 2000، في تسجيل يمكن أن تقوم أجهزة الأمن الفلسطينية أن تقدمه ليسمعه الرئيس، بل أن دولة الكيان لا تعترف بأن الضفة الغربية هي أرض فلسطينية، وباتت منذ سنوات تطلق عليها التسمية اليهودية بما يعرف "يهودا والسامرة"، ولا تسمح لأي رسالة أن تخرج الى السلطة الا بهذا الإسم اليهودي رغم ان الاتفاق صريحا جدا في تسميتها الضفة وانها ارض فلسطينية..

ولنقفز عن كل اجراءات وسلوك ومواقف دولة الكيان من الاتفاقات، ونقف لنفكر قليلا، هل المحكمة الجنائية قبلت توقيع الرئيس محمود عباس بصفته رئيس للسلطة أم لدولة فلسطين، بل هل يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تتعامل مع قضايا تأتي من السلطة أم من الدولة، وهي المحكمة الجنائية التي لا تتعامل الا بالقانون، وستحاكم الاسرائيليين مرتكبي الجرائم التي تراها تستحق المحاكمة..ولعل اوباما حاول استغلال تلك لاعتبار أن فلسطين ليست دولة!

عمليا، من يستحق الحساب هو من يصر على عدم تنفيذ قرار الإمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، ويبقي على ما ينتقص من مكانتها القانونية والسياسية، والعجب أن يحاكم قاض فلسطيني لانه اصر أن يعترف بالقرار التي تقول الشرعية الفلسطينية أنها تطالب دول العالم على تنفيذه، ويبدو أن القاضي الأشقر آمن بما يسمع ويرى من اقوال وتصريحات تطالب بالاعتراف بدولة فلسطين..

الطرف الذي يجب أن يعاقب من ليس أمينا على تنفيذ ما يجب تنفيذه من حق فلسطيني، وبدلا من " الشعارات التي تتردد ليل نهار" عن أن اسرائيل لم تنفذ ما اتفقت عليه، بل أن خطاب الرئيس محمود عباس عام 2014 في الجمعية العامة يمكن أن يكون وثيقة إدانة لمن عاقب القاضي الذي وضع نص الخطاب الرئاسي كجزء من قسمه القانوني من أجل الحق وفلسطين..

وبدلا من الاصرار على عقوبة هي أصلا تستوجب الإدانة، على الرئيس عباس أن يكافئ القاضي الشجاع والمبدع، بل ويعلن أن عهدا جديدا قد بدأ مع حكم العدالة الفلسطينية التي أعلنها القاضي أحمد الأشقر..وكل يوم زائد لبقاء السلطة هو انتكاسة وطنية ضد المشروع الوطني..

الاتفاقات ليس ورقة مطلقة الأحكام، بل هي وسائل للتنفيذ، وما لم تنفذ تصبح باطلة ولاغية وغير شرعية..

السيد الرئيس: أعد للقاضي كرامته المسلوبة ببيان يجهل واقع التطور السياسي الأهم لدولة فلسطين..وقبل أن تطالب العالم ومجلس الأمن بجدول لانهاء الاحتلال لتبدأ انت بوضع حجر اساس الاعتراف بدولة فلسطين فوق أرض الوطن، وتكرسيها واقعا بديلا لسلطة باتت عقبة وعائقا أمام حركة الاستقلال الوطني، واتفاقات اصبح الحديث عنها معيبا، فما بالنا الإصرار عليها بعد كل ما حدث..

عار ان يستمر عقاب قاضي إمتلك رؤية وشجاعة لتطبيقها دون أن ترمش جفونه وتصك رجليه هلعا من قوات الاحتلال، كما تعلم من الشهيد الخالد ياسر عرفات..شهيدا أم طليقا!

الاتفاقات باطلة ومن يصر عليها كما هي الآن باطل قرارا وموقفا ومكانة!

بالمناسبة كاتب هذا المقال ياسيادة الرئيس كان جزءا في كل اتفاقات تم توقيعها، عدا اتفاق باريس، بينما بعض المصرين عليها الآن كانوا باحثين باي طريقة ليكونوا في بعض منها ورحم الخالد ابو عمار..وعلمك وغيرك

ايضا كفاية.. ولست نادما على ما فعلت ولكني اعيب التمسك بها بعد انتهاء كل ما بها منذ زمن بعيد!

ملاحظة: حسنا أن تعود اللجنة التنفيذية لانعقاد جلستها بدون "الزفة العامة"..لكن الأحسن أن تتحمل مسؤولية الملفات كافة وليس بالتجزئة، فهي قيادة الشعب وليست قيادة لأحد غيره..الملفات الكبرى لا تزل خارج النص!

تنويه خاص: أصيب بعض العرب الحاضرين مؤتمر دافوس الاقتصادي في سويسرا ان الفلسطيني الأكثر حضورا هو ياسر عرفات..صوره تملئ الدنيا..الغائب الأكثر بريقا ..صحيح هل هناك من يمثل فلسطين رسميا..أم اعتذر قادتها بحكم "انشغالتهم" في توفير او تقطيع الأرزاق!

الاخوان تعلن انها "جماعة ارهابية"..وحماس في مفترق طرق!

كتب حسن عصفور/ استعدت الدولة المصرية بكل ما يجب الاستعداد لمواجهة "الحرب الجديدة" التي توقتعها في ذكرى ثورة 25 يناير، من قبل الجماعة الاخوانية "الارهابية"، وتحالفها غير المحدد ملامحه، ولم يكن الاستعداد قائم على "خيال عملي"، بل وفقا لما هو معلن رسميا من الجماعة والدول الراعية لها، قطر، تركيا وأمريكا، الى جانب معلومات قالت مصادر مصرية انها معلومات أمنية، مخطط كان عنوانه الرئيس، ان تبدأ عمليات "الحرق والقتل والتخريب" قدر ما يمكن، ولا سؤال عن عدد القتلى، فتلك "ضريبة"، من أجل "استعادة القصر واعادة مرسي اليه بعد العصر"..

كان البعض يعتقد أن ذلك ليس سوى "خيال سياسي" مستنبط من "البحث عن تبرير لآلة قمع السلطة" المصرية للمعارضين، خاصة وأن الخطأ الذي حدث في مواجهة مظاهرة محدودة العدد جدا، لا تتجاوز العشرات، حاملين ورود وشعارت لروح شهداء الثورة، فكان اغتيال أحد مناضلات حزب يساري

شرارة غضب ضد أجهزة السلطة، ولعل كلمة السر التي إنطلقت لممارسة الارهاب العام كان اغتيال "شيماء الصباغ"، ولأن السياسة لا تقف كثيرا أمام "سذاجة المصادفة"، فإن توقيت "اعلان الحرب الارهابية" تزامن مع زيارة رسيمة لقيادات من الجماعة الاخوانية لواشنطن، التقوا هناك بمسؤولين من الادارة والكونغرس، لقاءات معلنة ومسجلة صوتا وصورة من أفواه الزائرين لمختلف وسائل الاعلام..

استقبال أمريكا رسميا للجماعة الاخوانية بعد ترتيب الرؤية الاستراتيجية الجديدة في تركيا، والتنسيق الكامل مع قطر اعلاميا وماليا، خاصة بعد رحيل الملك عبدالله، فعادت قطر الى سابق عهدها المعادي لمصر والراعي للجماعة، وكأن تحالف واشنطن أنقرة الدوحة، للتهدئة مع مصركان مناورة مؤقتة، انتظارا لرحيل العاهل السعودي عبدالله، وهم كانوا يعلمون أنه راحل خلال وقت قصير..

ومع وصول الوفد الإخواني لواشنطن، اطلقت قطر جزيرتها وقرضاويها ووسائل اعلام جديدة برعاية "عزمي بشارة" المعلوم لأهل فلسطين خير علم، لإطلاق شرارة "الحرب على مصر"، ومعها إنطلقت "حرب التفجير والقتل " في أرض المحروسة حيثما أمكن لهم سبيلا..

ولأن الاستنتاج دائما يحتاج لإثبات، كي لا يقال أن ذلك ليس سوى "إفتراء سياسي أو فكري"، فكان البيان السياسي الأهم الذي يعلن رسميا أن جماعة الإخوان المسلمين تحولت الى جماعة ارهابية كاملة الأركان، حيث نشرت مواقع إخوانية رسمية، وكذا مواقع حماس الاعلامية، بيانا منسوبا للجماعة، مذيلة باسم "فارس الثورة" دعت فيها الجميع "أن يدرك أننا بصدد مرحلة جديدة، نستدعى فيها ما كمن من قوتنا، ونستحضر فيها معانى الجهاد، ونهيئ أنفسنا وزوجاتنا وأولادنا وبناتنا ومن سار على دربنا لجهاد طويل لا هوادة معه، ونطلب فيها منازل الشهداء"، على حد قول الرسالة.

وأشار "فارس الثورة" في رسالته التي عنونها "رسالة إلى صفوف الثوار (وأعدوا) إلى شعار جماعة الإخوان "سيفان متقاطعان.. وبينهما "وأعدوا" وتحتهما "صوت الحق والقوة والحرية".

وأضاف أن "مفردات الشعار تعني القوة؛ فالرمز وهو السيفان وكلمة (وأعدوا) التي هي شعار القوة في القرآن الكريم، والكلمات الثلاث التي كُتبت تحت السيفين تعني ذلك أيضًا، فـ"الحق" لا بد له من قوة تحميه، و"الحرية" لا توهب ولكنها تُنْتَزع انتزاعًا بالقوة، ولذلك جاءت كلمة القوة بين الحق والحرية".

واستشهد البيان من مقولات البنا "إن الأمة التي تحسن صناعة الموت، وتعرف كيف تموت الموتة الشريفة، يهب لها الله الحياة العزيزة في الدنيا، والنعيم الخالد في الآخرة وما الوهن الذى أذلنا إلا حب الدنيا وكراهية الموت، فأعدوا أنفسكم لعمل عظيم، واحرصوا على الموت توهب لكم الحياة ....فاعملوا للموتة الكريمة تظفروا بالسعادة الكاملة، رزقنا الله وإياكم كرامة الاستشهاد في سبيله".

ثم يضيف نقلا عن البنا "إن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون أنهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة".

بيان غاية في الوضوح لغة وأهدافا، فارق سياسي تاريخي ومفصلي، يعلن ان المرحلة المقبلة للجماعة هو تحولها لاستخدام "القوة العملية بعدما استكملت التجهيز لذلك"، وعمليا بعد أن حصلت كليا الموافقة الأميركية على مخططها بعد موافقة قطر وتركيا، للبدء بالعمل المسلح الارهابي ضد مصر، كطريق تراه أطراف "التحالف الجديد" الطريق الوحيد لعرقلة انطلاقة مصر نحو "اعادة الاعتبار للأمن القومي العربي، ورسم ملامح جديدة للمشهد السياسي العام، وقبر المشروع الأميركي ودفن أداته الاخوانية، وتحطيم حلم اردوغان"..

واخنيار التوقيت مع تنامي قوة الحضور السياسي المصري اقليميا ودوليا، والاستعداد لمؤتمر اقتصادي عالمي في مارس المقبل، ووضع رؤية شاملة لمصر الجديدة، والتفاف شعبي حول رئيس تحول سريعا الى منزلة الزعيم، وبات جزءا من وجدان الشعب المصري وغالبية شعوب الأمة العربية..

امريكا وتحالفها تعلم يقينا أن عودة مصر من "تيه السنوات البعيدة"، وبالأدق منذ ما بعد نصر أكتوبر، سيعني قبرا شاملا لمشروعها الاستعماري واحياءا لمرحلة النهوض العربي الذي اعتقد الجميع أنه دفن مع زيارة السادات الى تل أبيب، وما بدأ من مشاريع تنفيذية لاحقة، كان آخرها مخطط نشر الفوضى غير الخلاقة بعد فشل مشروعهم للفوضى الخلاقة..

امريكا وتحالفها تعتقد ان استخدام جماعة الاخوان للقوة العسكرية سيربك مصر الدولة، ويذهب خيالهم لأن تكون ليبيا وسوريا جديدة، تحت قناعة أن ذلك سيهدم الدولة، مؤسسات وجيش، ويغلق الباب كليا لنهضة مصر وبالتالي نهضة الأمة، ثم تبدأ مرحلة التنفيذ للشق الآخر من المشروع المهزوم، والعودة الى بدايته، تقسيما سياسيا جغرافيا، والدولة الأولى ستكون العربية السعودية بعد اليمن..

المخطط العدواني والمعادي للأمة وقواه وجدت في الجماعة الإخوانية الأداة الأفضل والأنسب لتكون الوسيلة التنفيذية كمعول هدم لمصر الدولة والكيان، ولذا بدأت في الشروع بتنفيذ المرحلة الثانية من مخطط التآمر بالعمل العسكري..وهو ما يعلن رسميا أن الاخوان المسلمين باتت جماعة ارهابية قانونيا وسياسيا، وأن بيان "فارس الثورة" هو "دستور الارهاب الجديد"..ما يؤكد صواب وبعد نظر ما سنته دولة الامارات من اعتبار الإخوان المسلمين ومشتقاتهم جماعة إرهابية..

والسؤال الذي لن ينفك طرحه حتى يحدث الجواب..ماذا هي فاعلة حركة حماس بعد بيان "فارس الثورة" الإخواني، والذي يعلن البيان الأول للعمل الارهابي القادم ضد مصر، وعمليا ضد كل دولة ترى أمريكا أنها مطلوبة لها

سياسيا..هل ستكتفي بترديد ذات العبارة التي أخترعها القيادي بالحركة موسى ابو مرزوق لأول مرة بأن "حماس حركة تحرر وطني فلسطيني"، وتختبئ خلف جدرانها دون تقديم جواب كامل الأركان عن صلتها بالجماعة الارهابية، المسماه بالاخوان المسلمين..

حماس لا مكان للتلاعب السياسي - الفكري بعد بيان "فارس الارهاب" الجديد، والصادر يوم 27 يناير 2015 أثر اتفاق مع الولايات المتحدة..إما أن تفك الارتباط الكلي والصريح بتلك الجماعة الإخوانية وإما تواصل البقاء كفرع للإخوان المسلمين وبالتالي جزء من المشروع الأميركي والمخطط الارهابي ضد مصر والأمة..

حماس عليها أن تعلن رسميا الغاء ما ورد في ميثاقها، حول صلتها بالاخوان، وأنها بعد اليوم لم تعد ولن تكون جزءا منها، وأن حماس فعلا حركة تحرر وطني فلسطيني لا صلة لها بأي جماعة ارهابية ولا بالاخوان المسلمين..وإن أعتقدت بعض قياداتها أن محور امريكا قطر وتركيا وبعض اعلام ممول خاص سيكون "المنتصر" وما عليهم سوى الانتظار ستكون تلك النهاية لحماس كما هي نهاية الجماعة الاخوانية الارهابية..

فلسطين بعد اليوم لن تكون غطاء لأي فعل ارهابي، ولن يسمح لأي كان ان يخطف فلسطين لتمرير أخطر مشروع تدميري للأمة دولا وكيانات..

حماس في خطر وتحت الخطر، وفي الانتظار على تحديد أين المسار والمصير!

ملاحظة: كان لبيان مركزية فتح يوم أمس 27 يناير أن يكون تدشينا لمرحلة سياسية جديدة لولا سقوطه في بعض من لغة مهترئة..وتجاهله كارثة القطاع..ومع ذلك عله يكون بداية صواب سياسي إنزلق في مطب غير الطريق المطلوب..ننتظر ما هو يليق بفتح التاريخ والثورة!

تنويه خاص: الرئيس اوباما يرفض حوار المعارضة السورية مع الدولة، ويرحب بحوار أطراف ليبية من ارهابية وسياسية ..اي نفاق نرى..لكنه لا جديد فتلك هي أمريكا التي تعرفها شعوبنا، ويجهلها بعض رسميي بلادنا!

الالتفاف الشعبي - الرسمي غائب عن "القيادة" الفلسطينية..لماذا!

كتب حسن عصفور/ لا يخلو بيان أو حديث صادر عن قيادات فتحاوية دون الطلب من "الشعب والقوى الوطنية" أن تلتف حول الرئيس محمود عباس لمواجهة "المؤامرة"، نداء ما كان له أن يكون لولا شعور حركة فتح أن هناك "معضلة" في العلاقة بين الرئيس والشعب وغالبية القوى الفلسطينية، بشقيها المنتم لمنظمة التحرير أو تلك التي تنتظر تلبية عقد الاطار القيادي المؤقت لتصبح جزءا من "آلية القرار الرسمي"..

ولـ"فتح" كل الحق في مناشدتها المتكررة، والمتواصلة ايضا، لكنها يجب أن تقف وتفكر لماذا تطلب الحركة التي تمثل العمود الرئيسي لمنظمة التحرير، فلا نعتقد أن تلك "المناشدة" تحتاج بيان أو طلب يصل في بعض أقوال المتحدثين الى حالة من "الترجي"..

لا يحتاج المرء الى جهد كبير ليدرك أن "الفجوة السياسية" تتعاظم بين القوى والمؤسسات المجتمعية، والرئيس عباس، أو ما يحلو لفتح تسميته بوجه غير دقيق "القيادة"، واتسعت الفجوة كثيرا خلال الأشهر الأخيرة، وخاصة منذ أن قرر الرئيس عباس "وخليته المحدودة العدد جدا واقل من عدد اصابع اليد"، تقديم مشروع الى مجلس الأمن، دون أي اتفاق او توافق مع المفترض أنهم "قيادة فلسطينية"..

المسألة هنا ليست محاسبة منهج تكرس كثيرا خلال "العقد العباسي" للحكم منذ عام 2005، بل تساؤلات أكثر من ضرورية حول العلاقة بين الرئيس

والإطر ودائرة صناعة القرار ثم اتخاذه، وبينهما مسافة سياسية تمثل ضرورة لصواب آلية العمل، فصانع القرار قد تكون مجموعة من القيادة والخبراء والمهتمين بالشان المفترض بحثه، ودائما كان للخالد أبو عمار "خلية عمل - أو مطبخ سياسي" غالبها معلوم الاسماء، يبحث به تفاصيل تفاصيل اي قرار سيكون، ثم يتم نقاشه بالتفصيل الأكثر في اطار القيادة التي هي صاحبة اتخاذا القرار، وليس أي جهة أخرى، وهذا لم يكن سمة حاضرة في أغلب قرارات الرئيس عباس السياسية، خاصة المصيرية منها..

ونظرا لغياب آلية واضحة لصنع القرار ثم آلية اتخاذه كثرت الأخطاء والارباكات السياسية، ودون العودة الى الوراء ومناقشة مسار "عقد سياسي كامل"، فقط ليتوقف الانسان أمام الآونة الأخيرة، ومنذ توقيع اتفاق الشاطئ، والذي كان عليه أن يضع نهاية لزمن "الكارثة الكبرى رقم 2" في التاريخ الفلسطيني، ذلك الاتفاق الذي تعامل معه الرئيس بشكل نمطي جدا، قام بتشكيل مجلس وزراء لم يقدم مظهرا من مظاهر القدرة الفاعلة، وكأنه ينتظر لحظة الفشل، تستر خلف مصائب حماس وتحكمها ليقفز ويعلن أن العمل غير ممكن..

اسلوب خال من المسؤولية السياسية، حتى أن وزير الرئيس الأول لم يصل الى القطاع سوى لساعات كان أبرزها "وجبة الغذاء البحري" في منزل هنية وتبادلوا خلالها القبل والكلمات المعسولة، ثم تناولوا ما لذب وطاب وانتهت الرحلة دون أن يرى وزير الرئيس الأول شيئا من معاناة أهل القطاع..

أن يرمى الرئيس وحكومته الخاصة بالمسؤولية على حماس، فذلك مظهر انقسامي بالمطلق، لأن المفترض ان الرئيس والحكومة باتا هما من يتحمل المسؤولية، فماذا فعل الحاكم وحكومته ليضع حدا للإنقسام، هل ادارة قطاع غزة يمكن ان تكون عبر "الفيديو كونفرس"، اي مسؤولية يمكن ان يراها الانسان في استخفاف حكم وحكومة بقطاع غزة أكثر مما حدث في الاشهر الأخيرة..

وبعيدا عن تفاصيل المشكلة وحيثياتها التي لا تعفي حماس من المسؤولية عما اصاب القطاع، لكن الحاكم وحكومته دوما من يتحمل المسوؤلية، ام ان يعلن للشعب الحقيقة كاملة ويتخذ الاجراءات الكفيلة، وليس التصريحات بين حين وآخر لتقول أن حماس مسؤولة وإنتهى الأمر..وهناك قوى وفصائل ومؤسسات ترى أن المسؤولية أولا على الرئيس وحكومته، التي استغلت تفجيرات غزة ضد قيادات فتحاوية كقميص عثمان لتهرب كليا من "قطاع غزة"..

ولأن المسؤولية لا تقاس بالقطعة، لا يمكن لعاقل أن يقرأ عن قطع رواتب موظفين في عملية لا مثيل لها، وضد ابناء فقط من قطاع غزة، وكأن هناك من يدفع القطاع أن "يتمرد" رسميا، ويعلن القطيعة ليجد له مبررا فيما يمكن ان يكون لتمرير مشروع "التقاسم الوظيفي"، المشروع الذي لا زال في أدراج البعض..خطوة ليست مالية فحسب بله هي سياسية بامتياز، خاصة وان كل أطر فتح في قطاع غزة ضد تلك الخطوة وتستهجنها تماما، ولكن هناك من يصر الا يرى أو يسمع ما يحدث لأهل القطاع..

وبالمرور على العلاقة بين فصائل المنظمة والرئيس، فإنها الأسوأ منذ قيام السلطة الوطنية عام 1994، حتى أنها لم تصل الى توتر وشبه قطيعة عشية اتفاق اوسلو رغم ما ظهر من تباين كبير، فالرئيس عباس في الشهر الأخيرة ألغى عمليا أي دور للقيادة والشرعية، وخطف القرار الرسمي دون أي اكتراث بالاطار الشرعي الرسمي، ولعل المشروع الفضيحة الذي انتهى الى مزبلة التاريخ بغير رجعة، كان النموذج الأوضح..

ولو توقف المرء أمام ما حدث بعد اغتيال الشهيد زياد ابوعين وحجم التهديدات للرد على الجريمة لتوقع أن "الانقلاب السياسي والتمرد الكبير" على الاحتلال آت لا محالة، وأن اعلان دولة فلسطين بديلا لسلطة باتت عقبة وظيفية أمام حركة الاستقلال الوطني، هو القادم، كبداية لـ"فك الارتباط" بالاحتلال، ولكن ذهبت سفن الرئيس الى مرسى مختلف ليمرر مشروع متعارض كليا مع المشروع الوطني..

وعندما قرر اتخاذ رد فعل قام بالتوقيع على معاهدات وقرارات اراد البعض أن يعتبرها "ثورية"، رغم انها حق مشروع تأخر، بل لا زالت غير مكتلمة، ولكن جيد التوقيع على بعض الحقوق، الا أن المفروض أن من يبحث عن مواجهة معركة سياسية ولافشال مؤامرة، يجب أن يحشد الصف الوطني ويعزز الوحدة السياسية، ويطفئ كل ما يمكنه أن يكون بؤرة توتر في الداخل، ويعود للإطر الشرعية ويعدل من سلوك سياسي مع اشقاء عرب..

لكن ومنذ ذلك، لم يشعر أي فلسطيني أن هناك "معركة كبرى مصيرية" الا من خلال بيانات ناطقي فتح، لم يحدث خطوات ملموسة لتصويب المظهر الاشكالي الداخلي، حتى اللجنة التنفيذية عقدت اجتماعا يتيما، لا نعلم مدى امكانية تنفيذ بيانها، وقع قرار المحكمة الجنائية دون تشكيل فريق عمل لمتابعة ما سيكون كونها معركة سياسية قانونية كبرى..لا يلمس المواطن العادي أن هناك حقا معركة سياسية..

المسألة ليست ان تنادي بالصوت العالي بل أن تخطو خطوات يشعر معها الكل الوطني أنك صادق فيما تفعل، ولعال مرحلة الخالد بعد فشل كمب ديفيد كانت نموذجا لعلاقة الرئيس مع الشعب والقوى..

المناشدة يجب أن تتجه الى الرئيس ليعود الى الإطر والمؤسسات كي يرفع من شأن التلاحم الداخلي..وليبدأ فعليا بتشكيل حكومة وطنية جادة وينهي عمل الموظفين - الوزراء المرتعشين، وأن يدرك ان المجلس التشريعي ضرورة لا غنى عنها، لاستكمال الذهاب الى المحكمة الجنائية لتعديل بعض القوانين الفلسطينية التي يجب توافقها مع القانون الدولي، كما يجب وقف سياسة فتح "تفجيرات الشأن الداخلي" نهائيا..

الالتفاف حول "القيادة" من اجل قيادة المشروع وانقاذه ايضا، ان يبدا الرئيس عباس العودة الى "القيادة" وأن ينهي رحلة الخطف التي لن تكون سلاحا يخدم الوطن والشعب..وليتذكر أنه رأس الشرعية وليس الشرعية، وأن لا يتعامل

مع قطاع غزة وكأنها "ملكا خالصا" لحركة حماس..فغزة من يحمي الشرعية تاريخيا..وهي من كسر خطف حماس لها قبل الآخرين..

التفكير واجب وضرورة ملحة للخروج من "المأزق" الذي يواجه السيد الرئيس!

ملاحظة: لشباب غاضب قطع راتبه: الحذر كل الحذر ان يكون "الغضب الفوضوي" هو المشهد الحاضر..عدالة قضيتكم اقوى ولكم من الأسلحة الكثير الا "الفوضى الغاضبة"!

تنويه خاص: مصر اليوم تتذكر بداية حركة تغيير المسار..ذكرى ثورة 25 يناير بكل ما لها دون "خطف أميركي - إخواني"، تبقى حاضرة بقوة في ذاكرة الانسان الباحث عن تحرر ولكسر دائرة الظلم والفساد!

السيد الرئيس.."المعركة الجدية" تتطلب "خطوات جدية"!

كتب حسن عصفور/ لنعتبر عملية تسليم عددا من الرسائل الخاصة بانضمام "دولة فلسطين" الى بعض المنظمات والمعاهدات الدولية خطوة سياسية جادة، من المفترض أنها "البداية" لمعركة كبرى وأهم كثيرا مما سبق، على طريق مواجهة "دولة الكيان" وليس احتلالها فحسب، وانطلاقا مما يقول بعض أعضاء فريق الرئيس الخاصيين جدا، ان ملاحقة الكيان الاسرائيلي على جرائمه بدأت ولن تتوقف، ، وبالقطع فهذه واحدة من المعارك ذات الأهمية التاريخية، إن تواصلت ولم تتوقف بفعل فاعل، يأتي في غفلة سياسية، كونها "أمل وطني" بأن يكون وعدا وعهدا لا يخضع للمساومة والإبتزاز، أو الالتفاف عليه في حال كشر "الأسياد" في واشنطن عن أنيابهم للبعض المعلوم..

ولأن المعركة القادمة ليست كغيرها من المعارك، فأسلحتها وأدواتها يجب أن تتوافق مع جسامتها وخطورتها في آن واحد، ومن بديهيات القول السياسي، ان الجبهة الداخلية ومتانتها ووحدتها وصلابتها هي الحجر الأساس لأي معركة حقيقية، بالمفترض أنها مقبلة على المشهد الفلسطيني، وحركة الرئاسة الفلسطينية السياسي الكبير..

ونقطة البدء، يجب العمل على إزالة كل "مطبات صناعية"، وضعت لإحداث الاعوجاج في الذات الداخلية، وبدون الخوض في تفاصيل المشهد وأسبابه التي لم خافية على أحد، ومن المسؤول عنه والغرق في "تفاصيل" لا تنتهي الا بمزيد من التمزق، ما يعني لا نصر سياسي بل ربما هزيمة مركبة..

الانطلاقة الأولى يجب أن يعلنها الرئيس محمود عباس، بسحب المشروع الذي يحمل كارثة سياسية، وعليه أن يحمد الرب ليل نهار، أنه لم يمر ويسجل كوثيقة سياسية باسم شعب فلسطين في مجلس الأمن، لأنه حمل بذور تصفية القضية، وليس الوصول لحل لها، والرفض الأميركي يجب أن يقرأ في سياق سليم، وبلا غوغائية لأن الرئيس خير من يعلم من فعلها..فالرفض الأميركي يحمل مناورة عبر عنها التصريح الصادر عن البيت الأبيض، مشيرا الى توقيتات عشوائية وضرر بحاجات اسرائيل الأمنية، ولم يقف بجملة واحدة على أي بند من بنود المشروع..

وهنا نقول للرئيس اسحب المشروع واعتبره كأنه لم يكن، بدلا من جدل حوله صوابا أو غير صواب، ارمه في مزبلة قرب مكتبك، ولتعد الى ما لفلسطين من برنامج وطني، بأن تبدأ جدول عمل مختلف عما كان في الاشهر الماضية، ولنترك تقييمها للتاريخ، وليعلن الرئيس محمود عباس بصفتة رئيسا لدولة فلسطين، آلية عمل وطنية تنطلق من الأسس التي تؤدي الى لحمة "جبهة الوطن" لمواجهة "أعداء الوطن":

*عودة الاعتبار الى المؤسسات الوطنية ودورها، والبداية من انعقاد وآلية عمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ودورها، لتتحمل مسؤوليتها

كقيادة وطنية سياسية للشعب الفلسطيني، تعمل على تنفيذ البرنامج والآلية المتفق عليها لانهاء الانقسام الى غير رجعة وتطبيق وثائق المصالحة الوطنية، وتتحمل هي، وليس أي اطار آخر متابعة تنفيذ برنامج المصالحة، وليذهب وفد منها ليقود العملية من قطاع غزة..والتحضير لعقد "الاطار القيادي المؤقت" للقيادة الفلسطينية بتشكيل جاد وليس مسرحي!

**البدء باتخاذ الاجراءات الكفيلة باعلان "دولة فلسطين" على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 وفقا لقرار الجمعية العامة في يوم 29 نوفمبر 2012 رقم 19/ 67، باعتباره القرار الذي يمثل المرجعية القانونية - السياسية لحدود دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، بلا "تقاسم أو شراكة أو تبادل لأراضي"، ليكن هذا الاعلان الرسالة الفلسطينية الى العالم نحو تنفيذ الحق الذي اقرته الشرعية الدولية، وردا سياسيا وقانونيا على رأس الطغمة الفاشية نتنياهو والذي لا يرى أن هناك دولة لفلسطين بل كيان، انطلاقا مما هو قائم حتى ساعته في الضفة والقطاع "سلطة الأمر الواقع"..

***تحويل مؤسسات السلطة والمنظمة كمؤسسات لدولة فلسطين، بحيث يتم تشكيل برلمان مؤقت من الاطر المنتخبة، خاصة وانه مطلوب أن تتوافق "القوانين الفلسطينية" مع المعاهدات التي وقعها الرئيس عباس، فلا تعديل لقوانين الا عبر برلمان كونه المؤسسة صاحبة الحق بذلك ولا غيرها..ولا نعتقد ان مجلس خاص بالسلطة يمكنه أن يكون بديلا لبرلمان دولة..وهذه مسألة قد تشكل طعنة في مصداقية الخطوات القانونية المفترض أن تقوم بها فلسطين، ويمكن استغلالها بسهولة من الكيان الاحتلالي لزالة أي اثر لإنضمام فلسطين الى تلك المؤسسات والمعاهدات..

ولا نظن أن الرئيس عباس سينصب نفسه بديلا للمؤسسة التشريعية ليقوم بتعديل القوانين نيابة عن دولة فلسطين..هنا تكون "المهزلة" التي يمكنها أن تقضي على أي خطوة جادة..ولذا ولكي لا يؤدي الخطأ القانوني الى خطأ سياسي أو خطيئة تكشف فضيحة تقضي على الأمل الذي بدأ مع التوقيع على

تلك المعاهدات..ويجب التفكير الجاد والمسؤول بهذه المسألة بعيدا عن ادعاءات البعض الفارغة..

****استكمال الانضمام، ومرة واحدة، الى كل المنظمات والمؤسسات والمعاهدات الدولية كي تصبح دولة فلسطين حاضرة بكل ما لها من حقوق في المنظمة الدولية، وهو ما يعزز ترسيخ وجودها الكياني..

*****تشكيل لجان خاصة ومتخصصة لمتابعة كل الملفات التي تتطلبها حركة الانضمام الى تلك المؤسسات والمعاهدات، ولتكن جميعها تحت اشراف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والبرمان المؤقت، بروح وحدوية بعيدة عن اي سلوك فردي أو منهج عصبوي بذرائع مختلفة..

******ولعل الرئيس محمود عباس مطالب بطلب عقد لقاء عربي سريع، بعد ترتيب البيت الفلسطيني من كل جوانبه، والابتعاد عن معارك جانبية يدفعه اليها أو يختلقها البعض لارباكه، وان يطلب لقاء قمة عربي لعرض ما سيكون من خطوات "تاريخية" والانتقال من مرحلة السلطة الانتقالية الى دولة فلسطين، بكل ما يتطلبه ذلك من مسؤوليات..ولبحث واقرار مفهوم توفير الحماية الدولية لدولة فلسطين وفقا لميثاق الأمم المتحدة..

وعليه أولا أن يزيل الغيوم التي لبدتها بعض التصرفات الساذجة والغبية من المقربين له والمحسوبين عليه، تجاه دول عربية شقيقة لها ما لها وعليها ما عليها..فالمعركة التي انطلقت لا يجب أن تعود الى الوراء والا النهاية الكارثية .

*******والحديث عن اعادة الاعتبار لوحدة النسيج السياسي ليس مناسبة اعلامية ولا ردا متسرعا على "مأزق" يقفز دون حساب، بل يتطلب فعلا حقيقيا لا يقتصر على اطلاق تصاريح لرفع العتب، أو ابعاد المسؤولية..فمن يتحمل مسؤولية وطن لا يقف أمام تصرف هنا أو هناك، بل يعمل كل ما يجب لكي يمنح النسيج صلابة اللإختراق، إن كان القرار جادا لبدء معركة

جادة وجدية لإنهاء الاحتلال وترسيخ الكيانية الفلسطينية في دولة فلسطين باطار الشرعية الدولية..

ملاحظة: ليس مفهوما أن يقوم مسؤول المفاوضات بتحضير الوثائق الدولية وتسليمها للمؤسسات الدولية، وهذا عمل خاص بوزارة الخارجية..احترام مؤسسات الكيان من الذات يؤدي لإحترام الآخرين لها..ليتم دمج الخارجية للمفاوضات لو كان الشخص أهم من المؤسسة!

تنويه خاص: ليقرأ البعض المتشدق بمنح الأمريكان ما لا يستحقون "مدحا" تصريح خارجيتهم ضد أفعال مستوطنين ضد سيارة للقنصلية الأميركية..فقط ليتخيل "المداحون" لو كان الأمر مع فلسطيني!

انتهازية جبان..والحركة المنتظرة!

كتب حسن عصفور/ مشاركة رأس الطغمة الفاشية - العنصرية في دولة الكيان نتنياهو في مسيرة رفض الارهاب بفرنسا، جاءت محاولة للرقص على دماء سالت بفعل ارهابي على شوارع باريس، رقصة "استغلال" لموت لتمرير حركة "إعلانية" خادعة..

نتنياهو، أعلن أنه لن يذهب، كما الرئيس محمود عباس، كل لسببه، بين التخوف الأمني ورفض رسمي فرنسي، للعنصري نتنياهو، وظروف خاصة ومناخية للرئيس عباس الذي كان يستعد للسفر الى تركيا- ويعمل على ترتيب أوراق الزيارة، خاصة بعد أن رفض خالد مشعل محاولات ترتيب لقاء بين الرئيس ومشعل..

نتنياهو سارع بتغيير الجدول ليقرر السفر نتيجة اعلان وزير خارجية الكيان السفر للمشاركة في مسيرة فرنسا، ما اعتبره بيبي ووسطه أنها قد تكون "سبة

سياسية" أن يشارك ليبرمان وهو قابع في البيت تحت طائلة الخوف والهلع، ولن تتركها قوى المعارضة والمنافسة في الانتخابات، لتكشف مدى جبن ذلك الشخص الذي يكذب بلا انقطاع..

ولأن لكل صوت في انتخابات الكيان دلالة وأهمية، "شقلب" نتنياهو برنامجه وسارع في اعلان مشاركته، ما فتح جرحا في قصر الإليزيه، فحاولت الرئاسة الفرنسية أن تثنيه عن القدوم، كونها تعلم يقينا أن وجود هذا الارهابي سيكون بمثابة نقطة سوداء في مسيرة هدفها الأساسي مواجهة الإرهاب، ولكن المحاولات الرئاسية الفرنسية فشلت، أمام "انتهازية نتنياهو" السياسية لإستغلال دماء قتلى من أديان مختلفة..

لذا سارعت الرئاسة الفرنسية الطلب من الرئيس عباس أن يضغط "ظروفه الخاصة" ليشارك، ردا لجميل تصويتها الى جانب مشروعه الخاص في مجلس الأمن، فكان لها ذلك، لكن مشاركة "أبو مازن" لم تشكل "حائط صد" لإستغلال نتنياهو الحدث الارهابي لشن حملة أكاذيب سياسية ونصب غير مسبوق..

نتنياهو تصرف وكأنه صاحب البيت، بما أن بعض يهود فرنسا قتلوا، متجاهلا أن هناك من هو مسيحي ومسلم وغير متدين قتلوا قبل اليهود، وجاهد أن يظهر أن الارهاب كان هدفه "اليهود" دون غيرهم، لم يفكر سوى في استغلال الدم من أجل حصد الأصوات، تجاوز الجبن المسيطر عليه، وسجلته عدسات الصحافة والاعلام، كيف كان كجرذ هلع وهو يسير محاطا دون غيره من مشاركي المسيرة برجال أمن لحمايته..

انتهازية نتنياهو السياسية تجاوزت المسموح به في ظل مشهد لرفض الارهاب، تجاهل كل القتلى وخاطب اليهود الفرنسيين في مشهد عنصري لم تعرفه بلدا قبل ذلك، وكأن فرنسا بلد الديمقراطية تحولت الى منطقة استيطانية تخضع لجيشه وقواته، خاطب يهود فرنسا بصفتهم الدينية، متناسيا ومتجاهلا أن لهم وطن اسمه فرنسا، طالبهم أن يرحلوا، يهاجروا الى "وطنهم القومي"..

ولأن الوقاحة السياسية لا حدود لها عند هذا الجبان الكاذب، خرج الرئيس الفرنسي من مراسم أداء الصلاة في كنس قبل أن يتحدث نتنياهو، في رسالة سياسية فرنسية غاية في الوضوح، ان فرنسا ترفض ذلك الاستغلال الجبان العنصري لدماء ابناء فرنسا..

ولأن المسألة ليست قضية ديانة القتلى، ضحايا العمل الارهابي، فالضحية الأول للعملية الارهابية كان شرطيا فرنسيا من أصل عربي جزائري ودينه الاسلام، ومن أنقذ غالبية المتحجزين في "المتجر اليهودي" كان أيضا رجل دينه الاسلام، ومع ذلك لم نسمع كلمة واحدة تستغل ذلك لتمرير أجندة سياسية خاصة، كما فعل الجبان نتنياهو..

البعد العنصري في تصريحات نتنياهو وما حاوله من تزوير وتزييف للحقائق التاريخية، يجب أن لا يمر مرور الكرام من ممثلي دولة فلسطين، قيادة سياسية وسفارات واعلام، يجب فضح اللعبة الانتهازية للعنصري الفاشي في استغلال الدم لتمرير أفكار عنصرية مفضوحة الغاية والهدف، بل أنه ارسل بتلك التصريحات رسائل للمساس بطبيعة المجتمع الفرنسي ونسيجه، وسريعا رد رئيس وزراء فرنسا مانويل فالس بقوله " إن مكان يهود فرنسا هو فرنسا".

هل تبدأ حركة رد فعل فلسطيني رسمية وغير رسمية للرد على أكاذيب نتنياهو وعنصريته، أم أن البعض سيتعامل معها بذات البلادة السائدة، ما دامت لا تتعلق بمشهد الانقسام الداخلي والسباق لتمرير مشروع مشبوه، او لتجاهل الكل الوطني..

الاختبار السياسي للمسؤولية الوطنية لمن يمثل فلسطين شعبا وقضية بمدى مواجهة حملة نتنياهو الكاذبة والمخادعة..هي فرصة سياسية لكشف عنصرية لم تعد مستورة..لو أراد البعض أن يتذكر أن فلسطين قضية أكبر من خلاف فصائلي محدود!

ملاحظة: شهد قطاع غزة مظهر سياسي جديد..حماس دعت الى لقاء لبحث أزمات القطاع وفشل حكومة عباس..سارعت فتح بلقاء مواز..لقاء حماس أكثر تمثيلا لكنه فشل في تكريس الشراكة.. لقاء فتح فشل في تبيض وجه حكومة الرئيس نحو أهل القطاع..الفشل لا زال سيد الموقف!

تنويه خاص: غريبة أن يتطوع مستشار الرئيس عباس السياسي لينفي لقاء النائب دحلان مع الرئيس السيسي دون اي مرجع..الغريبة أكثر ان الوكالة الرسمية للرئاسة لم تنشر كلام المستشار لأنها تعلم أنه "كذب"..لما يفتون بما لا يعلمون!

انتهى "الزمن المسموح" ..يا رامي!

كتب حسن عصفور/ لا يمكن لفلسطيني، مهما كان فصيله المفضل، أن لا يقف لاطما مصيره أمام تطورات "مشهد سينمائي" من طراز أفلام الرعب والخيال، حيث أعلنت حكومة الرئيس محمود عباس في لقائها الدوري يوم الثلاثاء الموافق 6 يناير - كانون ثاني، عن خطة عمل لحل المشكلات العالقة أمامها في قطاع غزة، ووضعت اسسا محددة وبلغة لا يوجد بها ما يدعو لفهم مغلوط..

وسارعت مساء ذات اليوم لترسل وزيريها المتواجدين دوما، بحكم الولادة الجغرافية، في قطاع غزة للقاء رجل حماس القوي، والنشيط، د. موسى ابو مرزوق لبحث آليات تنفيذ خطة عمل الحكومة مستقبلا، واتصل القيادي الحمساوي مع د.رامي الحمدالله، وزير الرئيس الأول، من باب التأكيد على ما تم "التفاهم" عليه بين حماس وممثلي الحكومة، وتعزيز نص البيان الحكومي الذي صدر في وقت سابق..

وخرج أبو مزروق، واثقا ليعلن ما تم الاتفاق عليه، ومبشرا بأن الوزير الأول قادم الى غزة لتذليل كل "العقبات - المطبات"، من أمام العمل الحكومي والرواتب والمعابر وكل متبقيات "النكد السياسي"..

وبلا أدنى ترتيب مسبق، أو احترام للذات أو العقل، تفاجئ الشعب الفلسطيني ببيان منشور على الوكالة الرسمية للسلطة، وتم توزعيه على مختلف وسائل الاعلام المحلية والعالمية، وفي يوم انتظار اعصار "هدى"، وإنشغال الناس بما سيكون المصير، جاءهم "أعصار حكومي" عبر بيان ينفي كل ما قاله قبل ساعات معدودة في بيانه الرسمي، وما ذكر عن تعهدات وزيري الحكومة في غزة لحماس..

فبدلا من "إعصار هدى" استقبل الناس "اعصار الحكومة"..بيان يلحس كل ما كان بطريقة تحمل كمية غير متناهية من "استغباء الشعب والمواطن"، عندما تصدر بيانا ليزيل "التباسات" بيان اليوم السابق، في سابقة لا مثيل لها في اي من أنظمة الحكم المعروفة في علم السياسية والقانون..

لو أن الحكومة سارعت لسحب البيان، بعد ان تلقت أمرا رئاسيا، لشطب كل التعهدات التي جاءت رسميا في بيان الحكومة بعد الاجتماع الاسبوعي، أثر زيارة القنصل الأميركي لمقر الرئاسة ولقاء الرئيس محمود عباس، وأنها اصدرت تصريحا تعتذر فيه للناس المنتظرين اعصارا لا يعلمون نتائجه، وأن ما حدث قصور في الرؤية السياسية، وجهل بعلم العمل في "زمن المشروع الرئاسي الخاص، وبأن مجلس الوزراء تصرف بشكل تلقائي عاطفي انساني، بعد الاستماع لتقرير الوفد الوزاري العائد من زيارة غزة، يقال أنها تكلفت ما يقارب النصف مليون شيكل، وحصرت اقامتهم في فندق خاص لجهة رسمية بالأمر المباشر - دون مساءلة هيئة مكافحة الفساد -، ولنا وقفة في مقال مختلف، فكانت القرارات ذات بعد انساني - سياسي فلسطيني..

الذرائع لسحب "كلام الليل" لم تحمل "كرامة" جهة حكومية، حتى لغة البيان لا تحترم لا الهيكل الحكومي ولا قارئ بيان الحكومة، وكأنها "أداة عليها فقط أن تكتب املاءات تأتيها من مقر غير مقرها"..

كل من قرأ التزامات مجلس الوزراء يوم الثلاثاء بالتأكيد وقع تحت هول الصدمة من كمية التعهدات التي حملها، بل أن هذه الزاوية علقت عبر تنويه خاص، من أين ستأتي الأموال، لا جديد بالقول أن التعهدات لم تكن تعبيرا صادقا وواقعيا، خاصة في ظل الاعلان الرمسي عن "أزمة المقاصة"، وهو ما يكشف أن التعهد الحكومي جاء في سياق العاطفة السياسية، بينما جاء الأمر الرئاسي تحت حسابات سياسية أخرى، وبالتأكيد ليست بعيدة عن زيارة القنصل الأميركي لمقر الرئاسة في يوم 6 يناير أيضا..

رد فعل حماس ومسؤولها البارز ابو مرزوق، جاء في سياق أكثر منطقية، بل وعله من المرات النادرة التي تكون على حق كامل، ونشرت محضر لقاء ابو مرزوق مع وزيري الحكومة، واتصال الحمدالله، فتعرت حكومة الرئيس بكامل جسدها تحت "إعصار حماس"، كما لم يحدث لها سابقا، فلم تجد سوى الاختباء خلف البحث عن مهام انسانية، السؤال عن احوال الناس في الضفة الغربية في ظل الاعصار، تجول الرئيس عباس في شوارع رام الله، وتواصل الوزير الأول مع الدفاع المدني، بحثوا عن مهام وتجاهلوا كليا المصيبة الكبرى، التي تفوق ما يمكن لاعصار هدى أن يتركه..

لكي لا نذهب بعيدا، يجب اقالة الحكومة فورا، وعلى الرئيس محمود عباس أن يأخذ الخطوة احتراما لمقام الرئاسة التي تخوض معارك خاصة، صعبة ومعقدة ومتشابكة، ليس مع دولة الكيان فحسب، ولكن أيضا معركة سياسية أكثر تعقيدا مع الكل الفلسطيني، فيما يعرف بمعركة "مشروع مجلس الأمن"..

اقالة الحكومة وتشكيل "حكومة طوارئء وطنية مصغرة"، اليوم قبل الغد هو الخطوة التي يمكنها أن تعيد بعض الاحترام للمؤسسة الفلسطينية، وتقطع

الطريق على مزيد من "الإنفلات السياسي"، ليس في قطاع غزة فحسب، بل والضفة المحتلة أيضا..

ما حدث من فضيحة لا سابق لها في "بقايا الوطن"، منذ اقامة السلطة الوطنية يتسدعي خطوة تعيد الاعتبار لما بقي من احترام للحالة الرسمية، وغير ذلك نكون دخلنا "زمن الخطر السياسي الأكبر"..

الآن وفورا يجب انتهاء زمن هذه الحكومة، ودونه تكون الرئاسة مسؤولة عن "الكارثة الكبرى" القادمة..

وطبعا ليس عيبا أن تصدر الرئاسة الفلسطينية بيانا تعتذر به للشعب عن تلك "الفضيحة"، إن كانت تحترم الشعب والناس وتعاملهم بأنهم ليسوا بأغبياء!

ملاحظة: صحيح، هل يفعلها د.رامي االحمدالله ويحتفظ ببقايا ما كان له كاستاذ جامعي ويرحل..بعد فضيحة حوار "شالبوكا "المكشوف عن وجه"، اعتقد الناس انك براحل فلم تفعلها..هل تفعلها بعد الفضيحة الأكبر..بعض الحياء السياسي مطلوب أحيانا!

تنويه خاص: يحاول بعض الكتبة الدفاع عن الرئيس عباس ومشروعه المناهض للمشروع الوطني المتفق عليه، تحت "مخترع" أن معارضة المشروع تحريض غير مقبول.. الفضيحة أنه هؤلاء يحاولون الكذب بأن أمريكا ضد الرئيس ومشروعه..ليت من يكتب يتعلم أن يقرأ أولا!

إنها الخطيئة يا "بحر"!

كتب حسن عصفور/ من الصعب تفسير سلوك حماس السياسي والتنفيذي في قطاع غزة في غالب الأحيان، سوى أنه إصرار لا مثيل له على استفزاز كل وطني فلسطيني، واستهتار بالآخرين أيما استهتار، وكأنها "السيد المطلق" الذي على الجميع أن يؤدي له فروض الطاعة السياسية ليل نهار، بذات

النموذج الأميركي، بل وكأنهم حققوا من الانجازات ما يشفع لهم تصرفات لا تليق بحركة وصل عمرها الى مرحلة لا تستوجب التجريب، إن اقتصرنا الحساب على انطلاقة الحركة، وليس جذورها الممتدة الى ايام الجماعة الإخوانية..

قبل ايام أعلن السيد أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ، وهو يمثل كتلة حماس البرلمانية، عن العودة لاستئناف جلسات المجلس من اليوم الأربعاء المصادف 14 يناير 2014، وعودة لتلك الحالة المسرحية التي كانت خلال "الزمن الأسود" الممتد منذ الانقلاب في يونيو 2007..

اعلان بحر من أوله الى آخره ليس سوى خطوة مرفوضة جملة وتفصيلا وطنيا وسياسيا، وتشكل فعلا لايليق بالتعامل مع "شركاء في الوطن"، إن اعترفت قيادة حماس أن هناك من هم شركاء، تبحث عنهم وقت الشدة السياسية، وتجد منهم تعاطفا فيما يتسحق وتأييدا فيما يجب، ورفضا واستنكارا فيما هو سلوك لا يستقيم مع الشرعية الوطنية، بل وأخلاق الفلسطيني السياسية..

الغريب فيما أعلنه بحر، بقرار من قيادته الحمساوية، انه تزامن مع دعوة حماس الى لقاء لبحث الأزمة السياسية الوطنية العامة، وما يتعرض له أهل القطاع من تهميش وسلبية دور الحكم والحكومة نحوهم، بل واستخفاف لم يسبق أن كان في المشهد الفلسطيني من إدارة ظهر رأس الشرعية الفلسطيني لأطر الشرعية ومؤسساتها واختزالها بـ"عصبة نفرية العدد"، وبيانات والتباسات البيانات الحكومية، ذهبت القوى الرئيسية في الحركة الوطنية، دون فتح، الى اجتماع دعت له حماس، في خطوة سياسية بالغة الأهمية، بل ولا سابق لها، أن تختار قوى اليسار الفلسطيني الثلاثة الذهاب لاجتماع حماس وتتجاهل دعوة فتح، انطلاقا من رؤيتها وتقييمها لما هو حق سياسي، رغم ما لها من تاريخ مشترك مع فتح، ولا تاريخ مع حماس..

ولأن المفآجات قلما تحضر في سلوك حماس، مارست عادتها السياسية في الاستكبار والتعالي، وبدلا من تعزيز مبدأ "الشراكة والتعاون" كمنهج جديد في تحمل المسؤولية نحو الكارثة السياسية الكبرى التي أحدثها مشروع عباس في مجلس الأمن، والاستهتار الحكومي بمأساة أهل القطاع، حاولت حماس أن تسرق الحضور لابتزاز فتح وعباس، وليس لخدمة قضية تحمل مسؤولية..ولعل تصريحات قيادة الجهاد الاسلامي وقيادة اليسار بعد الاجتماع كانت رسالة واضحة جدا..

وبدلا من التفكير فيما حدث خلال اللقاء واعادة تقييم سلوك "ألاستعلاء"، أكملت حماس خطواتها باعلان بحر لاعادة مسرحية انعقاد بعض التشريعي دون اي احترام لمن كان حاضرا معهم قبل ساعات، ودون أدنى تشاور مع قوى مفترض أنها ستكون رافعة لمواجهة الخطر السياسي على القضية الوطنية، والتصدي لكل محاولات تهميش القطاع، وشريكا في البحث عن حلول بدلا من الشكوى والعويل التي لا تتوقف من ناطقي حماس نحو أزمة موظفيها المالية..

المسألة لا تقف عند مدى سذاجة خطوة بحر وشركاه بخطوة لا قيمة لها، لا سياسيا ولا وطنيا، وسيتم التعامل معها كجزء من هزل بات يتسع يوما بعد آخر، بل وقد يذهب البعض، وهو محق جدا، ان يعتقد بأن حماس لا تبحث شراكة وطنية، لا مع فتح ولا غيرها، بقدر ما تبحث مكانة تفوق ما يجب ان تكون ضمن "الشرعية الفلسطينية"، تبحث تغييرا للشرعية تكون هي مركزها الرئيسي، وأن ترث مكانة فتح التنظيمية، وليس الكفاحية.. باختصار شكوك مريبة تدور حول لعبة حماس اليوم لـ"صناعة شرعية بمقاسها ورؤيتها"..

ما لم تسارع قيادة حماس في قطاع غزة بوقف مهزلة دعوة التشريعي، والذي رفضته كل القوى السياسية، ودون اعادة تقييم سلوكها نحو الآخرين في سياق مبدأ "شركاء في الوطن"، والتخلي كليا عن مبدأ الجماعة الإخوانية "شركاء حتى تحقيق المصلحة"، كما حدث مع جماعتها الأم ايام مرسي، توسلوا للجميع للفوز بالانتخابات ثم ما لبثوا أن ارتدوا شر ردة، فكان عقاب الشعب

المصري لهم خير عقاب..ما أدركته الحركة الاخوانية "النهضة" في تونس فقلبت كل ما كان كي تبقى حاضرة في الزمان والمكان!

سلوك حماس في قطاع غزة، السياسي والتنظيمي يحمل كل ملامح الشك والريبة، بل والخطر السياسي بعد صمتهم على تصريحات تركيا وما نسب اليهم من دور زاحف لارضاء مخطط من وراء الشعب الفلسطيني..

المراجعة السريعة والتقييم السياسي لتجربة حماس بات مطلبا، إن كانت راغبة حقا أن تكون جزءا في معادلة "شركاء في الوطن ومن أجله".. الفرصة بيد حماس وليست بيد الآخرين..فهل تتركها تذهب وتنتظر هي مصيرها الذي لم يعد مجهولا..الخيار لحماس وليس لغيرها.. وغير ذلك سلاما بل وداعا لأي خداع مهما كان مظهره..!

ملاحظة: أليس ملفتا للإنتباه أن لا أحد من ناطقي فتح، الذين لا يتركون شاردة أو واردة للنيل من حماس، عدم تعرضهم بكلمة لما قيل عن استعداد حماس الاعتراف باسرائيل..ابحث عن المصلحة في تركيا لتعرف الانتهازية السياسية أين تقف!

تنويه خاص: هل سيكون لاجتماع العرب يوم غد الخميس 15 يناير قولا فاصلا لطي صفحة مشروع عباس وفريقه، ويتم نعيه ودفنه في مقر الجامعة..لو حدث لهم "زغرودة" من كل أم أسير وشهيد حيا أوميتا وفي القلب منهم ياسر عرفات!

اوباما يصفع نتنياهو حتى بصاروخ من "حزب الله"!

كتب حسن عصفور/ أن يتفق البعض مع "حزب الله" بكل ما به وعليه، أو أن يختلفوا حوله ويغلقوا العيون بكل ما له ولا يرون سوى ما عليه، فتلك مسألة ليست هي الآن محل الجدل، لكن "الضربة الأمنية المعقدة"، كما وصفت عملية شبعا العسكرية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، تشكل ردا يستحق كل التقدير السياسي أولا والعسكري ثانيا، وهي تدل أن التفكير الصائب للفعل بديلا "للجعجعة والتهديدات الفارغة"، هي الأنسب والأفعل..

ولم يستغرق وقت طويل بين قيام دولة الكيان على اغتيال كوكبة من مقاتلي الحزب وقيادي عسكري ايراني، ورد حزب الله، ما يستدعي التحية، رغم أن رد الفعل لم يكن بمستوى الفعل من حيث نوعية قتلى الاحتلال وقتلى حزب الله، لكنها عملية مثيرة للتقدير، مكانا وزمانا، تخطيطا وتنفيذا، وهي المسائل التي توقف عندها غالبية الخبراء الأمنيين، حيث اختيار شبعا كأرض محتلة، وخارج سياق قرار 1701، الخاص بالتهدئة بعد حرب 2006، شكل غطاءا سياسيا للحزب..

ولنترك التحليل الأمني لمن له مقدرة أشمل، ولنذهب الى "التوقيت السياسي" لعملية شبعا، والذي قد يكون أكثر أهمية من البعد الأمني، فالعملية جاءت في لحظة "توتر سياسي علني" وحاد بين البيت الأبيض والادارة الأميركية ورئيس الحكومة الاسرائيلية نتنياهو، بعد أن قام رئيس مجلس النواب "الجمهوري" بدعوة نتنياهو لالقاء خطاب في الكونغرس حول البرنامج النووي الايراني، في تحد للبيت الأبيض ورئيسه..

وسارع أوباما للرد بطريقته، انه لن يلتقي نتنياهو كون ذلك يمثل سلوكا "غير ملائم" قبل الانتخابات الاسرائيلية، حيث تزامنت الدعوة مع توقيت انتخابات الكنيست، فيما أعلنت رئيسة كتلة الحزب الديمقراطي بيلوسي أن الزيارة قد تلحق ضررا بالمحادثات الأميركية – الايرانية حول البرنامج النووي الايراني..

ولذا فحزب الله، توقع أن لا يكون الموقف الأميركي "عاصفا" الى درجة ان يصل الى قلب "المعادلة القائمة" ما يسمح لدولة الكيان بشن "عملية عسكرية واسعة ومحدودة"، ويفتح الباب واسعا للتحريض على "حزب الله"، لبنانيا وعربيا ودوليا، وهو الحزب الذي يجد اشكالية قبول في مواقفه خارج المواجهة مع اسرائيل، وآخرها موقفه من دولة البحرين الذي كان محل استنكار عربي واسع جدا للحزب وسياسيته "المرتبطة" بايران، ولو حدث ذلك فلن يشفع له أنه قام بعمل ضد قوات الاحتلال..

ولذا فحسابه السياسي كان دقيقا جدا، بل ويمكن قياسه بأدق القياسات الخاصة جدا، والتي لم تكن بعيدة عن "تفاعل" مع بعض القوى الاقليمية وخاصة ايران، كون أي رد فعل اسرائيلي اميركي سينعكس فورا على المحادثات الجارية بين اميركا وايران، ولذا فالعملية العسكرية ما كان لها أن تتم مطلقا لو أن ايران عارضت التوقيت..

ولا يمكن اغفال أن الادارة الاميركية قد وجدت في العملية "فرصة" لقرص إذن نتنياهو على حماقته السياسية و"تحديه" للبيت الأبيض، وأغمضت "العين" عن "عملية شبعا"، بدلا من أن تظهر "العين الحمراء" اظهرت اللغة الكلامية الخشنة، حتى وإن أعلنت أن من حق اسرائيل الرد، لكنها فعليا أوقفت بكل الطرق القيام برد عسكري "محدود أو واسع" على عملية نالت من "هيبة" جيش الاحتلال..

ولأن التوقيت السياسي يملك القيمة الأعلى في "عملية شبعا"، فاختيار زمن الانتخابات كان نموذجيا، حيث الزمن المتبقي لإجراء الانتخابات يقارب الشهرين، وهو ما يسمح لنتنياهو بالرد لو اراد، ولكن الرد العسكري مهما كان شكله، "محدودا" او "واسعا" قد يورط اسرائيل في "مشهد صاروخي" لم تعشه منذ قيامها "اغتصابا" لفلسطين عام 1948، حيث هناك "جبهتان" تمتلكان "قدرة صاروخية" تستطيع ايذاء اسرائيل كيانا وسكانا، وتحيل غالبهم الى السكن في الملاجئ، فقطاع غزة به من ينتظر تلك اللحظة، بعد أن لمس

ان الفرق لم يعد كبيرا لحياته خلال الحرب وبعدها، ولذا قد يجدها فرصة ثأرية تتلاحم مع "جبهة صاروخية" اشمل وأكثر دقة قادمة من لبنان..

وبعيدا عن ما يمكن للبعض المرتعش دوما، او المهزوم بذاته، او من يقف على تضاد مع حزب الله مهما كان الفعل، فذلك لن يقلل أن فتح جبهة صاروخية من لبنان وأخرى من قطاع غزة، ستضع دولة الكيان في مشهد لن ينسى من "ذاكرة سكان الكيان"، وبالتأكيد الثمن المباشر سيكون اختفاء نتنياهو من الحياة السياسية..

التوقيت السياسي للعملية جاء ضمن رؤية دقيقة ومحسوبة بكل جوانبها، ولذا كان الرد المناسب في الزمن المناسب، وبالتأكيد لن تمر هذه العملية مرورا هادئا في الداخل الاسرائيلي، مهما تظاهرت القوى المعارضة لنتنياهو عن "استخدامها" بشكل مباشر، لكنها ستختفي خلف "الخلاف العلني" مع البيت الأبيض" ليكون هو منطقة الهجوم على "السياسة الغبية" لنتنياهو، ولعل ما قاله رئيس الموساد السابق مائير دوغان، " إنني لا أثق بالقيادة الحالية، ورئيس الحكومة ونفتالي بينيت يقودانا إلى دولة ثنائية القومية، والتي تشكل كارثة وخطر على الصهيونية. والسياسة التي يقودانها تذهب إلى اتجاهات إشكالية للغاية في المجال الفلسطيني وفي العلاقات مع صديقتنا الكبرى الولايات المتحدة" سيكون المنهج الخفي للمعارضة.

واشنطن طرف مستفيد من "عملية شبعا"، وحزب الله وايران أكثر، ونتنياهو الخاسر الابرز في عملية حساباتها كانت بـ" ميزان من ذهب"..وسيكون لها آثار جانبية تفوق ما يتحدث عنه الاعلام علانية..عملية تستحق الدراسة السياسية من كل جوانبها بعيدا عن "التأييد الأعمى" او "الكراهية العمياء"..

والدرس المفيد والذي يجب على "القيادة الفلسطينية" ان تقف أمامه بشكل عميق من "عملية شبعا" ، ان بالامكان الاستفادة من "الثغرات القائمة" بين تل ابيب وواشنطن، حتى لو تجاوز البعض "الخط الأحمر" لما يفكرون، وأن سياسة الارتعاش بسبب أو بدون سبب ليست سوى تكريس لمشهد إنهزامي..

وسبل الفعل الفلسطيني المشروعة قد تفوق كثيرا سبل حزب الله، وقبول فلسطين اعلى بما لا يقاس من قبول حزب الله عربيا ودوليا، لكن القرار وتوقيت القرار يبحث عن صانع القرار!

ملاحظة: المشهد الفتحاوي بقطاع غزة يحتاج لوقفة سريعة، قبل ان يدفع أهل القطاع ثمنا فوق ما بهم..فالبيانات التهديدية المتبادلة لن تخدم سوى "الفوضى"، والتي يبدو أن هناك من يريدها "حلا" لأزمته..!

تنويه خاص: لا اعلم ما هي الحكمة أن يسمح الرئيس محمود عباس لبعض من ناطقي فتح وعناصرها أن يجعلوا من دولة الامارات "خصما"..هل يعتقد هؤلاء أن كلماتهم ستهز تلك الدولة ..وتشتكون لماذا لا يرسل العرب مالا ودعما للسلطة!

"إيد واحدة" ضد "الاحتلال" ..و"الفساد السياسي"!

كتب حسن عصفور/ لا يخلو "المشهد السياسي" الفلسطيني من حالات عجب خاصة، بل وقد تكون فريدة ومتفردة من حيث شكلها وطبيعتها، فمن قرار لوزارة اقتصاد تسمح بفك "الحظر" المفروض منذ سنوات على ادخال بعض المنتجات الاسرائيلية الى قطاع غزة، كالعصائر والمشروبات الغازية، وسط رفض الخبراء والساسة لهذا القرار "غير المسؤول"، نجد أن حركة فتح في الضفة الغربية تخرج للمطالبة بمقاطعة المنتجات - البضائع الاسرائيلية..

ولأن المسألة لا تقاس عبر شعار أو بيان أو تحرك "محدود ومحسوب"، يجب أن لا تكون التحركات "الفصائلية" تقاس بـ"ميزان الذهب التنظيمي الخاص"، وأن هدفها محاولة التفافية على أي فعل شمولي متوقع وقادم ضد جرائم المحتل وسياسته العدوانية ضد الشعب والوطن والقضية، وأيضا ضد "جرائم الفساد السياسي" في المؤسسة الرسمية الفلسطينية..

ولأن جرائم الاحتلال لن يختلف عليها الكل الفلسطيني "نظريا"، بل ويتحدثون عنها بشكل بكل "بلاغة"، رغم أن البعض يقف ليتحدث عن جزئياتها وليس كلياتها، وله في ذلك "حسبة دقيقة" في علاقاتهم مع بعض "القوى العالمية"، وجبروتها أو بطشها الذي قد يلحق أذى وضرر بهم..

ولكن من المفيد والضروري ما بدأته حركة فتح - الضفة وأن تواصل الفعل وتطوير الفعل، والبدء بشن حملة "مقاومة شعبية" ضد الاحتلال الاسرائيلي، حتى يمكنها أن تجعل منها أداة مركزية ومعولا لهدم "البنيان الاحتلالي" في الضفة الغربية، وليس فقط مقاطعة المنتجاب، أو"حراك" حتى تحصيل "العوائد المالية" للحصول على الرواتب، بل أن تصبح "نهضة شعبية" لكنس المحتل كنسا من الجزء الهام لأرض "دولة فلسطين" المحتلة..

ولأن حركة فتح، هي القوة المركزية للحركة الوطنية الفلسطينية، فلا نعتقد أنها ستكتفي بالخروج "المدروس" والمنفصل عن غيرها من القوى الوطنية الفلسطينية، سواء من يتفق معها في كل ما ترمي اليه، او بعضا من تلك الأهداف، فالطلوب السياسي هو التواصل والعمل الجاد من أجل خلق "جبهة مقاومة شعبية"، تكون القوة الحقيقة لمواجهة المحتل بكل مشروعه العدواني..

وهنا نفتح قوسا سياسيا، كيف يمكن لدولة الكيان أن تتعامل بجدية مع تحرك "فتح" في الضفة الغربية، دون أن يكون معها "شريكا واحدا" لأي من الفصائل سواء تلك التي تشاركها منظمة التحرير أو تلك التي ليست بها، وهل يمكن اعتبار أن فتح حقا تتجه الى قلب المعادلة السياسية القائمة من "الهدوء العام" مع الاحتلال، رغم كل ما يرتكب من جرائم حرب عسكرية وسياسية، دون أن تبني "جبهة موحدة" مع "الكل الوطني"!..

وقوس ثان يجب أن يتم فتحه، كيف يمكن المطالبة من فصيل الحكومة أن يطالب الشعب بمقاطعة المنتجات والبضائع في وقت تسمح به حكومته لادخال بضائع كانت مقاطعة في غزة، اي مصداقية يمكن أن تصل دولة

الكيان ورجال أعماله من "شعارت فتح" في بعض المظاهرات المحسوبة عددا وحركة..

وقوس جديد، هل يمكن ان يؤخذ التحرك بكامل الجدية، إن كان مقتصرا على جانب من مجمل عناصر المواجهة مع الاحتلال دولة ومشروع، فالضرورة هنا تبدأ برسم ملامح "المشروع السياسي"، كي يكون التحرك تمردا جادا وشاملا للفكاك من المحتل، والبداية أن تقود حركة "فتح" حراكا سياسيا شاملا" ضد الاحتلال وأيضا ضد الفساد السياسي للمؤسسة الرسمية"..

وهنا نبدأ توضيح ذلك بأن المطلوب أولا، وقبل أي مهمة أخرى، ووسط الحراك المحسوب لفتح، ان تدفع قيادتها الأولى نحو العمل الحقيقي لانهاء الانقسام والغاء كل مظاهره، ومن يبحث عن "مساومة سياسية" مع دولة الكيان، - مشروع عباس لمجلس الأمن - بكل كوارثه عليه أن يبحث "مساومة جادة وطنية" مع حماس والجهاد وفصائل منظمة التحرير، حيث يعلم عوام الشعب وخواصه أيضا، انه لا يمكن لدولة في العالم أن تأخذ بجدية أي تحرك فلسطيني مهما كان مظهره وطبيعته دون إنهاء الانقسام، فأي حل بلا قطاع غزة، ليس سوى مظهر للتقاسم الوظيفي بين "سلطة وكيان فاقد بعض الأطراف وبعض الشرعية"، ودولة احتلال لها من القدرة أن تفرض ما تريد وقت ما تريد..

ومطالبة فتح بالمبادرة لأنها من يملك مجمل مفاتيح العمل الرسمي والشرعي، من خلال المنظمة والسلطة والحكومة، ولذا القضية الرئيسة الوطنية التي لا تقل قيمة سياسية عن مواجهة الاحتلال هي مواجهة الانقسام، ونكرر القول أن انهاء الانقسام أكثر سهولة جدا من انهاء الاحتلال، والمقترحات عديدة لا تحتاج لتكرار، بل تحتاج لارادة جادة وحقيقة، ولتمنح اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير سلطة العمل لانهاء ذلك الملف، وبالتأكيد ستجد الحل المناسب..

وقوس يحتاج تفكير بلا ردة فعل متسرعة، وهي الخاصة بالشأن الفتحاوي الداخلي بين الضفة والقطاع، فلا نظن أن قيادة فتح لا تعلم بأن كل هيئات فتح في قطاع غزة تعيش حالة ارباك يؤدي لشل يدها في المساهمة الشعبية لمقاومة المحتل، بل والمشاركة في أي فعل حقيقي لمواجهة الانقسام، نتيجة قرار يشكل "خطيئة سياسية" بقطع رواتب شباب فتحاوي مناضل، قرار أدخل فتح في قطاع غزة في دائرة ارباك سياسي بدل أن تكون رافعة لعمل سياسي، وليت قيادة الحركة وخليتها الأولى أن تعيد تقيم اللقاء الذي حدث في القطاع قبل فترة، بين حماس والجهاد وقوى اليسار، ورفضت أن تذهب للقاء فتح، تقييم يخلو من "جبهة الشتائم واختلاق المؤامرة"، التي يختلقها بعض الناطقين الفتحاويين لتبرير خطايا سياسية، وتنظر لجوهر المسألة لتعرف سبل التفاعل مع الآخرين، ومعالجة القصور..

مقاومة الاحتلال ضرورة، ولكن مقاومة "الفساد السياسي" بكل مظاهره ضرورة أكبر..وهذا نداء الى كل فصائل العمل الوطني، بكل تلاوينه الفكرية والسياسية، العلمانية والمتدينة، الاسلاموية والوطنية، ان تتحرك كـ"أيد واحدة ضد الاحتلال والفساد السياسي"..هدف وشعار عنوان المعركة المقبلة للشعب وقواه..

ولنا تواصل مع هذا الموضوع بزوايا مختلفة لو كان للحياة رأي البقاء!

ملاحظة: ظننا أن اول برقية تهئنة لرئيس الوزراء اليساري الجديد ستكون من فلسطين، فهو رمز لمقارعة المحتل قولا وفعلا..دولة الكيان مرتبكة بفوزه وقيادة فلسطين ساهية عن فوزه..يا الله!

تنويه خاص: حراك متعدد الأطراف بدأ في البروز الى النور لحل سياسي للمسألة السورية..مصر رافعة ..وليس كلام الأسد عن مصر والسيسي كلاما لغويا..رسالة تكشف عن دور مصر القادم!

أين "الجد" من "الهزل" في مشهدنا السياسي!

كتب حسن عصفور/ قارب الاسبوع الأول على توقيع الرئيس الفلسطيني محمود عباس الانضمام لعدد من المؤسسات الدولية، ومنها المحكمة الجنائية الدولية على الانتهاء، وحتى تاريخه لم يحدث أي حادثة تشير الى أن الرئاسة الفلسطينية معنية باتخاذ خطوات داخلية لمواجهة المعركة "الكبرى" التي تحدث عنها الناطقون باسمها، وعدا الجلسة الاحتفالية للتوقيع وجلسة خاصة بحركة فتح، لم يكن هناك أي مؤشر على التحضير الوطني لتلك "المعركة"..

كان الاعتقاد أن ما حدث في مجلس الأمن، ثم التوقيع على الوثائق ذات القيمة السياسية التاريخية، سيفتح طريقا سريعا جدا نحو اعادة التراص الوطني الفلسطيني، وانتهاء مرحلة التجاذب السياسي الضار، وتوحيد كل الجهود خلف الرئيس محمود عباس ، رأس الشرعية في معركة "الحرية والاستقلال الوطني" ومطاردة دولة الاحتلال، حكومة وقيادة ومؤسسة امنية في قاعات "العدالة الدولية" تحقيقا لحلم أحفاد شهداء وضحايا الجرائم اللامنتهية التي ارتكبتها دولة الكيان الاسرائيلي..

لكن المفارقات السياسية، التي لن تجد لها مكانا في عالم اليوم سوى في "بقايا الوطن" الفلسطيني، ان يتم اختزال المؤسسات الفلسطينية الرسمية كافة، منظمة وسلطة، فصائل وقوى بمختلف مسمياتها وأشكالها، موالاة ومعارضة، واخرى حائرة بين هذا وذاك، تحسبا لما سيكون، بمسرحية "وان مان شو" – عرض الرجل الواحد -، مؤديا ومغنيا، بالطبع ليس ملحنا لأنه الملحن يقبع في مكان بعيد عن العرض القائم، خلف الكواليس..

وبدلا من اعادة الفعل للمؤسسة الشرعية لقيادة التحرك السياسي الجديد، اكتفى الرئيس محمود عباس بتصدير أحد أعضاء "خليته" لتقديم ما يجب تقديمه كلاما في اتجاهات عامة، متجاهلا بطريقة تثير كل الشكوك أمام هذا الذي يحدث، وكأن "الشرعية الرسمية الفلسطينية" باتت في علم الغيب، او ضمير

الغائب، الذي لا مكان له في الحاضر السياسي الذي يريده الرئيس عباس وخليته المحدودة جدا..

كيف يمكن أن يصدق الفلسطيني العادي، أن هناك معركة سياسية حقيقية بين الشرعية الفلسطينية ودولة الكيان، او الموقف الأميركي، ومؤسسات "الشرعية الفلسطينية" لا مكان لها في المعركة الأهم مصيريا لو صدقت التصريحات المنطلقة من بعضهم..هل يمكن اعتبار أن تغييب الإطر الوطنية عن أي دور فاعل أو شبه فاعل شكلا من أشكال وضع المسألة في نطاق محسوب وتحت السيطرة، ولقطع الطريق الى تحويلها الى معركة شاملة متواصلة، وفقا لما كان يوما متفق عليه وطنيا..

ولأن المشهد ليس تغييبا للإطر وحسب، بل هناك تلاعب بشكل مستفز جدا بالحقيقة السياسية الوطنية، بأن يخرج الرئيس عباس وناطقه الخصوصي، في عرض " وان مان شو" المتواصل بلا انقطاع منذ ايام، ويعلنا ان "القيادة" تدرس اعادة الذهاب الى مجلس الأمن مرة ثانية وتقديم ذات المشروع عله ينال الموافقة..

اي كارثة تلك التي ينطق بها الرئيس وتابعه، فيما يقولون أنه مشروع فلسطيني، وأن "القيادة" تدرس، اي مصيبة سياسية ستحل بالوطن والقضية في ظل هذا التمسك بنص لا يوجد به ما يمكن اعتباره وثيقة وطنية فلسطينية، ولحسن الحظ أن النص بات متوفرا لكل ابناء الشعب، ولم يكن عفويا ولا مصادفة أن لا تعارض الولايات المتحدة جوهر المشروع العار، ولا يوجد بندا واحدا به يناقض الموقف الأميركي، بل هو ترجمة عربية ربما رديئة ايضا لذات الموقف..

هل نحن أمام حركة مسرحية متقنة تختفي خلف الاستجابة "الشكلية" لبعض ما يبحث عنه الشعب الفلسطيني بالتوقيع على معاهدات ووثائق، ثم تبدأ رحلة تمرير الكارثة تحت غطاء من الزيف المتشدد، هل يستغل التوقيع على طلب الانضمام لمعاهدة روما والمحكمة الجنائية لابقاء مشروع "بلفور 2" حيا قائما

لتصفية القضية الوطنية، ودون أن تتقدم فلسطين بأي قضية حقيقية للمحكمة الجنائية تحت بند "اجراءات"، وهي المسألة التي يعرفها جيدا القانونيين والحقوقيين، فالتوقيع بذاته يمنحك الحق بالملاحقة، لكنه يصبح بلا قيمة إن لم تتقدم بقضايا محددة للمحاكمة..

كيف يمكن الحديث عن العودة لمجلس الأمن بمشروع لا يوجد وطني فلسطيني أو فصيل أو مؤسسة غير الخلية اياها، تقف معه، وهل الاصرار عليه جزءا من "صفقة مخفية"، تدور من خلف المؤسسة الوطنية الفلسطينية، ولماذا كل هذا الاصرار على ادارة الظهر للمؤسسة الشرعية والفصائل الوطنية، وكيف لمن يتحدث عن "المعركة الكبرى" لا يبحث عن تجنيد كل الطاقات لها..

هل يعقل أن ما يحدث من عبثية في التعامل مع الكل الفلسطيني بهذا الشكل جزءا من خوض معركة، أم أن هناك ما يحدث خلف الكواليس يرسل "طمأنينة سياسية" لا يعلمها الا من هم "اهل الرضا"..

لكي لا يصبح "الشك السياسي يقينيا"، يصبح واجبا وطنيا على الرئيس عباس أن يحترم الشرعية بإطرها كافة، وأن يعلن سحب المشروع المشبوه وطنيا، وأن يتوقف عن لعبة مجلس الأمن ويشتق الطريق الذي تحدثت عنه كل الفصائل بما فيه حركة فتح، وأن يبدأ "ورشة العمل الوطني" لتنفيذ ما يجب تنفيذه للبرنامج الوطني ومتابعة تعزيز مكانة دولة فلسطين، والاستعداد الشامل لتقديم القضايا التي يجب تقديمها للمحكمة الجنائية، وتشكيل لجان مختصة لهذا العمل الكبير والدقيق..

ليس رفاهية القول أن العمل الفلسطيني يتطلب اعادة تقييم جاد للعلاقة الفلسطينية العربية، بعيدا عن الاستهتار والتعالي غير المبرر، وقبل كل ذلك اعادة الاعتبار لملف انهاء الانقسام بكل ما يلزم عمله، والتحضير لدولة فلسطين في ارض فلسطين بما تطلبه ذلك من فعل سياسي وقانوني..

ما حدث ويحدث حتى ساعته لا يؤشر مطلقا أن هناك "معركة وطنية كبرى"، بل هناك عرض سياسي يفتح كل "الشكوك المشروعة"، ما لم يتوقف الهزل القائم ويحضر الجد الغائب..وغيرها لا يشفع الاختباء خلف تصريحات وحركات قد تقود الى كارثة لا بعدها كارثة..

الخيار بيد الرئيس محمود عباس: الى أين تذهاب بعد الآن؟!

ملاحظة: اليس مثيرا للدهشة أن لا يتفق الناطقين باسم الرئيس عباس وفريقه على عدد ما تم توقيعه من معاهدات ومنظمات..البعض يقول 20 وأخرين 18..هل هي معقدة الى هذا الحد..أم هي مظهر لمسرحية "الرجل الواحد" الذي يعلم دون غيره!

تنويه خاص: من حق أي وكالة انباء نشر اي خبر..لكن عندما تصر تلك الوكالة على نشره بعد افتضاح أمره بأنه كاذب يصبح الاصرار على نشر الكذب وليس التكذيب، ليس خبرا بل "تنكيلا" مقصودا..خبر دحلان ليبرمان في وكالة فلسطينية رسمية نموذجا!

حضر التوقيع..وغابت الدولة!

كتب حسن عصفور/ أن تأت متأخرا خيرا من أن لا تأتي ابدا..مقولة رسختها الذاكرة الشعبية، كي لا يستخف البعض بتوقيع الرئيس محمود عباس على معاهدة روما والانضمام للمحكمة الجنائية، حتى لو أنه لم يقم بتفعيل القرار، أو البدء العملي بملاحقة مجرمي الحرب من قادة الكيان العنصري، تحت هول الإرهاب السياسي والأمني، والذي سيكون سلاحا بيد قوات الاحتلال المباشرة للرئيس عباس وعائلته، وارهاب سياسي أمريكي، يعلم هو قبل غيره حدود ذلك الارهاب، وطبيعته وما يحمل من جدية من عدمه، ما قد يؤثر على

التباطئ في السير الجاد نحو تفعيل القرار الفلسطيني، ويكتفي بمرحلته الراهنة بالتوقيع، دون تفعيل كامل..

بالتوقيع يمتص "الغضب الشعبي" ويحتوي "النقمة الوطنية الكبرى ضد مشروع العار السياسي"، الذي تقدم به لمجلس الأمن ولم يمر، والذي يجب سحبه نهائيا من التداول، ولا يجوز أن يبقى في التناول كوثيقة فلسطينية، ومن جهة اخرى، يحاول الرئيس وفريقه أن لا يصل بالصدام الى مداه مع تل أبيب وواشنطن، لحسابات لا يعلمها أهل فلسطين، لكنه يحمل بعض التقدير والحدس السياسي لها، خاصة وأن "الفريق العباسي" لم يكمل الخطوة بالتوقيع على كل المنظمات الدولية، وعددها 62 منظمة ومعاهدة، والتي هي حق لفلسطين، والتأجيل هو اللا حق كي لا يحاول البعض "ابتزاز شعب فلسطين" باستخدام الحق - الواجب وكأنه عمل "اسطوري"..

لو كانت الرقابة التشريعية قائمة لما وصل الأمر الى كل ذلك الاستهتار باستخدام الحقوق الناتجة عن عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، وتأجيل تفعليها كل هذا الزمن، ثم تبدأ لعبة "تقسيط استخدام الحق" وفقا للمشهد والتفاعل السياسي، وكأننا في مسار ابتزاز فريد، ومع كل ذلك السلوك السياسي للرئيس عباس وخليته الخاصة غير المبرر من عدم القيام باستخدام الحق الكامل وفورا، لكنه ايضا نكرر القول، أن تأتي خيرا من ان لا تأتي.. ولكن بلا توقف أو مناورات مضافة قرفها الشعب الفلسطيني!..

ولكي لا تذهب رحلة التوقيع وتدخل مجاهل وسراديب من نوع جديد، يقفز السؤال الأساس: لماذا لم يعلن الرئيس محمود عباس يوم أمس، وهو يحتفل بذكرى الانطلاقة للثورة المعاصرة، انطلاقة دولة فلسطين، تكريما لمسار كفاح ثوري عمره نصف قرن، تلك الهدية الأهم تاريخيا لمسار الكفاح الوطني الطويل ولروح كل شهداء الثورة وصمود اسراها واكراما لشعب طال انتظاره لفعل يعيد الاعتبار لكرامته الوطنية، والسير فعليا نحو استقلاله الوطني بخطى متسارعة، بعيدا عن الطرق الالتفافية التي يفضلها البعض، رغم انكشاف مآلها..

لا يوجد سبب وطني أو سياسي مقبول في اصرار الرئيس محمود عباس على عدم اعلان الدولة كحق قانوني وسياسي ووطني بعد أن اصبحت عضوا في الأمم المتحدة منذ يوم 29 نوفمبر العام 2102، حق يتم استخدامه لابتزاز الغير، لكنه يبتز فعليا ارادة الشعب وينهك مساره..اعلان دولة فلسطين دولة تحت الاحتلال وانهاء كل مظاهر السلطة واعتبارها مكون للدولة، هو الشرط الأساس للمواجهة الكبرى مع المحتل وردا عمليا على سياسة واشنطن المتنكرة كليا لحقوق شعب فلسطين، وتمارس أكثر اشكال "العهر السياسي والبلطجة الخاصة" لكسر ارادة شعب يبحث الخلاص من آخر احتلال في العالم..

اعلان الدولة ليس خيارا للرئيس عباس وخليته الخاصة، وليس كرما أو منة منهم، بل هو استحقاق وطني واجب التنفيذ، ولا يجوز اطلاقا السماح باستمرار تغييبه، كون المواجهة الوطنية للخلاص من الاحتلال تبدأ بكسر "قواعد اللعبة الأميركية والسير في فلك حركتها السياسية"..

كيف يمكن للرئيس وخليته تبرير عدم اعلان دولة فلسطين فوق ارض فلسطين للعالم، ولشعب وهو الذي يعلن التحدي السياسي لاستكمال مسار الثورة والمنظمة..كان يمكن تغطية تلك الخديعة لو أن هناك مسار تفاوضي جاد لوضع جدول زمني للخلاص من الاحتلال وتنفيذ قرار الجمعية العامة 19/ 67 لعام 2012..أما استمرار المناورة السياسية على الشعب الفلسطيني باستخدام الحق الوطني كمناورة لتحسين "شروط العلاقة مع واشنطن وتل أبيب" على حساب الحق الوطني لشعب وقضية فتلك مناورة آن الأوان ان تنتهي والى الأبد، خاصة بعد فضيحة مجلس الأمن الأخيرة، التي لم تجد مناورة عباس وفريقه في مشروع قرار ينهي القضية الوطني تاريخيا أي قبول راهن، في انتظار مزيدا من التهلكة السياسية لاغتيال القضية الفلسطينية وممثليها..

لماذا لجأ عباس بقرار ينهي القضية الوطنية من كل جوابنها الى مجلس الأمن، وقبل تعديل التكوين، بل ودون اي اجماع فلسطيني، ويتقدم بقرار من

وراء ظهر ممثلي شعب فلسطين، فكانت الصفعة مركبة، وهو على يقين منها..

هل كانت مناورة ليستبدل المواجهة الكبرى المطلوبة باعلان دولة فلسطين حقوقها كاملة ، وتكريسها واقعا سياسيا بديلا لمكون السلطة الانتقالي، وليخرج بعباءة "الشجاعة المظهرية" بتوقيع بعض من الحق المطلوب الذي تأخر كثيرا، ثم تقف حدود المواجهة عند هذه المسألة، لتبدأ المناورة مجددا والذهاب لتمرير مشروع "تصفية القضية الفلسطينية" ثانية، بعد تغيير اعضاء مجلس الأمن، بالتوافق مع بريطانيا وفرنسا وبمزيد من التوضيح المراد لتلبية طلب الفائزين في انتخابات اسرائيل المقبلة..

المناورات الخادعة لن تمر على شعب فلسطين، والبطولات الشكلية لن تغطي ما يجب ان يكون بعيدا عن مناورات على شعب يستحق خيرا من ذلك بكثير..وما لم يعلن الرئيس عباس دولة فلسطين بديلا لسلطة لم تعد ضرورة وطنية يصبح كل الفعل مناورة سياسية لتمرير مشروع تصفية القضية من كل جوانبها..

ولنا ملاحقة لتلك المسألة الأخطر..!

ملاحظة: في ذكرى انطلاقة الثورة المعاصرة، لروح الخالد وقادة الانطلاقة الأولى ولشهداء الفعل الثوري، وكل من دفع قطرة دم وثمنا من حريته سلاما ..الثورة بروحها لن تنطفئ مهما حاولوا اخماد جذوتها..فدم شهداء الشعب وقادته ورمز الشهداء الخالد لن تسمح لهم!

تنويه خاص: لشعبنا الفلسطيني وللإنسانية في العام الجديد تحية بأمل ان روح الحق تهزم روح الشر بكل مظاهره وأشكاله..فلسطين تبرق لروحها أنها أقوى من الغدر..عام جديد بعراقة وعطاء الزيتون المخضر دوما في وطن المسيح وياسر عرفات!

دفن "مشروع عباس" نهائيا..مقدمة لنهوض سياسي جديد!

كتب حسن عصفور/ علها الفرصة الأكثر مناسبة للرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، أن يعلن اليوم تخليه عن النسخة المقدمة الى مجلس الأمن تحت مسمى غير دقيق " مشروع فلسطيني"، والفرصة هنا ناتجة أن هناك غالبية عربية لم تعد مؤيدة لا للنص المقترح، لما يحمله من مخاطر سياسية على مستقبل القضية الفلسطينية، ولا من حيث امكانية أن يصبح قرارا ملزما لأسباب يعلمها كل المندوبين العرب..

ومن خلال قراءة سريعة لأجواء ما قبل اللقاء، يمكن أن نجد رفضا أردنيا للمشروع العباسي، بل عتاب شديد على منهج الرئيس عباس وفريقه في الية التعامل خلال مرحلة تقديم المشروع سابقا، وقد نشرت وسائل اعلام اردنية، نقلا عن مصادر لم تسمهما استياء الأردن من الفريق الفلسطيني، وشن بعض الكتاب المعروفين بقربهم من "دوائر صنع القرار" هجوما عنيفا على المشروع وطريقة التعامل العباسي مع الأردن..

فيما لا يمكن المرور على تجاهل الرئيس المصري التطرق ولو بكملة واحدة الى المشروع، رغم حديث الرئيس عباس عنه، وحسب ما ذكر بيان الرئاسة المصرية الذي صدر ملخصا ما حدث في اللقاء بين السيسي وعباس، لن يجد كلمة واحدة تتعاطى مع المشروع المذكور، واكتفى الموجز الرئاسي بالحديث عن دعم قضية فلسطين واقامة دولتها على حدود الرابع من يونيو - حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وهي رسالة مؤدبة لرفض نص المشروع الذي أهمل النص الصريح لتلك المسائل، ولذا فمصر، كما الأردن لن يقفا وراء ذلك المشروع، مهما قيل فيه وعنه من "ميزات" حاول "الفريق العباسي" تمريرها..

ويبدو أن الرئيس عباس وفريقه قد أدركوا أن هناك "غضب ورفض" عربي من المشروع شكلا ومضمونا، لذا حاولت مذكرة فلسطين التي ستقدم اليوم 15 يناير 2015 الى المجلس الوزراي العربي عدم النص على توقيت محدد

لتقديم المشروع الى مجلس الأمن، مكتفية بالاشارة الى المزيد من الاتصالات والتشاور مع "الدول الاعضاء في المجلس (الأمن) والمجموعات الإقليمية والقارية والدولية" كما نصت المذكرة..وهو ما يعني أنها لم تعد تتحدث عن زمن محدد كما فعلت سابقا، دون تنسيق كاف مع العرب..

والجديد السياسي الهام، أن المذكرة الفلسطينية تتحدث عن مبادرة السلام العربية، كونها " لازالت الحل الأمثل لحل القضية الفلسطينية، والتي تطلب قيام الأمين العام ورئاسة القمة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية ودولة فلسطين، العمل عل تفعيل هذه المبادرة على المستويات الاقليمية والدولية كافة"، وفقا لما أوردته المذكرة نصا..

وبعيدا عن عدم الاعتراف الصريح بفشل محاولة الرئيس عباس في تسويق المشروع فلسطينيا وعربيا، وتجاهل سحبه الرسمي من "السجل الفلسطيني" وشطبه لمرة واحدة والى الأبد، والاعتذار عما حدث للشعب والقوى الوطنية، وكذا للدول الشقيقة، فإن العودة الى تقديم "مبادرة السلام العربية" يشكل خطوة بديلة لـ"دفن المشروع سيء الذكر"، ما يستوجب تعديلا كاملا في المسار والتحرك..

عودة الرئيس عباس، ومن خلال مذكرة دولة فلسطين الى الجامعة العربية، لاعتبار مبادرة السلام العربية أنها الحل الأمثل، يشكل اعترافا ضمنيا بأن مشروعه ليس كذلك، ومطالبة العرب بتشكيل لجنة رسمية للعمل على تفعيل تلك المبادرة، يشكل سحبا "خجولا" للمشروع الخاص، لأنه لا يمكن للعرب أن يتحركوا وهم يحملون "مشروعين"، بينهما تنقاض سياسي واضح..

اليوم قد تشهد الجامعة العربية نهاية لذلك المشروع الكارثة، ومعها بداية جديدة لتحرك عربي شامل على اساس مبادرة السلام العربية، ما يمثل ضمانة سياسية للقضية الفلسطينية، واعادة الاعتبار للتحرك الموحد وفق موقف موحد، ما قد يحدث اختراقا جوهريا لمحاصرة دولة الكيان اقليميا ودوليا،

ويفتح باب أزمة سياسية حادة داخل الكيان في حال رفضها المبادرة العربية، وستجد أمريكا ذاتها في ورطة لم تحسب لها الحساب المطلوب، بعد أن اعتقدت أن تلك المبادرة لم تعد سوى جزءا من "الارشيف العربي"..

اذا ما أعاد العرب الاعتبار للمبادرة، وانتهى مفعول مشروع عباس، يصبح ضرورة أن يعود الرئيس عباس الى اطر الشرعية الفلسطينية لرسم آلية التحرك المقبلة في الاطار العربي، وان يشكل فريقا بعيدا عن فريق التوريط والفشل، ناقل المشروع المشبوه، وأن تصبح اللجنة التنفيذية هي الاطار المسؤول عن التحرك المقبل..

ومن أجل اكتمال اسس العمل الضرورية لنهضة فلسطينية، يجب على الرئيس عباس أن يعيد النظر كليا في سبل مواجهة الأزمة الداخلية، بعيدا عن سياسية "النأي الذاتي" عما يحدث، والاكتفاء بتوجيه الاتهامات الى حركة حماس، وكأن المسألة هي معرفة من يتحمل مسؤولية الخطأ والخطيئة، وليس من هو المسؤول عن ايجاد سبل لحل الأزمة الوطنية الكبرى، وأن الهروب من مواجهتها ضمن الإطر الشرعية هو تخل عن مسؤولية القرار..

فالشعب الفلسطيني لا ينتظر من يخبره من هو المسؤول عن الكارثة، بل ينتظر من يستطيع تقديم الحلول المطلوبة لها، ووضع حد لأخطر مصيبة سياسية تتعرض لها فلسطين..المسؤولية ليست "شتيمة طرف" بل انهاء أسباب "الشتيمة ذاتها"..

وبالتأكيد فإن قطاع غزة ينتظر رسم خريطة طريق لأزمته التي بدأت تذهب نحو الاستعصاء، ما لم تسارع القيادة الرسمية لحلها..والاختباء وراء تحميل حماس مسؤولية العقد والمصائب، دون تقديم بدائل هو الوجه الآخر لأفعال حماس، مهما لبس من قناع اسود أو ابيض لا يهم..

لا نجاح لأي تحرك سياسي عربي أو غير عربي ما لم يبدأ وضع اسس لحل معضلة قطاع غزة، السياسية والانسانية بكل ما لها وعليها..فهي "منبت الشر السياسي" و "بداية الخير السياسي"..فما هو خيار للشرعية الرسمية..هي من

يحدد وهي من يتحمل المسؤولية شاءت ذلك أم ابت، مادامت في موقع المسوؤلية، وغيره فلتعفي ذاتها وتستقيل ليختار الشعب شرعية تتحمل مسوؤلية خلاصه من الكارثة، وليس تجديد صناعتها بأشكال متلونة ومتعددة..التحدي يبدأ من هنا ولا غيرها!

ملاحظة: آن أوان تشكيل "لجنة حكماء سياسية" فلسطينية من خارج قطبي الأزمة، لرسم "خريطة طريق" لحل الأزمة الوطنية..تصبح قاعدة لأي اتفاق مقبل، فمن يقبلها أهلا به ومن يرفضها مع ألف سلامة والرب داعي له!

تنويه خاص: أقوال مسؤول شرطة الكيان عن المسجد الأقصى والكارثة المنتظرة من أفعال اعضاء الكنيست تبدو أكثر وعيا ومسؤولية من ساسة الكيان بكل تلاوينهم..تصريح يجب أن يكون جزءا من الاستخدام السياسي - الاعلامي الفلسطيني للعالم بكل اللغات!

دينس روس..ما أكذبك!

كتب حسن عصفور/ ظهر الصهيوني الأميركي دينس روس، الذي احتل مناصب متعددة في وزارة الخارجية الأميركية سابقا، ليكتب مقالا في صحيفة "نيويورك تايمز" صب فيه جام حقده السياسي وكراهيته اللامحدودة للشعب الفلسطيني، فيما لا يوفر كلمة مدافعا عن الكيان الاسرائيلي وسياسته..

ونعتقد، بحكم التجربة السياسية - التفاوضية، أنه لن يخرج أي ناطق أو متحدث باسم الرئاسة، أو شؤون المفاوضات للرد على ما كتبه ذلك الصهيوني، الذي كان أحد عناصر تحريك "أداة الخلاص السياسي" من الخالد ياسر عرفات، لأن الصدام مع الفريق الأميركي، روس ومارتن أنديك، خارج حسابات هذا الفريق، لأسباب ليست مجهولة عند شعب فلسطين.

السفير الأميركي روس تحدث في مقالته، ما يحب قوله وترداده دوما ليبرأ الكيان سياسة وجرائم وممارسات لم تعد مقبولة من الغالبية المطلقة من شعوب العالم، وكل تصويت في الجمعية العامة يكشف تلك الحقيقة التي يتجاهلها بعض أهل فلسطين عمدا، بل أن صحوة شعوب اوروبا وتطور مواقف برلماناتها السياسي نحو الاعتراف بفلسطين دولة، يشكل أداة تكفي لصفع ذلك الفريق الحاقد على شعب فلسطين وممثله الشرعي الوحيد..

دينس روس، كان واحدا من خلية صياغة خطاب جورج بوش الإبن في يونيو - حزيران 2002، والذي دعا الى الخلاص من ياسر عرفات، واستبدالها بـ"قيادة أكثر ديمقراطية" تنال رضى "الأسياد" في واشنطن، وروس أحد المحاربين الذي سخروا حياتهم للخلاص من ابو عمار والمشروع الوطني، وكان لهم ذلك في وقت قصير، ، ولم يكن ذلك خافيا على أي وطني فلسطيني، ولذا كان اللقب المحبب عند الخالد لوصفه روس وأمثاله، بفريق الرابيات، فالرباي لقب يطلق على رجل الدين اليهودي الأشد تطرفا وتعصبا..

لن نفتح صفحة الصهيوني روس بكل ما لها، لأها معلومة جيدا لأهل فلسطين شعبا وقوى، لكن المثير فيما قاله، ليس دفاعه عن الكيان وارهابه، لكن ما ذكره أن "الفلسطينيين أفشلوا 3 محاولات سابقة للتوصل الى حل سياسي عبر المفاوضات"..

ولا يوجد كذبة كما هذه الكذبة ابدا، وكانت تلك العبارة وحدها كافية لفريق الرئيس محمود عباس الخاص، والذين لا يكلون ولا يملون الصراخ والتشنج التمثيلي، ان تدفعهم للرد عليه، خاصة وأن المقالة باسمه منشورة في واحدة من الصحف الأكثر تأثرا على الرأي العام وصانع القرار الأميركي، بل أن تأثيرها لا يقف عند حدود الولايات الأميركية، فتتجاوزها كثيرا، وتلك مخاطر الصمت الرسمي الفلسطيني..

ولأن الخلية المنشغلة جدا بمحاولات تمرير مشروعها "بلفور 2" لتصفية القضية، وصمتت على تلك الأقوال لروس، فالأصل هنا أن يتم سؤال الرابي

روس أين هي تلك المحاولات السابقة التي أفشلها الطرف الفلسطيني، وهو الذي لم يترك بابا الا وطرقه، بل أنه قدم كل الممكنات السياسية من أجل التوصل الى "حل سياسي تاريخي" في ارض فلسطين التاريخية، عندما وافق الخالد ياسر عرفات على اتفاق اوسلو، لوضع حد للصراع والانتقال الى "مصالحة تاريخية" تكفل الاعتراف بدولة اسرائيل ضمن حدود بنسبة تقارب الـ78% من ارض فلسطين،مقابل 22% لدولة فلسطين، وهو "تنازل تاريخي" لم يكن بحسبة الحركة الصهيونية يوما..

جوهر اتفاق اوسلو لم يكن نسبة الأرض لكل دولة فقط، بل كان منهجا جديدا لمفهوم التعايش بين "عدوين" فوق أرض واحدة، وكان ذلك الاتفاق يشكل افتراضا لبداية عصر جديد، لم يكن روس وفريقه من أنصاره أبدا، بل عارضه بكل قوة، ويمكن الرجوع لشهادة الاسرائيلي شمعون بيريز، والنرويجي لارسون، وحقيقة موقف روس من اتفاق اوسلو..وهو ما بدأ جليا واضحا في سلوكه السياسي لاحقا، وبعد اغتيال اسحق رابين لموافقته على اتفاق اوسلو، وهو الذي رفض تدخل ذلك الفريق في المفاوضات اللاحقة الى حين اغتياله نهاية عام 1995..

روس تجند بكل قوة لمساندة نتنياهو في أول مأزق مع ياسر عرفات بعد هبة النفق عام 1996، فجاء مسرعا ليستخدم النفوذ الأميركي لفرض "بروتكولا لمدينة الخليل" يكسر التفاهم السابق مع حكومة حزب العمل، ولتبدأ رحلة كسر جوهر اتفاق اوسلو، من الحل الشمولي الى تجزئة الحل، وتكسيره ليستجيب في مكوناته الجزئية للمطلب الاسرائيلي..

كما كان ذلك جزءا من مشروعه الخاص الذي تقدم به لأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس، آنذاك، في لقاء حدث في العاصمة البريطانية لندن في وقت مبكر من العام 1998، ذلك المشروع الذي كان يهدف لكسر جوهر مفهوم اعادة الانتشار وخروج القوات الاسرائيلية من المدن الفلسطينية..ورغم موافقة الرئيس الخالد والقيادة الفلسطينية، والذهاب الى "واي ريفر" وتقدم الجانب الفلسطيني برئاسة الخالد بتنازلات هامة فيما عرف لاحقا "برتكول

واي ريفر"، الا أن نتنياهو رفضه بعد أن عاد، فكان اسقاطه الانتخابي مصلحة أميركية لاهانتها الادارة برئاسة كلينتون..وهو ما يجب تذكير روس به جيدا!

روس الذي يبحث عن نشر الأكاذيب، مستغلا صمت الطرف الجانب الفلسطيني الرسمي، لم يتحدث عن جوهر الحقيقة التفاوضية في قمة كمب ديفيد، ودوره في قطع الطريق على حل سياسي مقبول لأنه حاول بكل ما لأميركا من قوة، فرض البعد اليهودي على المدينة المقدسة والمسجد الأقصى والحرم الشريف، عدا عن تغييب الرؤية الشاملة لحل متكامل..

ورغم الخلاص من ياسر عرفات، الا أن الادارة الأميركية لم تفعل شيئا لموافقة الطرف الفلسطيني بقيادة الرئيس عباس وفريقه الجديد، والذي وافق على الذهاب الى مؤتمر "أنابوليس" مع تغيير لمرجعية المفاوضات، ليعود بخفي حنين، وفتح مسارات تفاوضية مع أولمرت وليفني والمحصلة بلا حدود، ثم لاحقا مفاوضات بلا شروط مع نتنياهو دامت أعوام، لم ينتج عنها سوى مزيد من التهويد والاستيطان والحصار و3 حروب ضد قطاع غزة..

الكذب الأميركي لا جديد به، ولكن كان دوما يجد من يرد لهم الحقيقة من داخل فريق الزعيم الخالد، اما أن يقول روس الكذب بلا حدود، ويقابله صمت مريب فتلك الكارثة الحقة..

باختصار ليخرج أي ناطق من خلية الرئيس عباس ويسأل الرابي روس ما هي تلك المشاريع التي رفضها الطرف الفلسطيني..ولماذا كل الغضب غير الرسمي في بعض أوساط أميركا، خارج العصبة الصهيونية، من نتنياهو وسلوكه السياسي..بل ما يقال أن هذه الحكومة الاسرائيلية نجحت في خلق توتر لا سابق له مع الادارة الأميركية..

الموقف الفلسطيني الذي تجاوز المنطق في مشروع عباس الأخير ليس كافيا لإرضاء روس، لأنه باختصار لن يقبل بوجود دولة فلسطين فوق بعض

أرض فلسطين..يريد ملحقا كيانيا لبعض المواطنين في سياق "قانون القومية اليهودية"..لا أكثر..

ملاحظة: من أطرف الأكاذيب السياسية أن يروج أحدهم ان موقف أميركا الرسمية من قرار حكومة نتنياهو الأخير بوقف العائدات نتيجة لـ"حنكة الرئيس عباس"..المشروع سيد الموقف وليس غيره..عيب التملق المتدني جدا!

تنويه خاص: ما يقال عن اعتقالات وتعذيب لأبناء فتح في قطاع غزة يستوجب الرفض والادانة..وايضا ما يتعرض له عناصر حماس في الضفة يستوجب ذات السلوك..الانتهاك لا مبرر له!

ضربتان..واحدة مفرحة وأخرى موجعة!

كتب حسن عصفور/ بتصادف مقيت تزامنت حركة شباب فلسطيني رافض لسياسة كندا المعادية صراحة لفلسطين الدولة والقضية، مع قيام دولة الكيان باغتيال كوكبة من عناصر حزب الله، بعضها شخصيات ذات ثقل أمني، ربما يفوق ما ينشر عنهم اعلاميا..

كان لشعب فلسطين أن يشعر بانتعاشة سياسية مع "تمرد بعض شباب" على الحالة العامة من "ملل وروتين" اصيب به المشهد الفلسطيني، فخروج عشرات من شبيبة الوطن لترجم وزيرا تطاول على قضية الوطن، يمثل كسرا لمحرمات، خروج احتل مكانة بارزة في الحركة الاعلامية العربية والعالمية، وكانت رسالة يجب أن تصل الى كل متطاول مهما كان علم البلد الذي يمثل..

حركة منحت بعضا من الأمل، للرد على التطاول الأميركي العدواني ضد فلسطين، والذي يفوق كثيرا ما قامت به كندا، ولذا الفرحة تعاضمت بقتراب استخدام سلاح شعبي متوارث، لايحتاج حمله واستخدامه لإذن أمني من أجهزة السلطة الحارسة بـ"عيون جريئة جدا" لمنع وصول أي قطعة منها لشباب ينتظر لحظة "الغضب الكبرى"، وهي قادمة لامحالة شاء من شاء وابى من أبى، سلاح الرشق بالبيض والحذاء ما ينتظر ممثلي الولايات المتحدة..

كان بالامكان لهذا الفعل الإنتفاضي الغاضب أن يكتمل لو انه قام ببعضه ضد السناتور الاميركي جون ماكين، وهو المعلوم بكرهه وحقده وعدائه لكل ما هو عربي وفلسطيني، ورمزا من رموز تطويق الحركة السياسية الفلسطينية، كان يستحق أن يكون هدفا لبليض والحذاء، بأكثر مما استحق الكندي بيرد، لكن معلوم أن القوة الناعمة التي حضرت عند الوزير الكندي، ستكون قوة خشنة جدا لتحمي المبعوث فوق العادة لبلد "اسياد البعض الفلسطيني"..

بالطبع معلوم تماما، ان تصرف قيادة السلطة، بل وبعض ممن أعلن تأييده بشكل غير مباشر لما قام به شبيبة الوطن ضد الوزير الكندي، سيكون مختلفا تمام الاختلاف لو كان الحذاء والبيض نحو وزير أميركي أو سيناتور كان في مقر الحكومة ساعات قذف الكندي بما يستحق، يعلم الشباب أن التصدي للأميركي قد يقود لمعركة غير محمودة العواقب مع الأمن الفلسطيني، ولن تمر الحادثة مرور الكرام، ومع ذلك الأمل لا زال باقيا، بل وفعل مطلوب، فأمريكا رأس الحية وكندا ليس سوى بعضا من ذنب يتحرك..

ما حدث يشكل رسالة هامة جدا، أن "الغضب آت"، وسيكون الرد خارج حساب المقاسات التي تحاول بعض الأطراف أن ترسمها ضمن حدود يمكن السيطرة عليها، واستخدامها بما يفيدها هي وليس ما يفيد قضية الوطن، ولتكن تلك حساباتهم، لكن الحتمية السياسية لم تقف يوما عند حدود مرسومة، خاصة من شعب لم يعد يملك من خيار سوى كسر القيود، بكل مسمياتها، بعد أن ادرك قيمة قرار الجنائية الدولية، والذي سيكون طاقة انطلاق جديدة للحركة

الشعبية الفلسطينية، والتي تبحث ثغرة لكسر جدار عازل صنعته قوى ذاتية فوق جدار الفصل العنصري..

المقاومة الشعبية لا يمكن أن يحشرها البعض ضمن "قوالب جاهزة"، ولا يمكن أن يتم اعتقالها اعتقالا "وظيفيا"، فهي فعل لا يحتاج سوى لنداء وارادة نفر يمثلون رأس الحربة التي ستفرض نمطها سريعا وسريعا جدا..

ولكن تلك الحالة المفرحة، توقفت مع ارتكاب دولة الكيان لجريمة جديدة باغتيال 7 من مسؤولي حزب الله، ضربة أمنية قبل أن تكون عسكرية، ومن الصعب أن يتخيل البعض مرورها كحدث عادي يمكن الصمت عليه من قبل حزب الله، خاصة بعد المقابلة المطولة جدا لأمينه العام حسن نصرالله، وتحدث كما لم يسبق له الحديث عن المواجهة المحتملة مع دولة الكيان، حديثه كان مخزونا بثقة أن الكيان سيحسب كثيرا قبل القيام بأي عمل عسكري، ولذا فما حدث يفتح باب الاحتمالات كافة، لكن احتمال الصمت هو الذي لا يمكن وضعه في الاعتبار..

الاحتمالات مفتوحة، وكل شيء ممكن من خلالها من الرد المحسوب جدا، والذي يمكن استيعابه لاحقا، بما يحفظ "كرامة الحزب"، دون أن تكسر قواعد الهدنة المستدامة منذ عام 2006، أو عملية تفوق ذلك لكنها لن تخرج أيضا عن السيطرة السريعة، ولا يمكن تجاهل أنها قد تفتح معركة اشمل مما يظن البعض، وتنتقل لما يقترب من حرب محدودة..

الاحتمالات متعددة، لكن ما بعد الغارة القاتلة لن يكون كما بعدها..

وقبل البحث في الاحتمالات يبدو أن ما زرعه الجاسوس محمد شوربه الذي تم الكشف عنه مؤخرا في صفوف حزب الله لم ينته بعد..وان الفعل الجاسوسي يفوق "اعتقال شوربه"..

ويبقى السؤال الأهم لما قامت اسرائيل بما قامت به، هل هي رسالة أن الجولان السوري خط أحمر لحماية بعض المعارضة ودورها، أم أنها جس

نبض لما أعلنه نصر الله قبل ايام عن قوة الحزب ودوره، أم ان قادة الكيان يبحثون "مغامرة" ترفع من اسهم تحالفهم الانتخابي، معتقدين أن رد الفعل لن يصل الى قيمة الفعل، وهي مقامرة قد لا تكون في مكانها، لو قررت ايران وسوريا مع الحزب قلب "المعادلة العسكرية" في المنطقة، وتلك مسألة لها الكثير وعليها الكثير، لكنها إمكانية قد تعيد لسوريا مكانة فقدتها خلال السنوات الماضية..

هل نحن أمام إمكانية حرب "شبه إقليمية جديدة"..سؤال يحتاج نقاشا عميقا وتناول من زوايا عدة، لكنه ليس بعيدا ايضا!

ملاحظة: حركة لن تكون مضيئة، ما قام به القضاء الأعلى نحو قاض استخدم الحق الممكن لمحاكمة اسرائيلي في ظل اتفاقات لم تعد بمغزى سياسي..كان الأفضل أن لا يكون ما كان..لكن يبدو أن المسألة يقف خلفها حساب سياسي وليس قانوني..بيان المجلس التبريري لا يليق بهيبة القضاء!

تنويه خاص: من طرائف الوزير الأول ان يطلب من أمريكا التحرك العاجل لاجبار دولة الكيان بتحويل الأموال الفلسطينية المحجوزة..يا رامي بيك أو باشا أو اي لقب ترتاح له، الا تعلم ما يعلمه أطفال فلسطين بأن امريكا هي من يحتجز ..يا رجل حرام عليك.. ارحم!

عدم تحويل عائدات الضرائب "جريمة حرب"..وقطع الراتب ايضا!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أعلن الرئيس محمود عباس توقيعه على الانضمام الى معاهدات ومؤسسات دولية، ومنها "الجنائية الدولية"، قامت دولة الكيان، وأخذت في التهديد والوعيد، ومن خلفها "الراعي الرسمي" لها المسمى الولايات المتحدة، ولهم الحق في التخبط شمالا ويمينا، وأن يتحسبوا مصيرهم الأسود، ومستقبلهم الذي لم يحلموا به يوما، لو أستمرت "الخطوة

الفلسطينية" حركتها حتى النهاية، ولم يعرقلها فاعل مستتر اسمه اي حاجة "غير وطنية"!

وبعد أن وجدت خطوة الرئيس عباس التقدير والتأييد الوطني والشعبي، وعلها الخطوة الأولى له تلقى هذا الفعل المستحسن، منذ أشهر عدة، لم نلمس حضورا فلسطينيا فاعلا لما سيكون من حراك وطني حقيقي لمتابعة ما بعد "التوقيع"، سوى تصريحات تحضر يمينا لتذهب شمالا، بعضها يقال بلا تركيز، وكأنه قائليها مصابين بخوف داخلي مما حدث..

كان المنطقي جدا، وبحكم التجربة الفلسطينية التاريخية، ان تتشكل "خلية عمل سياسية - قانونية" لمتابعة ردود الفعل والخطوات التالية أيضا، بعد أن تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مطعمة بممثلي بعض القوى والكفاءات الجادة، وليس المرافقين، عقدت سلسلة لقاءات، لتبدأ رحلة "معركة سياسية مكتملة الأركان"، وتستعد لكل ما يمكن أن يكون من رد فعل لقوى العدو وحلفائه، المنطقي أن يكون ذلك هو صورة المشهد الفلسطيني..

لكن الذي حدث، لا صلة لها بما كان يجب أن يكون، بل أن المفاجأة الكبرى، ان الرئيس عباس لم يعقد أي لقاء لمناقشة الخطوات اللاحقة أو الاحتمالات الممكنة لرد فعل دولة الكيان وواشنطن، وما هي "الخيارات الوطنية" تجاه أي خطوة معرقلة، بل أنه لم يتم تشكيل أي "خلية عمل" لملاحقة التطور المفترض أنه "تطور نوعي" سيكون له آثار جانبية هامة، ما يتطلب عملا جادا، وغابت كل المظاهر التي كانت يجب أن تحضر لتبقى صورة الرجل المتحرك الفرد، ولا يحتاج الفلسطيني سوى قراءة كل ما حدث بعد مشهد التوقيع مساء الأربعاء الماضي..

ولأن المسألة ليست ملاحقة للقصور والتكاسل السياسي غير المبرر من الرئيس عباس وخليته الخاصة، فما نبحث عنه، ان يدعو الرئيس بحكم منصبه وموقعه ومسؤوليته، الى اللقاء المطلوب، لقيادة المنظمة وممثلي قوى غائبة عنها، ليكون بداية للحراك الوطني، وليدرك الجميع أن هناك جديدا

وطنيا فلسطينيا، وأن القرارات المتخذة ليس سوى جزء من توجه سياسي نوعي لوضع حد لمسار الاستخفاف الذي ساد سنوات طوال، في رحلة تفاوضية بعد اغتيال الخالد، بلا فائدة وبلا أي نتيجة يذكر، بل بنتيجة سوداء عززت الاستيطان والتهويد وأعاقت مسار الفعل للخلاص من الاحتلال..

لكن المفاجأة التي لا يتوقعها أي كان، عاقل أو نصف عاقل، وبالتأكيد لن يتوقعها المجنون اصلا لأنه فاقد العقل والصواب، ان يتم تسريب قائمة لعشرات الموظفين من أبناء قطاع غزة سيتم قطع رواتبهم لأنهم متهمين بالانحياز الى تيار النائب محمد دحلان، خبر يتزامن مع قرار حكومة دولة الكيان بايقاف تحويل "عوائد الضريبة" الى الموازنة الفلسطينية، ردا على قرارها بالذهاب الى المحكمة الجنائية..

التدقيق في كلا الخبرين، رغم التباين الشكلي، سنجد أن قرار قطع الرواتب لموظفين لسبب سياسي أو مخالفة لا يقبلها صاحب الأمر في فلسطين، متناسيا أن الراتب ليس مقابل للموقف السياسي او الولاء السياسي، كونه ليس جزءا من موازنة الفصيل أو الجهاز الخاص، بل هو حق للموظف نتيجة عمل أو ثمن دفع مسبقا خلال مسار الحرية الطويل..من حق الفصيل أو الجهاز أن يقوم بتجميد أو فصل أو انهاء أي علاقة مع من يرى أنهم باتوا ليس ضمن ما يرغبون، وتلك قضية تنظيمية خاصة، أما الراتب فهو حق لا يجوز المساس به تحت أي ظرف كان، ولا داعي التذكير بما حدث مع شخصيات خانت الوطن والقضية، ومنها من يعرفهم الرئيس عباس جيدا..

اذا كان قرار حكومة الكيان بقف العائدات الضريبية وهي حق فلسطيني مطلق، وجريمة حرب بكل المعنى، فإن قرار قطع رواتب الموظف أي موظف تحت أي ذريعة أو تهمة أو ما يمكن أن يكون هو أيضا "جريمة" تستحق العقاب..

اليس عجبا أن يكون تصدير "المصائب" الى الداخل الفلسطيني، بدلا من العمل على حشد كل الطاقات لمواجهة العدو وما يخطط لمحاصر الفعل

الفلسطيني، هل يمكن اعتبار مثل هذا النهج والممارسة خطوة تؤشر أن هناك قرارا وطنيا جادا لمواجهة دولة الكيان والخلاص من الاحتلال..

بعض التفكير يمنح العاقل الجواب..من يبحث مواجهة شاملة جادة لا يمكنه أن يفعل ما يفعل من سلوك استخفافي من تغييب الاطار القيادي الى قطع الراتب..بعض من العقل لو أريد حماية مشروع الوطن وقضيته..!

ملاحظة: وزير الاشغال يعلن خبرا مدويا: الأموال لا تأتي لاعادة الاعمار لأن "الحكومة لا تسيطر على الوضع في قطاع غزة"..هل يمر هيك تصريح دون مساءلة..وهل تصمت حماس على هيك حكي دون ان تعي خطر الاتهام!

تنويه خاص: مقتل الفتى الهوبي مأساة انسانية تستوجب من الرئاسة والحكومة السؤال عن حقيقة ما حدث..المقتول شاب فلسطيني يستوجب السؤال ممن هو ممثل لشعب فلسطين!

"عمامة سوداء" تطوق بصر وبصيرة حماس!

كتب حسن عصفور/ في لحظة من الاندهاش راقب أهل فلسطين قيام مئات من "انصار داعش" بتظاهرة في قطاع غزة، ليس للتعبير عن "حبها للنبي محمد "ص"، وكفى، بل لتعلن للعالم مبايعتها لـ"الخليفة ابو بكر البغدادي" بهتاف قد يصبح يوما جزءا من أغنية "الولاية" - من غزة الأبية للبغدادي الف تحية -.

ولم يقتصر الحال على الهتاف الموسيقي للبغدادي، بل أن اصحابه وضعوا الفرنسيين في غزة، وهم قلة لا تحتاج لتلك المسيرة، أمام خيار الرحيل أو الذبح، هكذا سنذبحكم أيها الفرنسيون إن لم ترحلوا، وذهبوا بهتافاتهم الى لعنة "عباد الصليب"، في مشهد ليس ارهابيا فحسب بل بات طائفيا مقيتا، يخجل

منه أي فلسطيني، الذي يفتخر دوما بأن بلده من أنجب المسيح للعالمية، روح دخيلة بكراهية ستحصد كل من يظن أنه يستخدمها..

ولأن المهزلة تصل الى قمتها، يقول الناطق باسم قوة الحكم القائم في القطاع، أن المسيرة كانت "مرخصة"، بالتالي هي قانونية، وتعبير عن "حرية الرأي واحترام الحريات وفقا للقانون"..

لنترك مهزلة "تعبير عن حرية الرأي، واحترام القانون التي غابت كليا عشية احياء ذكرى الخالد ابو عمار، وحلت بديلا عنها تفجيرات وتحطيم مكان الاحتفال، ورسائل تهديد بلا حدود، ولنقف أمام الرسائل التي تود قيادة حماس صاحبة السلطة المطلقة في قطاع غزة ارسالها من وراء تلك "المسيرة"، وما المغزى الحقيقي لها، بعيدا عن "كذبة حرية التعبير"..

يبدو أن بعض مسؤولي حركة حماس، اصيبوا بندم وخوف ببيانهم الاستنكاري للهجوم الارهابي ضد "شارلي ابيدو"، تماشيا مع بيان "مرشدهم الروحي" يوسف القرضاوي الذي سارع باستنكار الهجوم على الصحيفة الفرنسية"، لاظهار حسن النوايا الإخوانية لأوروبا، وتلا بيان القرضاوي، بيان من الجماعات الإخوانية في بقاع الأرض، تسابقت في التعبير عن الاستنكار، حتى خرج أحد قياداتهم الدينية "وجدي غنيم" ليلعن الساعة التي عرف بها الجماعة وشن حرب تخوين وتكفير عليهم، وكأن حماس أصيب بحالة هلع بعد هجوم وجدي ذاك، فقررت الاعتذار بطريقتها عن الاستنكار الذي جاء تحت اكراه قرضاوي أكثر منه قناعة "فكرية"..فمنحت أهل "داعش" الغزية مكانا لتعلن حضورها الرسمي وتبايع الخليفة البغدادي وتهدد الفرنسيين وتلعن "عباد الصليب"..

أن تصف ذلك بحماقة قل نظيرها، فذلك لا يقدم ولا يؤخر فيما حدث وما سيكون نتائجه، لكن الغباوة تصل ذروتها عندما تسمح حماس لـ"داعش" غزة بالاعلان الرسمي عن وجودها، في يوم قيام الاتحاد الاوروبي بمناقشة قرار المحكمة الاوروبية حول اعتبار حماس حركة "إرهابية"، لجأت لتمنح

اصحاب القرار الاوربيين سببا مضافا، أو ذريعة مضافة، لا يهم الفرق ليس بعيدا، بالسماح لداعش بالقيام ما قامت به، بدلا من متابعة ما سيكون من أخطار قادمة على الحركة وبالتالي قطاع غزة، والطلب بنجدة وطنية شعبية لتساندها في مواجهة قرار أوروبي محتمل باعتبارها "ارهابية"..

بالتأكيد، المظاهرة الداعشية هي هدية مجانية غبية من حماس الى اسرائيل أولا، والى قادة أوروبا ثانيا، لتأكيد صلة الحركة بعلاقة باطنية ما مع تنظيم داعش، خاصة وأن هناك من ينسج كل الخيوط ليربط بين حماس وداعش، بل أن بعض فتح اعتبرها هي داعش، وهو ما رفضناه جملة وتفصيلا، ليس لأنه ليس دقيقا فحسب، بل لنه يشكل خطرا حقيقيا على قطاع غزة وما يمكن أن يحدثه من "استجلاب" لحصار وتطويق فوق ما هو به..

ورغم ان بعض قيادات حماس خرجت في وقت سابق لتؤكد أنه لا يوجد لداعش مكانة في القطاع، وان الحديث عنها ليس سوى محاولة للنيل من حماس وقطاع غزة، لكن الذي حدث يوم أمس 19 يناير 2015 سيكون يوما أسودا لحماس يفوق بسواده راية أهل داعش..

لن يفيد بعد اليوم انكار ذلك المشهد الداعشي والمبايعة العلنية لـ"الخليفة البغدادي من غزة الأبية" تحت سمع وحراسة قوات حماس الأمنية، ما سيكون سلاحا لن يقتصر على استخدامه لوصف حماس حركة "ارهابية" وانتهى الأمر، بل أنه سيكون وسيلة لن تتركها دولة الكيان أن تمر مرورا عابرا، وهي التي تعيش حالة هلع ورعب تاريخي بفضل فتح التحقيق الذي أعلنته المحكمة الجنائية الدولية في جرائم حرب محتملة ارتكبها جيش الكيان..

دولة اسرائيل وحكومتها ستعتبر تلك المشاهد الداعشية وسيلة ايضاح لتربط بين حماس والارهاب، وأن جيشها يواجه "داعش" كما هو التحالف الدولي، خاصة وأن حكومة نتنياهو أعلنت عن اكتشاف خلايا داعشية داخل كيانها قبل ايام فقط من اعلان "داعش" رسيما بقطاع غزة..

لا نظن أن حماقة سياسية يمكن أن توازي تلك الحماقة التي ارتكبتها قيادات حماس، بالسماح لداعش بالظهور المكشوف تحت حراسة أمنها، بل واعتبارها حرية رأي وكأنها تقول للعالم بأن تنظيم "داعش" يعمل ويتواجد بشكل "قانوني" في قطاع غزة..

قيادة حماس تفتقد كثيرا من البصيرة بما تفعله في القطاع، لم تكتف بمصيبة بحر وكتلته التشريعية التي اختارت الانقسام والتحدي للجميع بدلا من التوحد والعمل المشترك، لكنها تمنح لدولة الكيان وكل أعداء شعب فلسطين سلاحا جديدا لوصمها بوصمة ارهابية هي في غنى عنها، ما سيجر الويلات للقطاع فوق ويلاته..

حماس لن ينفعها لا تركيا ولا قطر ولا صلات سرية تجري في الظلام مع هذا وذاك، إن لم تراجع كل حساباتها السياسية، ولا يظن بعضهم ان الاختباء خلف مسميات داعشية وأخواتها رسائل ترهيب للآخرين، لكنها في الحقيقة سترتد رسالة تطويق ومطاردة لمن أرسلها..!

لتنزع حماس العمامات السوداء عن البصر والبصيرة، وتذهب الى حضن شعب فلسطين لتكون شريكا في نسيج وطن، وليس غيره..ولها الخيار!

ملاحظة: هل حقا أن هناك معركة اسمها المحكمة الجنائية..فلولا حركة الكيان وتصريحات أميركية لما لمسنا ان هناك قرار فعليا لملاحقة الكيان وجرائمه..هدوء مطلق يخيم على أصحاب القرار في "بقايا الوطن" كأنهم يبحثون مساومة - تسوية للخروج من مأزق المحكمة!

تنويه خاص: هل يمكن اعتبار حرب قطع الرواتب جزءا من "تحصين الجبهة الداخلية" ضد المؤامرة الدولية القادمة من غزة ضد الرئيس محمود عباس، كما يدعي بعض فتح..التوضيح ضرورة!

غزة تنتظر "الشرعية" فهل تصلها!

كتب حسن عصفور/ اعمى بعيون أميركية، كما قالها الشاعر الكبير احمد دحبور، من لا يرى المشهد السياسي الغزي بحقيقته، حيث انه ومنذ لحظة وقوع الانقلاب الأسود وخطفه في يونيو – حزيران 2007، وهو ينتظر عودة "الشرعية" الفلسطينية كي تعود له الحياة السياسية الطبيعية، التي أصيبت بحالة "غثيان" منذ الانقسام وحتى ساعته، تخللها 3 حروب تدميرية شاملة، أوقعت جرائم حرب بلا عدد، كان أحد تجلياتها "تقرير غولدستون" لكشف حقيقة "جرائم الحرب"، تم ابطال مفعوله بفعل "الشرعية" الفلسطينية، كي لا تغضب امريكا وتفتح عليها جبهة لم تكن حالها يسمح بالتصدي لها..

رغم جبروت حماس العسكري، باستعراض القوة، ومحاولة أن تقدم ذاتها، مستغلة الحروب العسكرية الثلاثة، على أنها "بديل المقاومة المنتظر"، إلا أن أهل القطاع كان لهم رؤية ثاقبة في وضع الفاصل السياسي المطلوب، بين ان ترد على العدوان كون الكرامة تفرض عدم الاستسلام، وبين تسويقها كحالة "سياسية بديلة"، بل أن "الارهاب الأمني" الذي وصل الى حالة تكثيف "غير مسبوق" في القطاع في زمن الانقلاب لم ينجح في فرض "نظامه الخاص"، وإستمر القطاع بغالبيه فصائلة السياسية، وأهله ملتصقا بـ"الشرعية الفلسطينية"..

وجاء توقيع اتفاق "الشاطئ" كأحد المحاولات لوضع حد للإنقسام، وبداية لانهاء الانقلاب الكارثي، لحظة اعتقد الكثيرمن ابناء القطاع، انها اللحظة المنتظرة، وأن باب "الأمل الوطني" عرف طريقه بعد سنوات سبع عجاف، ومع تبادل الرسائل والتصريحات بين قادة الانقسام والقسم المتكرر بأنها صفحت وانطوت، ظن غالبية أهل فلسطين قبل أهل القطاع بأن جديدا قادم بعدما ادركت قوى الانقسام أن لا مستقبل لخطف بعض من المشروع، وفشل لكل من طرفيه في فرض منهجه وطرقه السياسية.

فتح "اتفاق الشاطئ" الطريق الى عودة جناحي "بقايا الوطن" الى الجسم الشرعي الفلسطيني، وتشكلت وزارة الرئيس محمود عباس، التي بدت منذ لحظتها الإولى، وكما انكشف لاحقا، انها لم تكن "مظهرا وطنيا وحدويا" بل جاءت استجابة لرغبات كي تبقى أداة تنفيذية حسب المقاس، ولعل تصريحات الوزير الأول رامي الحمدالله لتلفزيون فلسطين في البرنامج الذي "كشف المستور" أن الكشف الوزاري أرسل له للموافقة وليس للنقاش، بعد توافق بين بعض فتح والمخابرات وموافقة الرئيس عباس..

وهو ما أكدته الأيام لاحقا، بأن الاتفاق الكلامي – الورقي شيء وتنفيذه شي آخر تماما، وجاء التشكيل وخضوع الوزير الأول منذ اللحظة الإولى لـ"مراكز القوى" في تشكيل الوزارة ليشير أن الطريق بات شائكا، ولذا بدأ زرع الشك بدلا من اعادة اليقين الى سكان القطاع..ولذا فضلت حكومة "مراكز القوى" ان تبدأ البحث عن الذرائع لتهرب من مسؤوليتها السياسية وحضورها في القطاع، ولم تكلف عناء الذهاب للعمل من قطاع غزة، واكتفت باستخدام تقنية التواصل الحديثة، دون أن تدرك أن حضورها الدائم ونقل مقر عملها الى القطاع سيكون له تأثير يفوق مسميات الحكومة...

الغياب هنا، ليس شكلي ولا ذريعة لمحاسبة التقصير الرسمي، بل جاء ليكشف آلية تفكير "الشرعية" نحو القطاع..وهل الحكومة بابا لعودتها أم انها ليس سوى مظهر شكلي عله يحسن من مكانة "الشرعية" التي أصيب بهزات سياسية في السنوات الأخيرة، وهنا لا يجوز وضع مقارنة بين أهداف حماس الخاصة، وبين مكانة وتمثيل الشرعية الفلسطينية، فحماس في نهاية الأمر ليس سوى فصيل، كبير او صغير، لا يمكنه أن يستبدل "الشرعية الوطنية"، كما هي فتح بكل ما لها تاريخا ومكانة لم تنه "الشرعية" ولم تستبدلها..

لذا أن يعمل البعض الرافض لعودة "الشرعية" الى قطاع غزة بذرائع حمساوية، وأن المطلوب تنظيف القطاع من "مراكز قوة حماس" قبل أن يقرر العودة فذلك ليس سوى إدعاء سياسي لا صلة له بالحقيقة المعلومة..فحماس بنت قوة عسكرية وأمنية خلال سنوات الانقسام، وكرست واقع خاص بها،

ولم يكن ذلك سرا لا تعلمه قيادة فتح والرئيس عباس قبل توقيع اتفاق الشاطئ، فكل شي كان معلوما بتفاصيله، ولم نجد ما يشير الى وضع اسس حقيقية لتجاوز تلك العقبات، سوى وعود لاحقة، وكأن الهدف كان ابقاء الحال على ما هو عليه لاستغلاله لاحقا لعدم كسر الانقسام، وانهاءغياب الشرعية عن جناح "بقايا الوطن" الجنوبي..

ولأن المسألة لم تعد تحتمل السخرية من الشعب الفلسطيني، أو استخدام بعض "آليات الشرعية" للهروب من فرض الشرعية ، بات من الضرورة أن تتحمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها المباشرة عن عودة "الشرعية الفلسطينية"الى قطاع غزة، لتبدأ رحلة انهاء الانقسام بشكل عملي وجاد، من خلال سلسة من الخطوات التي يجب فرضها دون إنتظار موافقة هذا الطرف أو ذاك، والبدء بالقيام بـ:

*وضع تصور سياس شامل لحل الأزمة الوطنية بكل مكوناتها السياسية والتنظيمية، وأن يكون المشروع معالج لكل مظاهر الخلل والخطر ايضا، وان لا يقتصر على "ملامسة" المشاكل التي تعصف بالقضية الوطنية، بل أن يتم تناول جوهر القضايا بعيدا عن حسابات المجاملة التي سادت طويلا.

*ولتبدأ اللجنة التنفيذية بصفتها التمثيلية الشرعية، حوارا سريعا مع حركتي حماس والجهاد حول الاسس الوطنية الجديدة ضمن الرؤية المتفق عليها بين فصائل منظمة التحرير لانشاء آلية عمل متفق عليها بين "فصائل المنظمة" وحركتي الجهاد وحماس..

*طرح فكرة تشكيل "حكومة وحدة وطنية" ترتبط مرجعيتها باللجنة التنفيذية كخطوة إولى نحو اعلان دولة فلسطين، بديل سياسي للسلطة الوطنية، وتكون مسؤولة بشكل مباشر لحل القضايا العالقة التي أعاقت تنفيذ الاتفاقات السابقة، ومنها:

- مسألة السلاح وتنوعه وقواه، وبحثها بما يخدم تعزيز "الشرعية والمقاومة" في ذات السايق.

- موظفي قطاع غزة ما بعد 2007، وكيفية التعامل مع حقوقهم الوظيفية والمالية، فلا يجوز تركها لمستقبل غامض، وأن تبدأ الحكومة الوطنية عملها فورا وليكن البداية من قطاع غزة، في ورشة عمل الى حين وضع أسس جديدة تحمي العلاقة بدلا من تعليقها انتظارا لذريعة ما..

- اعتبار أجهزة الأمن الداخلي بكل عناصرها في القطاع جزءا من الأمن الداخلي الفلسطيني يعاد هيكلته وفقا للصملحة الوطنية، وان يتم تعيين قادته دون النظر للبعد الفصائلي.

- اعادة فتح مقر اللجنة التنفيذية بغزة، لتعود الى علمها كمظهر لحضور الشرعية الفلسطينية،

- البحث في سبل انهاء حصار القطاع بشكل حقيقي والعمل على دراسة مسألة معبر رفح مع الشقيقة الكبرى بما يخدم المصلحة الفلسطينية والأمن القومي المصري، وحتما هناك من الوسائل التي يمكنها تحقيق التوافق بينهما..

- تقديم مشروع سياسي يحدد مرتكزات الرؤية الفلسطينية الشاملة لحل القضية الفلسطينية، سواء مشروع خاص ضمن اسس متفق عليها، او الاكتفاء بمبادرة السلام العربية، واعتباره آلية الحل الممكن في المرحلة الراهنة.

- الاستعداد الموحد بسبل متفق عليها لاعلان فلسطين دولة ، تواصل العمل لاستكمال عضويتها في المنظمات والمؤسسات الدولية، مع تشكيل لجان عمل متفق عليها، وتحت اشراف "الاطار الوطني الجديد" لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية.

- دراسة عودة المجلس التشريعي بالتوازي مع تشكيل الحكومة الجديدة، وان يتفق ان عودته للعمل ليس سوى لفترة زمنية محدودة الى حين بحث الاطار التشريعي لدولة فلسطين، والذي يمكن أن يتشكل من المجلس المركزي

والتشريعي الى حين اجراء الانتخابات العامة، وأن يمنح الرئيس محمود عباس صلاحيات الرئيس وفقا للتشكيل الجديد الى حين الاتفاق على انتخابات رئاسية جديدة أو شكل بديل يتفق عليه.

- معالجة كل القضايا العالقة والاتفاق على آلياتها بشكل مسبق، ولا تترك للغموض غير البناء، والبدء بالقضايا المتفجرة وليس تأجيلها لأنها هي بوابة الحل وليس العكس.

- وقف كل الاجراءات الوظيفية ضد ابناء قطاع غزة، خاصة العسكريين، وذلك لكون الاجراء عمل مخالف للقانون.

- تشكيل لجنة خاصة لوضع دستور فلسطين بما يتوافق مع التطور الجديد لدولة فلسطين.

- هناك كثير من الخطوات التي يمكن علاجها بروح توافقية لو أحسن وضع أسس الحل ضمن رؤية وطنية وليس محاولة صيد الأخطاء لهذا أو ذاك..

تلك بعض ملامح يمكنها أن تعيد الشرعية لقطاع غزة لو كان الهدف اعادتها فعلا وليس فصلها لتمرير مشروع سياسي مرتبط بمصالح غير وطنية!

ملاحظة: هل يمكن التعامل مع اعلان ممر مائي غزة المعلن عنه بجدية أن أنه محاولة اعلانية لا أكثر.زالجدية السياسية ضرورة لنيل الاحترام!

تنويه خاص: عهد الذل انتهى..عبارة قالها زعيم اليسار اليوناني الفائز بالانتخابات ..هل يقولها شعب فلسطين قريبا!

فضيحة سياسية بحجم "امريكا"!

كتب حسن عصفور/ يصل الاستخفاف الأميركي في غالبية الأحيان بعقول شعوب العالم الى درجة لا تفسير لها سوى الغطرسة القائمة على "العقلية الاستعمارية" المتجذرة في مؤسسات الحكم وصناعة القرار الخادمة للرأسمال والاحتكار، وفنون سرقة الأمم خيراتا وثرواتا ..

ولأن الاستخفاف بالآخرين، بات السمة الحاضرة منذ أن اعتقدت امريكا أنها اليد العليا المطلقة في هذا العالم، نتيجة انهيار للقوة المضادة التي جسدتها المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، فأنها تعاملت مع خبر لقاء مسوؤليها مع "الجماعة الإخوانية الارهابية"، في مقر خارجيتها بواشنطن ولقاء الوفد الاخواني بممثلين رسميين وغير رسميين بطريقة تمثل أحد ابرز الفضائح السياسية التي يمكنها ان تكون مؤشرا لما وصلت اليه ادارة واشنطن في "استهتار العقل الانساني"..

وفد الجماعة الاخوانية الارهابية، أعلن أنه التقى بوفد من مسؤولي خارجية أمريكا، وكاد الخبر يمر مروروا سريعا في زحمة المشاهد المتحركة للجماعة من قطر الى تركيا، لولا أن تزامن ذلك مع قيام تنظيم الجماعة بواحدة من "العمليات الارهابية" ضد الجيش المصري، ليل 28/ 29 يناير، قد تكون نقطة فاصلة في مستقبل الجماعة، بل وبداية نهاية لزمنها السياسي..

افتضاح التوقيت بعد أن أعلان الجماعة تبنيها لتلك العملية الارهابية، ومرافقة اعلام قطر لتغطيتها، مع بعض اعلام حمساوي سيدفع شعب فلسطين ثمنه، لو استمر بحماقته، أجبر الخارجية الأميركية أن تصدر بيانا يشكل مدى السقوط الأخلاقي لهذه الدولة التي لا تقيم وزنا لعقل الشعوب، حيث اوضحت الخارجية أن "اللقاء مع وفد الاخوان المسلمين كان لقاء مجاملة وليس للتفاوض"، واستكمالا للاستغباء الغبي، ترد على عدم الحديث عن اللقاء الا بعد ما حدث، قالت الخارجية أنه يمر عليهم يوميا مئات من هذه اللقاءات، ولذا لم يكن هناك داع للحديث عنها..

ولأن الجماعة الاخوانية الارهابية، لم تكن في لقاء مجاملة لشرب الشاي والقهوة، وتبادل ارقام "الهواتف الخلوية" أو " التقاط صور سيلفي"، موضة اللحظة الراهنة، اعلن وفد الجماعة الارهابية، ممثل "المجلس الثوري" – قيادة العمل الارهابي الجديدة في الجماعة، ردا على بيان الخارجية تفاصيل اللقاء والمواضيع قيد البحث، بل والجهات التي التقوا بها..

أشار "المجلس الثوري" للجماعة في بيانه، "أنه طالب الإدارة الأمريكية بعدم الاعتراف بالنظام الحالى، واتخاذ موقف واضح من الأوضاع التى تشهدها مصر، ومن وضع حقوق الإنسان ، والزعم بأن النظام غير مستمر".

وتابعت أنه تم خلال الزيارة واللقاءات الحديث عن "الملف القضائى والأحكام الصادرة ضد قيادات الإخوان، ودعم محمد مرسى ومواقف جماعة الإخوان، والزعم بأن الحياة الحزبية فى مصر ليست جيدة".

وادعت الجماعة في بيانها، أن اللقاءات تمت فى "أجواء إيجابية وطيبة وانتهت إلى التوصية على ضرورة استمرار التواصل والحوار الجيد والبناء لتوضيح ما يجرى فى مصر"، على حد قول البيان.

وكشف بيان الجماعة الارهابية عن الوفد ومن هم الذين التقى بهم، حيث ضم كلا من، الدكتورة مها عزام والمستشار وليد شرابى والدكتور جمال حشمت والدكتور عبد الموجود الدرديرى، وذلك للقاء عدد من المسئولين فى الإدارة الأمريكية ومراكز صناعة القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية وتمت اللقاءات مع ممثلين عن البيت الأبيض، وعن الخارجية الأمريكية، وأعضاء من الكونجرس الأمريكى، وعددا من مراكز البحث والفكر الأمريكية.

تلك هي "قضايا المجاملة" التي بحثها وفد الجماعة الارهابية ، وأيضا طبيعة من التقى بهم حيث مثلوا كل مؤسسات الحكم، اي انه باختصار شديد لقاء "بين ممثلي نظام مع ممثلي دولة"..لقاء يكشف أن امركيا لا تزال في "باطنها تعترف بالنظام الاخواني"..

ولعل البيان الاخواني كان ودودا بالادارة الأميركية كونه لم يكشف كل تفاصيل البحث، خاصة "القوة العملية التنفيذية الجديدة، بينهما من أجل الا يستمر النظام المصري، ومنها العمل الارهابي بكل السبل الممكنة لهدم "الدولة المصرية"..

ويبدو أن ثقة الجماعة الارهابية بحلفها الأمريكي القطري التركي وبعض من لا نود ذكرهم الآن، لاعتبارات وطنية فلسطينية، أوصلها الى اصدار بيانها المذاع عبر قناتها الرسمية لتهديد كل السفارات والممثليات والأجانب المقيمين في مصر، إما المغادرة أو الارهاب..

حملة ارهابية متسارعة تقودها امريكا وأداتها التنفيذية، الجماعة الاخوانية الارهابية، لكسر شوكة مصر وكبح جماح انطلاقتها الجديدة، ورفضها المطلق للمشروع الاستعماري التقسيمي الذي تعرقل فوق أرض المحروسة مصر، بكل محطاته واستعادة لروح العلاقة السوفياتية المصرية، عبر تسارع العلاقة المصرية الروسية، والتوجه لاقامة "مشاريع قومية اقتصادية كبرى"، تمنح مصر القدرة على النهوض دون ارتهان للمعونة الأميركية، اعادة روح زمن "السد العالي"، وهو ما يمثل "كارثة سياسية للولايات المتحدة" لدورها ومشروعها الاستعماري، فما كان لها سوى التخطيط العلني المفضوح مع التنظيم الارهابي الأخطر في مصر والمنطقة..

ربما تدفع مصر وشعبها ثمنا للتصدي للمشروع الاستعماري الجديد، وقد يكون بعضا منه قاسيا، لكن مصر لن تنهض وتعود لما يجب أن تكون عليه سوى بالمضي بما بدأت، فلا خيار: إما القفزة الكبرى للأمام أو البقاء في مستنقع الخنوع، ومعها تاليا الأمة العربية بلادا وشعوبا..انه قدر مصر وليس خيارها..

ملاحظة: امريكا الراعية للتآمر على مصر والراعية للارهاب والاحتلال الاسرائيلي، هل يمكنها أن تكون "دولة ينتظر البعض الفلسطيني نزاهتا السياسية" لحل سياسي..سؤال للرئيس محمود عباس وخليته الخاصة

جدا..الحذر السياسي بات ضرورة ..كون القادم للفوضى ستكون أرض فلسطين!
تنويه خاص: اعترف انني لأول مرة ادرك ما هي قيمة أن تحصل على جنسية صربية..بعد تقرير لصحيفة "الغارديان" اللندنية المشتراة لصالح قطر حول حصول محمد دحلان على جنسية تلك البلد..تقرير احتل مساحة في وسائل اعلام منح لصربيا حضورا غاب طويلا..السؤال لما الآن!

فلسطين تنتظر صحوة وطنية على نغم عويل اسرائيلي!

كتب حسن عصفور/ قبل أن تعلن المحكمة الجنائية قرارها التاريخي يوم الجمعة 16 يناير 2015، والذي سيدخل الذاكرة الوطنية الفلسطينة كفتح جديد في مسار الكفاح الوطني، كانت قيادة دولة الكيان الاسرائيلي تملئ الدنيا عويلا أنها لا تهتز لما سيكون اذا ما بدأ التحقيق الدولي في جرائم حرب ضدها، بل وحاولت أن ترسل رسائل اطمئنان بلا حدود لقادتها وقادة جيشها وجنوده قبل ضباطه، انهم "أبرياء" كما "براءة يوسف"..

تحدثوا بلا انقطاع، ان المحكمة ستكون بوابة لملاحقة القيادة الفلسطينية من مختلف فصائلها، وظن البعض أن ما يتحدث به قادة الكيان جزءا من الواقع، وان الذهاب الى المحكمة قد يكون مغامرة غير محسوبة، ولكن وقبل ساعات من الاعلان التاريخي للمحكمة، كشف اوباما عن ما أصيبت به تلك الدولة التي تتحدث بغطرسة غير معهودة، عندما حاول طمأنة رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، بأن أمريكا ستواصل رعايتها وحمايتها للكيان، وأن فلسطين لا يحق لها الذهاب الى المحكمة لأنها ليست "دولة ذات سيادة"..طبعا لا ضرورة للإشارة أن غباء رئيس امريكا بات بلا حدود..

ولأن المحكمة الجنائية الدولية تتعامل وفقا لقانون، وسبق لها أن اعلنت قبول عضوية فلسطين، ورئيس أمريكي لا يعلم عن تلك الاجراءات، بل أن امين عام الامم المتحدة وهو المقيم في ذات البلد التي يعيش بها أوباما، اعلن أن فلسطين أصبحت عضوا ويحق لها التقاضي..

ويبدو أن نتنياهو وزمرته ناموا في العسل بعد تصريحات اوباما "الغايب فيله"، كما يقال في بلادنا عمن يجهل ما يدور حوله، ولذا ما أن أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية عن بداية تحقيق أولي في جرائم حرب ارتكبتها اسرائيل، حتى فتحت "ملطمة سياسية" بطول اسرائيل وعرضها، وانطلقت التصريحات التي كانت تعرية تاريخية لغطرسة كيان اعتقد أنه فوق القانون، وانه خارج أي حساب أو ملاحقة، بفضل "سي السيد الأميركي"، اللطمة جاءت كضربة قاضية في زمن ومكان خارج التوقعات، ولعل سرعة الاعلان شكلت الصدمة التي اسقطت كل "قناعات الشجاعة"..

انطلق الكلام دون تركيز بل وبمظهر من بدأ فقدان العقل كنوع من "الهلوسة"، فمن قائل أنهم سيلغون المحكمة بعد قرارها "المخزي والمقزز"، الى من سارع للركوع أمام البيت الأبيض مستصرخا أن يمنع المحكمة من بدء التحقيق، بعد التهديد من استخدامها ضد الفصائل الفلسطينية الى البحث عن وقف التحقيق..مشهد يكفي دون اضافات ليفضح هشاشة دولة تعيش على حماية غيرها!

ولعل خير تصريح يمكنه اختزال "الخضة السياسية الكبرى" لدولة الكيان، تصريح رئيس جهاز المخابرات الاسرائيلي الأسبق الوزير المستقيل يعقوب بيري، بوصفه القرار أنه " تطور غير متوقع وخطير بالنسبة لإسرائيل خاصة بسبب تدهور مكانتها في الساحة الدولية:، ودعا الى التفاوض الفوري لايجاد تسوية وصولا الى حياة هادئة..

تصريح بيري هو الكاشف الحقيقي للواقع "غير متوقع وخطير"..تلك هي الحقيقة أنه غير متوقع بعد أن قدمت امريكا للكيان كل أشكال الطمأنة، بأنها

كانت وستبقى دولة "فوق القانون"..فكان ما كان من تطور "خطير" كما قال بيري..

ولنترك عويل ونباح قيادة الكيان، ولتنصب خيام العزاء العام في كل مكان محتمل لجريمة حدثت، ولنفتح صفحة ما يجب أن يكون بعد تلك اللحظة التاريخية للشعب الفلسطيني، حيث أن المعركة بدأت الآن، والتحقيق الأولي ليس سوى الخطوة الأولى في مسار ايصال مجرمي الحرب الى "قفص العدالة". ولذا لا وقت للهزل السياسي بعد القرار "غير المتوقع والخطير" لكيان عاث في الأرض جرائم بكل اشكالها ومسمياتها، لم يرتكبها كيان سابق..

ورشة عمل وطنية تحت اشراف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هي نقطة البدء، من أجل اعداد فرق العمل المختلفة، لتعزيز موقف فلسطين في المحكمة التي باتت واقعا قائما وليس أملا محتملا، فرق قانونية – سياسية، تعمل بكل طاقتها، بلا حساسيات فصائلية، بعيدا عن روح الانقسام المسمومة، لأن الجرائم لا تعرف فصيلا، بل لعل قطاع غزة هو العنوان الأبرز لتلك الجرائم التي لا زالت حية، ما يتطلب وفورا دعوة الاطار القيادي الفلسطيني المؤقت للإنعقاد، كي يكون لحماس والجهاد الاسلامي مكانة في حركة الاعداد..

جرس النهضة السياسية بيد الرئيس محمود عباس، فليستخدمه اليوم، وليس الغد، اعلانا لمرحلة سياسية وطنية جديدة، وكي لا يصبح القرار لحظة فرح تاريخي تتوقف عند ما حدث، لا كبرياء فوق كبرياء الوطن وتضحيات شعب عبر كفاح طويل..

منح اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير شرعيتها ليس منة أو كرما، بل هو حق وواجب وضرورة، إن أريد تحقيق أفضل النتائج لقرار المحكمة التاريخي، وتشكيل فرق العمل المختصة بعيدا عن حسابات "الموالاة والولاء"، "الحب والكراهية"، بل يجب تطهيرها من كل عناصر "النفاق والكذب والمصائب"

التي حدثت بسبب البعض المعلوم جدا لأهل فلسطين، وآخر مصائبهم الشمروع المشبوه الذي سقط بغير رجعة..

عويل دولة الكيان يجب أن يقابله صحوة وطنية فلسطينية، وكل السبل تسير نحو التخلص من ترهات المرحلة السابقة، وفتح صفحة عمل حقيقية لخوض واحدة من أخطر المعارك القانونية في تاريخ الشعب والقضية الفلسطينية..

المعركة للكل الفلسطيني، ما يستجوب حضور الكل في العمل، نعم يجب أن يكون الاطار الخاص لمتابعة القرار وطنيا شاملا، بلا "فئوية أو ذاتية"..خاصة وان للقرار نتائج جانبية قد يكون ثمنها غال وغال جدا لو لم يتم تحسين وتحصين المشهد الوطني الداخلي، فدولة الكيان لن تقف متفرجة على مصيرها المحتوم مكتفية بعويل وبكاء ونواح..فلا محرمات أمامها بعد اليوم، من رأس الشرعية الفلسطينية الى قادة فصائلها ومكونات المشهد الفلسطيني، اغتيال ومعارك موسعة بدائل الكيان المتوقعة..

المعركة الحقيقة انطلقت ولن يتمكن أي كان من اعادتها..الرصاصة انطقلت ويجب أن تذهب الى هدفها وأن لا يسمح لها بالانحراف لتصيب هدفا غير هدفها الحقيقي..

الخيار بيد الرئيس محمود عباس وعليه أن لا يتردد، لينهي مرحلة زمنية هي الأسوء في المسألة الوطنية، ويعلن "انتفاضة سياسية" تكون بحجم المنتظر من قرار تاريخي طال انتظاره..

فلسطين على موعد مع صناعة تاريخ جديد ..وشعبها يستحق بعض من "تنازلات صغيرة" كي لا يتوقف عويلهم في دولة الكيان العنصري ويبدأ عويلنا!

نعم فلسطين فوق الجميع كل بإسمه وفصيله ولقبه!

ملاحظة: مناشدة اخيرة لقيادة حماس ان توقف بعض العبث الدائر في قطاع غزة..وأن تكف عن "صبيانية سياسية" بتصرفات لا قيمة لها، كما جلسة بعض كتلتها التشريعية..المعركة أكبر من صغائر البعض!

تنويه خاص: رحلت سيدة الشاشة والفن فاتن حمامة..رحيلا وهى ترى مصرها ومصرنا في طريق نهضتها الكبرى..رحت سيدة الفن ومكانتها فوق كل مكانة..سلاما ايتها الانسانة.. وستبقى نساء بلادنا ونحن معهن، نردد صرختك "اريد حلا"!

فلسطين جزء من "الأمن القومي الأميركي"..يا للهول!

كتب حسن عصفور/ كي لا يصاب البعض رقيق القلب "والعقل" ايضا، بفزع من هذه العبارة، أويعتقد أنها جزء من "مشهد كوميدي" لمسرحية تتناول المهزلة السياسية العامة التي تطال "بقايا الوطن" الفلسطيني، نؤكد أن تلك الكلمات جاءت نصا في رسالة أرسلها "ممثل فلسطين" في الولايات المتحدة، الى أعضاء من الكونغرس الأميركي والموالين لاسرائيل، "راند بول وديك دوربين ومارك كيرك وليندسي غراهام وباتريك ليهي وتشارلز شومر وقادة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بوب كوركر وروبرت مينينديز اضافة إلى كبار قادة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب منهم اد رويس واليوت انجل"، نشرتها صحيفة عربية تصدر في لندن، وتناقلتها وسائل اعلام مختلفة..

النشر كان بتاريخ 22 يناير الجاري، ولم يصدر عن السفير أو الخارجية الفلسطينية، أو أي من الناطقين المتبرعين دوما بالحديث وكشف "المؤامرات"، ما ينفي تلك الرسالة وما جاء بها..وللتأكيد نقتبس من الرسالة

التي يمكن وصفها في "ذاكرة الأدب والابداع" كـ"إختراع سياسي فريد"، لا نعلم هل يستحق قائلها جائزة "الابداع" أم "وساما" من نوع آخر..

يقول السفير في رسالته: " إن التصريحات الأخيرة من قبل بعض أعضاء الكونغرس والتهديد بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى تدابير عقابية أخرى، أمر لن يخدم مصالح الولايات المتحدة او أي طرف من أطراف النزاع ". وأضاف السفير في الرسالة " انه على العكس من ذلك فإن العقوبات ستضر فقط بمصالح الأمن القومي الأمريكي، وقال: "وعلاوة على ذلك، فإن هذا سيؤدي إلى تآكل أي دور في المستقبل للولايات المتحدة لمساعدة الطرفين في وضع حد للنزاع ".

هكذا بكل بساطة يرى السفير، أن قطع المساعدات عن السلطة سيضر بالأمن القومي الأميركي ويهدد مكانة واشنطن، والسؤال المفترض أن تجيب عليه الرئاسة الفلسطينية، بحكم أنه ممثلها، ووزارة الخارجية بحكم مسؤوليتها واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحكم أنها "مرجعية وطنية عليا"، وفقا للقانون والتاريخ، هل باتت فلسطين القضية والممثل جزءا من "الاستراتيجية الأميركية الجديدة" في عالم اليوم، وهل فلسطين، الدولة أو السلطة، لا يهم كثيرا، باتت أحد مكونات التحالف الأميركي، كما دولة الكيان الاسرائيلي..

كما أن الاجابة لا يجب أن تتجاهل تفسيرا لمعنى "الأمن القومي الأميركي"، والذي باتت فلسطين جزءا منه، وكيف لها أن تهدده لو أن المال والدولارات لم تصل الى خزينة السلطة الفلسطينية، وقبل هذا وذاك هل تقدم السلطة الفلسطينية، وأجهزتها الأمنية خدمات "جليلة" تستحق عليها تلك المكافاة الإستراتيجية..وهل للشعب أن يعرف حقيقة وطبيعة وجوهر تلك الخدمات، ومن هي الجهة التي تراقب تلك "الخدمات"..خارج التزامات نتجب بعد اتفاق اوسلو كجزء معلوم متفق عليه.

بالتأكيد، سيبرز أحد ليسأل، بما أن "فلسطين جزء من الأمن القومي الأميركي"، كيف يتطاول بعض الناطقين باسم حركة فتح بين حين وآخر، ويتهمونها بأنها "تتآمر" على "صمود الرئيس محمود عباس" وتعمل لافشال "مشروعه الوطني القومي النهضوي للتحرر والاستقلال"..

أي كلام يمكن أن يقال في وصف هكذا كلام، أن قطع المساعدات الأميركية عن السلطة يهدد الأمن القومي الأميركي، سوى انه كلام فارغ، وفاقد للوعي السياسي ولكل أهلية تعبيرية عن القضية الوطنية، ففلسطين لم تكن يوما ولن تكون جزءا من الأمن القومي الأميركي، بل في الحقيقة التي قد لا يعلمها السفير أن قضية فلسطين على النقيض تماما، تتصادم كليا مع الاستراتيجية الأميركية وامنها القومي، لأنها استراتيجية تخدم قوى الشر السياسي والعدوان، بل هي وليست غيرها من يطيل أمد الاحتلال للأرض الفلسطينية، وأنها حاضنة الارهاب الاسرائيلي واحتلاله لأرض فلسطين..

كان يمكن أن يكتف السفير بشرح حقيقة المخاطر التي تهدد أمريكا نتيجة عداءها للشعب الفلسطيني ودعمها اللا محدود للكيان الاسرائيلي واحتلاله، وأن استمرارها بذلك ومنع تقديمه للمحكمة الجنائية الدولية سيزيد من جرعة العداء التي يختزنها الشعب الفلسطيني للموقف الأميركي، وان أميركا لن تربح من تلك "الرعاية" سوى حصد مزيد من الكراهية..

ولا يضير القول أن "مصداقية" أمريكا كراعي وحيد لعملية السلام انتهى أجلها، ولم يعد ممكنا قبول أن تعود عجلة السياسة الى الوراء، خاصة وأن القرار العربي الأخير تحدث عن تصويب في المسار السياسي للرعاية والاشراف على أي تنفيذ للحل السياسي، وان القرار العربي الفلسطيني هو خلق إطار دولي مصغر لمتابعة حل قضية الصراع وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعقلة بفلسطين وقضيتها، ولا ضرر أن يعيد السفير، كتابتها من جديد، نصا وارقاما، ومعها نص مبادرة السلام العربية، ويعلهم ما بها من أرسل لهم رسالته "المبدعة"، خاصة وأنهم قد يعرفونها وربما لم يقرؤونها أصلا هم وغالبية اعضاء الكونغرس الأميركي..

محاولة البعض "التذاكي" على الشعب الفلسطيني، وتقليد اللوبي اليهودي في بعض ما يكتب أو يتحرك، فذلك ليس سوى "غباء سياسي"، لأن أمريكا مؤسسات وإدارة واستراتيجية، ليست منتظرة رسالة لترسم رؤياها، وأنها ليست طرفا محايدا أبدا، ولذا فحساب المصلحة والخدمات الكبرى للمشروع الأميركي هي ما يتحكم، ودولة الكيان الأداة الأهم لتنفيذ المشروع الأميركي في المنطقة العربية، ولا نظن أن تلك "البديهية السياسية" باتت تحتاج الى العودة لاستخدام قواميس التفسير والترجمة لمعرفة معناها..

من الجيد أن يبتكر ممثلي فلسطين وسفراءها بعض من أشكال التحرك والتواصل، وبل والتفاعل الدائم والدؤوب، وأن لا تنقطع الرسائل لأعضاء المجالس والهيئات في كل بلاد العالم حيث بها تمثيل فلسطيني، لكن الابداع في التواصل ومضمون المواد والحقائق المرسلة شيء والاستهتار ببعض القيم الوطنية الفلسطينية، والتمادي على جوهر القضية الفلسطينية وطبيعتها التحررية من الاحتلال الاستعماري شيء آخر..

هذه الرسالة يجب سحبها ومساءلة مرسلها، وطلبه للعودة للمقر كي يعلم شعب فلسطين ان لا أحد فوق المساءلة كان الإسم من كان..اللهم إلا إن كانت الرسالة تعبير عن رأي "صاحب القرار الأول" في "بقايا الوطن" فعندها لكل مقام مقال والحساب يجمع!

ملاحظة: حديث كيري عن أن لا مفاوضات فلسطينية - اسرائيلية الا بعد الانتخابات الاسرائيلية يثير التساؤل: هل هناك شيء يجري من وراء "الكواليس" بين "اسياد البعض وتابعيهم"!

تنويه خاص: وزارة تونس الجديدة رسالة تحررية مميزة..تخيلوا 9 نساء من بين 39 وزيرا ووزير دولة..هي الأعلى في عالم السياسة.. تونس نموذج خاص في قانون الأحوال الشخصية وبعض المساواة!

قطع الراتب وحجز الأموال.. "عقاب سياسي متماثل"!

كتب حسن عصفور/ اعتادت دولة الكيان الاحتلالي القيام بحجز الأموال الفلسطينية العائدة من الضرائب المفروضة، ضمن اتفاق باريس الاقتصادي، كشكل من أشكال العقاب السياسي للسلطة الوطنية، وما حدث مؤخرا من منع ارسال الأموال المستحقة جاء ردا على قيام فلسطين بالتوقيع على الانضمام لاتفاقية روما، التي تسمح بعضوية المحكمة الجنائية الدولية، الباب القادم لمحاكمة قادة الارهاب وكيانهم..

وكالعادة لا تخفي دولة الكيان أن ايقاف عملية التحويل لسبب سياسي، ما يعني تسييس القرار الاسرائيلي، وهي من المرات القليلة جدا التي تقوم بها حكومة الكيان في زمن الرئيس محمود عباس، اي منذ عقد سياسي كامل، بينما استخدمتها كثيرا في زمن عقد الخالد ياسر عرفات، خاصة مع قدوم نتنياهو عام 1996، وتكررت مع يهود باراك، وترسخت خلال حكم شارون قبل التمكن من اغتيال ابو عمار..

ومنذ اقدام نتنياهو بوقف تحويل أموال الضرائب والرئيس عباس وحكومته، لا يتركون مكانا أو مناسبة الا ويطالبون بالضغط على حكومة الكيان لتتوقف عن تلك السياسة الابتزازية، والتي تشكل نوعا من السرقة المكشوفة..حتى امريكا طالبت اعادة تحويل تلك الأموال..

وبالتأكيد، ذلك حق مطلق للسلطة حكم وحكومة، وان ما تقوم به حكومة نتنياهو ليس سوى شكل من اشكال القرصنة المخالفة لكل الأعراف والقوانين الدولية، وهي سرقة علنية ويمكن اعتبارها جريمة حرب لأنها تأخذ "اموال شعب" ليس لها حق بها، بل الأدهى أنها تأخذ مقابل الجباية نسبة قد تكون الأعلى كبدل تحصيل، ودون البحث أن دولة الكيان هي من يفرض ممرا اقتصاديا اجباريا للبضائع الواردة للسلطة الفلسطينية، ولو أن الاتفاقات الموقعة سارت في طريقها لما كان لتلك القرصنة حضورا، لأن بوابات الاستيراد والتصدير تصبح فلسطينية خالصة..

وهذا الأمر تتجاهله قيادة السلطة، لا نعرف سهوا سياسيا أم عمدا سياسيا كي لا تفتح معركة ليست جاهزة لها، في أن تنقل سرقة المال الفلسطيني العام الى الأمم المتحدة، او أن تبدأ في اعداد كل الضرورات لعرضها على المحكمة الجنائية لأنها تسرق أموال الشهداء واليتامي والمساكين وحق مشروع لشعب..

تسييس استخدام المال من طرف دولة الاحتلال يبدو منسجما مع طبيعتها العدوانية، وهو شكل من اشكال الممارسات الاحتلالية، فلذا لن يفاجئ الشعب الفلسطيني بتلك الخطوات اللصوصية التي تعكس وجه الكيان البشع والمخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية..

لكن ما حدث مؤخرا من قيام حكومة الرئيس محمود عباس واجهزته المتعددة الأسماء بقطع رواتب مئات من العاملين في السلطة الوطنية، وجلهم من أبناء قطاع غزة، الا يمكن اعتباره شكلا من اشكال تسييس المال، واستخدامه كمعيار للموالاة أو عدمها، ويتلاقى في أحد مظاهره مع ما تقوم به دولة الكيان من عقاب سياسي عبر حركة الأموال..

كيف يمكن اللجوء لقطع رواتب مئات الموظفين ما يعادل ألاف المواطنين، باحتساب أسرهم اطفالا وشبابا وزوجات، وما هو المنطق السياسي الذي يسمح للحاكم أن يستخدم سلطته لقطع الأرزاق بدون ذنب سوى اختلاف في المواقف أو الابتعاد عن موقف التأييد..

المشكلة ان من قطعت رواتبهم هم موظفين حكوميين وليس متفرغين في فصيل سياسي، لو ان المقطوعة روابتهم يأخذون مستحقاتهم القانونية من موازنة الفصيل الذين ينتمون له، تكون المشكلة داخلية تنظيمية لا حق لغير الفصيل ان يتحدث عنها، اما أن تكون رواتبهم من الخزينة العامة التي هي ملك للشعب وحق له قبل أن تكون لأي شخص آخر، رئيسا أم وزيرا فتلك هي الطامة الكبرى..

راتب الموظف هو حق مقدس لا يتم ايقافه تحت أي ظرف، ولو كان القضاء الأعلى أو هيئة مكافحة الفساد جهات بعيدة عن السياسية وصاحب القرار لتصدت هي قبل أصحاب الرواتب المقطوعة لمثل هذا القرار، ولو كان هناك مجلس تشريعي وقانون اساسي يعمل لما تجرأ اي كان على القيام بإرتكاب هذه الجريمة الانسانية، ولعل هناك أمل في رئيس ديوان الرقابة الإدارية الجديد أن يأخذ موقفا قانونيا، بحكم ان عمله الأساسي كان في سلك القضاء..

قرار قطع الراتب عن الموظف العام جريمة لا يجب أن يتم الصمت عليها، بعيدا عن الأهواء والمواقف من هذا وذاك، فهي رسالة قد يتعرض لها كل من يخالف صاحب أمر قطع الراتب، ولا حصانة لأحد إلا الخنوع الكامل، والصمت على أي مصيبة سياسة تحدث..

وصمت اللجنة التنفيذية والفصائل الوطنية وكتل المجلس التشريعي على ذلك يكون اشتراكا بالجريمة، فما يحدث ليس خلافا في فتح، لأن المال العام ليس ملكا لفتح مع كل التقدير..موازنة السلطة تأتي من ضرائب ومساعدات وأشكال أخرى، لا تشترط أن تمنح للموالين دون غيرهم، الا اذا بدأت بعض الأطراف تضع معيير استجابة لجهات غير معلومة..وربما يمكن اعتبارهم فئة "إرهابية" تستوجب وقف روابتهم..

رسالة قطع الراتب رسالة غاية في السواد، وهي تمثل وجها آخر للسلوك الاسرائيلي فكلاهما يستخدم المال لفرض سياسة الولاء..

المسألة ليست مزاج خاص بل هو قانون لا يحق لحد ان يدوس عليه باسم "الشرعية"..فالشرعية يجب أن تحمي القانون وليس سرقته..طبعا إن لازال البعض يؤمن أنه شرعية!

وقد لا يكون مستغربا أن يرسل من قطعت رواتبهم رسالة شكوى الى الجامعة العربية عما يتعرضون له من تجويع نتيجة لموقف سياسي..المشكلة ليس أن تستخدم السلطة لعقاب موظف، بل الأصل ان السلطة وجدت لتحمي حق

الشعب بكل فئاته ومكوناته..الجريمة دائما لها عقاب مهما طال امدها، فما بالنا لو أنه لن يطول!

ملاحظة: خبر قد يزيل بعضا من كآبة ما في الوطن..اخوتنا المتسمكون بالجمر فوق ارضهم بـ48 قرروا الاتفاق على قائمة واحدة للانتخابات القادمة..حدث هو الأول منذ النكبة الكبرى!

تنويه خاص: تسريبات أن تنفيذية المنظمة ستلتقي بعد تغييب مقصود لتمرير مشروع مشبوه..لو صدقت الأنباء وتمكنت من تصويب مسار كان مخطوفا لأشهر نكون بدأنا في الصواب السياسي ولمنع خطف "الشرعية"

"قنبلة تركيا" السياسية واعتراف حماس باسرائيل!

كتب حسن عصفور/ كان يمكن تجاهل الكلام عن أقوال وزير خارجية تركيا جاويش أوغلو بخصوص دور بلاده في تمهيد الطريق لتطبيع العلاقة بين حماس ودولة الكيان، واعتباره خبرا، لا أكثر، لو قامت قيادة الحركة بتوضيح تلك التصريحات التي تمثل "قنبلة سياسية، من الطراز النووي..
لكن صمت حماس على ما جاء في أقوال الوزير التركي تكشف كثيرا مما وصلت اليه الحركة الاسلامية في فلسطين، من إنتهازية سياسية - فكرية، نتيجة لحالة حصار لم تكن يوما ضمن حساباتها السياسية، وسكوت الحركة لو أنها لم تكن فعلت ما أعلنه الوزير التركي، بأن حماس وافقت فعليا على الاعتراف بدولة الكيان في سياق "حل الدولتين"، يمثل فضيحة تفوق فضيحة الاعتراف بالاعتراف..

فأن تلتزم حماس الصمت على تصريحات تقول على لسانها ما ليس بها أو منها، فتلك جريمة سياسية لم يسبق لأي طرف أو كيان أو دولة أن فعلته مع أي قوة سياسية فلسطينية، سابقة في الوجود الكفاحي لحركة حماس، بل أن

قيادة حماس ما كان لها أن تنام ليلها طويلا وهي مرتاحة البال دون أن تصدر بيانا "عرمرميا" تفضح فيه النوايا الخبيثة وغير الوطنية، بل والمعادية للدين الاسلامي لو أن قائلها غير تركيا، واكيد غير قطر أو اي طرف تمتلك حماس مصلحة معه..

سقوط حماس في مربع الصمت فضيحة كاشفة أن "المبادئ" و"المعايير" لديها ليست حسابا وطنيا خالصا، وأن سياستها تتحكم فيها مصلحتها الفئوية الخاصة، وليس فلسطين الوطن والقضية والشعب، وأن الإنتهازية السياسية والابتزاز بات سمة لحركة لم تترك كلمة الا وقالتها ضد الشهيد الخالد ياسر عرفات بعد توقيع اتفاق أوسلو، رغم المعرفة الكاملة أن موقفها كان مرتبطا بحسابات اقليمية أكثر من أن يكون حسابا وطنيا، كانت تعارض وتفعل كل السبل لاسقاط الاتفاق لترضي قوى معلومة تماما عارضت الاتفاق لحساب الهيمنة والسيرطة على القرار الوطني الفلسطيني..

كان بامكان حماس توضيح موقفها بهدوء وبلا أي اتهامات للوزير التركي ودولته التي كشفت حقيقتها السياسية كاملة، بأنها ليس سوى سمسار سياسي مع أمريكا ودولة الكيان، وأن كل ما تقوم به ليس من أجل عيون فلسطين بقدر ما هو لتحسين مكانتها في سياق التحالف الأميركي الاقليمي، ولعل الوزير التركي كشف جوهر المسألة عندما اشار الى نقد أميركي للاستقبال تركي لمشعل، بأن النقاديين يعلمون ومطلعون على ما تقوم به تركيا من محاولات وجهد لجلب حماس الى الاعتراف باسرائيل..

السمسرة التركية قد لا تكون اكتشافا، لكنها جاءن لتعرية كل أكاذيب الدولة التركية التي تبحث عن استغلال قضية فلسطين لخدمة مصالحها القومية، بل ولفرض الصمت الأميركي الاسرائيلي على نظام اردوغان وفساده السياسي، ودوره الذي بات مكشوفا للعامة قبل الخاصة، في مناهضة النهوض العربي الرافض للمشروع الأميركي التقسيمي الجديد وقاطرته الإخوانية..

فضيحة حماس التي كشفها الحليف الأبرز، مركبة المظهر، تعري طبيعتها ومنهجها الذي لا يرى في أي مسألة سوى كيفية الاستخدام وصولا لمصلحة الفئة، فهي الحركة التي قامت باستغلال حرب الكيان على السلطة واتفاق اوسلو لتكون أداة هدم للمشروع الكياني الأول، رغم أن الخالد ياسر عرفات حاول مرارا ومنذ دخوله أن يجعل منهم "شريكا معارضا"، ضمن حسابات وطنية، والابتعاد عن اللعبة الاقليمية ضد السلطة وقيادتها..

ولو أن قرارهم "مستقل ومن منبت الوطنية الفلسطينية" لكان لحماس مكانة غير التي وصلتها الآن، حركة تبحث موطئ قدم لبعض قياداتها، بأي ثمن سياسي، بل أن قبولها الانقلاب على الشرعية الفلسطينية، مهما قيل فيها وعنها وما وصلت اليه ليس سوى جزءا من الدور التركي – القطري لخدمة المشروع الاسرائيلي، ولا زال قائما حتى تاريخه..

خروج الرئيس محمود عباس عن سياسة الاجماع الوطني وضربه عرض الحائط "التوافق الوطني" لتمرير مشروع يشكل ضربة للمشروع الوطني الفلسطيني، لا يمكن أن يمنح حماس الحق في الانتهازية غير الوطنية، التي قام بتعريتها الوزير التركي في ظل صمت مطلق من حماس، وهو ما يفسر صمت حماس أيضا أياما على مشروع عباس الى مجلس الأمن، رغم كل مخاطره الوطنية والسياسية، وكأن تركيا أمرتها بالصمت لحسابات غير فلسطينية..

أن تدرس حماس فكرة الاعتراف باسرائيل فهذا ليس خيارا حزبيا، وهو مرفوض من اي فصيل فلسطيني، فتلك مسألة تتعلق بـ"الشرعية الفلسطينية" وومثلها وليس أي كان غيره، ولذا أن تقبل حماس في اطار الكيانية الشرعية سياسة تؤدي لاحقا الى الاعتراف شيء، وأن تبحث طريقا خاصا بها لذلك شيء آخر تماما..فما بالنا وأن المسألة لم تعد عرضة للنقاش سوى في اطار قرار الآمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين..

وقبول حماس ما قاله الوزير التركي يكشف تماما أن هدفها من الانقلاب عاد 2007 كان يتجه لشطب منظمة التحرير والاحلال محلها أو أن ترثها وهي على استعداد كامل لتقديم كل ما يطلب منها من أجل ذلك، بما فيه "الاعتراف بدولة اسرائيل"..

سقوط حماس السياسي، ما لم تعلن البراءة من أقوال الوزير التركي، يشكل أحد أخطر المحطات في اللحظة الراهنة على القضية الوطنية، وكأن حماس تلعب لعبة "الاستغماية مع مشروع عباس"، من هو قاطرته حماس أم عباس، وليس الرفض للمشروع بذاته..

حماس وقيادتها كان لها أن تعيد التعامل مع مبادرة السلام العربية كطرف في اطار الحركة الوطنية، بمعنى أن تعلن عدم معارضتها للمبادرة لو وافقت عليها "الشرعية الفلسطينية" وتقدمت بها كحل بديل للمشروع غير الوطني في مجلس الأمن..كان لحماس أن تعيد قراءة المشهد بعد أن بات الاعتراف بدولة الكيان مرتبط بالاعتراف بدولة فلسطين وفق قرار 67/19 لعام 2012..وأي سلوك آخر ليس سوى استمرار في محاولة خلق "البديل" المطلوب أميركيا - اسرائيليا!

حماس أمام اختبار تاريخي، الاعتذار للشعب عن السمسمرة التركية واستغلال مأساة الحركة الجغرافية المالية، أو الخروج من كذبة "الوطنية النقية"..وقبلها عليها أن تعتذر لروح الخالد ياسر عرفات..فورقة التوت سقطت يا حماس!

ملاحظة: أن نتضامن ضد الارهاب لا يمكن أن يستغل لتمرير الانحطاط غير الاخلاقي الذي تقوم به صحيفة كانت في طريق الاندثار لولا فعلة ارهابية أعادتها..إن أعيد نشر الرسوم المسيئة لرسولنا يجب أن يتحرك العرب مسيحيين ومسلمين دفاعا..الصمت عار!

تنويه خاص: يبدو ان السلطان العثماني بدأ بتجريب الابهة غير العادية لقصره الاسطوري في الرئيس عباس..مسكينة فلسطين كل يبحث كيفية استغلالها!

"مبادرة السلام العربية" كبديل إقليمي لـ"مشروع عباس"!

كتب حسن عصفور/ بعد ايام عدة تنعقد "لجنة مبادرة السلام العربية"، تلك اللجنة المنبثقة عن المجلس الوزاري العربي، والتي تجتمع وتنهي الاجتماعات دون أن يعرف الانسان العربي، سياسيا او مواطنا لا يهتم لتلك المسميات، ماذا فعلت وما الذي ناقشته، رغم ان مستوى الحضور يمكن وصفه بالرفيع جدا، بل ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس يحرص على المشاركة بذلك اللقاء باستمرار..

ولأن اللجنة ستلتقي في منتصف الشهر الحالي، 15 يناير 2015، فلما لا نتوقف أمام "القيمة السياسية" التي يمكن أن تحدثها تلك اللجنة، بما لم تخطط له قبلا، وتعيد التفكير بأن تتعامل مع المسمى الذي تحمله بشكل ايجابي وعملي، اي تعيد التفكير في بحث "تسويق المبادرة العربية للسلام"، والتي تم تقديمها من قبل العاهل السعودي عبدالله، يوم أن كان وليا للعهد في 28 مارس – آذار 2002، وخلال فترة حصار الخالد ياسر عرفات..

مبادرة السلام العربية، هي المشروع السياسي الاقليمي الأهم الذي تقدم به العرب منذ بداية الصراع العربي والفلسطيني مع دولة الكيان، بعيدا عن ظروف عرضها وطريقتها، بل وربما الأهداف التي كانت تقف في خلفية تقديمها آنذاك، كمقدمة سياسية مطلوبة لخطة الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن، التي تقدم بها في يونيو من ذات العام، والتي حملت اسم "حل الدولتين"، كان آليتها الخلاص السياسي والحياتي من الزعيم الخالد للوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، لكن المبادرة تحمل "رؤية واقعية" لحل سياسي شامل للصراع العربي – الفلسطيني ودولة الكيان الاسرائيلي..

ربما آن أوان العودة للتفكير الجاد والجدي للتعامل "العربي" مع مبادرة السلام العربية، من حيث أنها مشروع وضع أسس الحل الشامل للصراع مع دولة الكيان، ووجدت ترحيبا من كل الأطراف، بل أن غالبية يهودية ابدت تأييدا للمبادرة عبر استطلاع رأي نفذه موقع "واللا" العبري الشهير،

وأظهرت نتائجه تأييد 76 % من الإسرائيليين اليهود داخل اسرائيل لمبادرة السلام العربية، لتسجل أعلى نسبة تأييد للسلام في إسرائيل، وذلك في 1 مارس – آذار 2014، بينما أكد احد التقارير الاستراتجية الصادرة عن مركز ابحاث اسرائيلي أن حكومات اسرائيل أخطأت في التعامل مع المبادرة العربية..

العودة لعرض مباردة السلام كحل إقليمي شامل للصراع، يمثل ضرورة سياسية هامة، خاصة بعد أن أثبت المسار الفلسطيني – الاسرائيلي، الذي بدأ قبل عشرين عاما، عدم امكانيته التوصل الى حل للصراع بين فلسطين ودولة الكيان، كثمرة لاستفراد اسرائيل وأمريكا بالمشهد الفلسطيني، في ظل لا مبالاة عربية، بل أن الولايات المتحدة حاصرت الدور العربي في عملية السلام والمفاوضات منذ سنوات..

والعودة لفتح خزائن مبادرة السلام العربية، وتقديمها لمجلس الأمن كمشروع سياسي يتطلب وضع قرار الزامي وآلية تنفيذية محددة الزمن لتطبيقها من كل جوانبها، بديلا عن المشروع الذي سبق للرئيس محمود عباس أن تقدم به، ولم ينل الأصوات الكافية، ورب ضارة نافعة جدا، بذلك الفشل ليعود الأمر الى الأصل العربي..

المبادرة العربية شكلت اطارا متكاملا للحل، فهي المشروع الشمل والأكثر واقعية لحل سياسي للقضية الاقليمية الشائكة من الصراع الطويل في المنطقة .

نصوص المبادرة وموادها لا يحتاج لشرح كونها غاية في الوضوح، والتحديد أيضا، والميزات التي تشكل نصوصها عن النص "الفلسطيني" لمجلس الأمن، ليس فقط في تحديد الحق بوضوح كامل، بل أن الموازنة السياسية التي تضمنتها المبادرة، يمكنها أن تلجم اليمين الاسرائيلي خاصة في اللحظة السياسية الحالية، وقبل الانتخابات الاسرائيلية، ويمكنها أن تكون طوقا وجدارا أمام خداع نتنياهو وتحالفه لكشف أكاذيبه أمام ناخبي الكيان، خاصة

وأنها تحمل ميزات عربية للسلام ، والخيار سيكون بين "بديل عربي" للسلام الشامل مقابل "بديل اسرائيلي" يميني لصراع دائم، ولكل ثمنه السياسي الذي سيكون، وعليه الاختيار!

ومع عودة الروح للتحرك الاقليمي العربي، وبروز مكانته عما كان في السنوات الأخيرة، تصبح مبادرة السلام العربية حلا ممكنا جدا ومقبولا وشاملا، ومن الصعب أن ترفض في اطار مجلس الأمن، في ظل الظروف الراهنة..

كما يمكن أن يكون المشروع العربي خيارا واقعيا تلتفي عليه فصائل العمل الوطني الفلسطيني كافة، من هي داخل منظمة التحرير أوخارجها، كحركتي حماس والجهاد الاسلامي، لو تمكنت الجامعة العربية من اعادة تحريك قوة المبادرة وتقديمها بديلا لتصبح قرارا ملزما لمجلس الأمن، وضمن اطار زمني لا يتجاوز عام 2016..

وفي حال رفضت أمريكا المشروع العربي وكذا حكومة دولة الكيان، يصبح الحديث عن اي مشروع سياسي ليس سوى كلام فارغ، ولا يستحق أن يكون معولا لإحداث فتنة مجانية داخل الصف الفلسطيني أو العربي.. فيما يمكن للجامعة العربية ودولها أن تقف لتعيد النظر مع رافضي المشروع، إما بالبحث عن سبل لفرضه وهي متعددة، أو اغلاق ملف السلام كلية مع دولة الكيان والتفكير الشامل بحصارها..

وهناك الكثير الممكن لذلك ويمكن دراستها بكل جدية في حينه، وبدايتها يكون بتعليق المعاهدات الثنائية مع اسرائيل ..فكما للسلام ثمن..يجب أن يكون لرفضه ثمن ايضا!

هل يعلن الرئيس محمود عباس سحب مشروعه لصالح المشروع العربي، وتبدأ رحلة حصار الكيان..تلك هي اللحظة المنتظرة يوم 15 يناير القادم، وعندها يمكن أن يتسلح بالعمق العربي، ووحدة المسارات، لكي لا يستمر

الاستفراد الاميركي الاسرائيلي به..وليذهب "المشروع المشبوه المترجم من لغة غير لغة الضاد" الى جهنم وبئس المصير، نصا وأدوات!

هل يقدم الرئيس عباس هدية سياسية كبرى لشعبه في ذكرى انتخابه قبل 10 سنوات رئيسا اقسم أن يكمل الثورة والمسيرة التي قادها الخالد ياسر عرفات..

الشعب والأمة في انتظار قرار الرئيس، وقرار العرب ايضا كبداية لمرحلة نهوض اقليمي عربي جديد!

ملاحظة: تفجيرات الصرافات الآلية لها تفسير لصوصي..لكن لما يحدث ذلك مع منزل الشاعر ايهاب بسيسو..قبل ان يكون ناطقا باسم حكومة عباس..ام سيقال أنه مصادفة جنائية مش أكثر..بلاش لعب الأطفال!

تنويه خاص: يبدو أن قادة الحكم والحكومة لم يجدوا عنوانا واحدا في القطاع ليسألوا عن أحوالهم في ظل ما حدث..أليس ذلك بعار وطني!

**رابط لنص مبادرة السلام العربية:

http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=56582

هل يستقيل خالد مشعل لمصلحة "حماس"!

كتب حسن عصفور/ عاد خالد مشعل، رئيس حركة حماس الى احتلال صدارة الأخبار ثانية، ولكنها عودة لا تبدو "حميدة"، حيث اشتعلت الوكالات الإخبارية بخبر طرده من العاصمة القطرية، اخبار بثتها محطات تلفزية واذاعية وتناقلتها صحف، بكل اللغات الحية، وسارعت خارجية الكيان الاسرائيلي بالترحيب بالخطوة القطرية، وكأنها حقيقة سياسية، وحددت الأخبار أن مقصد "المطرود" مشعل ستكون المدينة التركية الجميلة

اسطنبول، والتي باتت مقرا لبعض الفارين ، من الجماعات الارهابية الاخوانية وتحالفها، ومكان لشخصيات سورية متنوعة الولاء والانتماء..

وبعد ساعات من انتشار الخبر، خرج بعض قادة حماس لنفي ذلك، وأكدوا ان خالد مشعل باق في العاصمة القطرية، دون تغيير يذكر، لكن بعضهم قام بتسريب جملة مضافة على النفي الحمساوي، مع "تحديد في النشاطات"، وهذه الجملة ليست سوى توضيح للحقيقة القائمة منذ أن بادرت الدولة القطرية وأميرها الشاب بتصويب مسار العلاقات مع دول الخليج، وذهب الى الرياض مقبلا رأس العاهل السعودي، واستجاب لشروط المصالحة، التي بدأت بطرد بعض قيادات الجماعة الاخوانية الارهابية وتحالفها، فيما نصحت مشعل وقيادات حماس بالصمت الممكن، وعدم القيام بأي نشاط اعلامي وسياسي في العاصمة القطرية ومنها أيضا..

وغاب مشعل عن وسائل الاعلام، سوى من مقابلات محدودة جدا، أقل من عدد اصابع يد واحدة، بلا تصوير، اي مقابلات صامتة، وخاصة بالقدس والأقصى، ولم تعد قناة "الجزيرة" جزءا من الحضور الاعلامي للقيادي الذي كان محل ترحاب لم يجده قيادي فلسطيني يوما، حتى غاب عن شاشتها خبرا وخطابا..ولا ضرورة للتأكيد أن ذلك قرار أميري لا راد له، لينتهي "عصر مشعل المفضل" في العاصمة القطرية، التي نعم به بعد "هروبه" من دمشق..

ويبدو أن الرئيس السوري، رغم كل مشاغله وهموم بلده والحرب متعددة الأطراف، لم ينس لخالد مشعل "فعلته"، ففتح ناره بغير حساب و"قال في مشعل ما لم يقله مالك في الخمر"، ولا نعلم أهي مصادفة كانت تلك الحرب الأسدية على مسؤول حماس الأول، وما يحدث له من تقييد حركة وكلاما في العاصمة القطرية، بما يشبه "الإقامة الجبرية بضيافة خمس نجوم "، فيما طهران تفتح بابا لوفد حمساوي مع تلميح بأنها ستدعو مشعل لزيارتها يوما ما، بلا تحديد زمني لتلك الدعوة..

هذه اللغة الايرانية، تعني فيما تعني رسالة "باطنية جدا" لخالد مشعل أولا، ولقيادة حماس الخارج ثانيا، ان الباب الإيراني مفتوح ولكن بقواعد ليس كما كانت في السابق، فهي وحليفها الأسد لدغوا من "حماس الإخوانية" لدغة كشفت أن "ضمير حماس الإخواني" فاق كل الحسابات فرمت خلف ظهرها ما لسوريا وايران من فضل ومكرمات سياسية وعسكرية ومالية واقامة وضايفة متعددة المظاهر، لم تقدم لها من أي طرف مهما كان اسمه وعلا شأنه، حتى جماعتها الأم في مصر لم تجرؤ استضافة شمعل خلال حكمها لمصر، مكتفية بموسى ابو مرزوق، والذي وصل قبل حكم الجماعة..

لكن حماس، مع أول ملف طريق إخواني تعرت أمام اخوانيتها فنست كل ما كان..أسقطت سوريا وأسقطت ايران من حساباتها، ولعل أهل القطاع وفلسطين يذكرون جيدا أن حماس تجاهلت كليا أن تقدم الشكر لإيران، كما فعلت مع قطر وتركيا واخوان مصر خلال حرب 2012 والصور الشاكرة والناكرة أيضا لا زالت حية..

وقد كتبت في حينه بتاريخ 17 نوفمبر 2012 مقا لا في هذه الزاوية، بعنوان "ايران ..شكرا وأكثر"!، اشرت فيه الى نكران حماس فضل ايران وسوريا وحزب الله في دعم القدرة العسكرية لحماس.. ولا نظن أن ايران يمكنها أن تتجاهل أو تنسى تلك الاساءة ذات النكهة الاخوانية التقليدية بعدم الأمان والوفاء، والتي يرددها أهل المحروسة دوما، "عبد الناصر قالها زمان الإخوان مالهوش أمان"، وطبعا حماس بنت الجماعة عديمة الأمان..

الإ أن ايران تحاول أيضا استغلال حالة الانهيار السياسي لحركة حماس في الخارج، ولحصار مشعل وغيابه السياسي الاعلامي وانتكاسته غير المتوقعة، ما قد يجبره على الارتهان الكامل للمشروع الايراني، في قادم التطورات، خاصة وأن ظهره بات عاريا بعد مصير جماعته الأشد سوادا مما توقع مؤسسهم في عام ، 1928..

ولأن مصير مشعل ومستقبله بات رهنا بجغرافيا الواقع السياسي - الاقليمي الجديد، فقد يكون هذا الواقع ذاته بابا لقراءة مختلفة لخالد مشعل ومن معه في قيادة حماس، ويعلن تخليه "طواعية" عن رئاسة الحركة وقيادتها"، لكي تعود الى من يستحقها داخل "بقايا الوطن" وفي قطاع غزة تحديدا، حيث أن مصير حماس العام بات متعلقا بمصير الحركة في قطاع غزة، قبل أي منطقة أخرى..

تنازل خالد مشعل عن رئاسة حركة حماس، قد لا يكون "منة" منه، بقدر ما يكون تصويبا لما حدث في آخر انتخابات للحكرو خلال "زمن الإخوان"، حيث أعلن مشعل في حينها أنه لن يترشح لرئاسة الحركة، وفعلا تم تسميته رئيسا لمجلس الشورى، قبل أن تثور ثائرة "اخوان الأردن"، ويثيروا نزعة "غير أخلاقية" ذات بعد جغرافي، لتعيد مشعل الى رئاسة حماس..ولذا فخطوة مشعل الآن بالتخلي عن الرئاسة هي اعادة حق لم يكن له، وتحصينا لقرار الحركة قد لا يكون مصانا في ظل مشهد "التلاطم الإقليمي الجديد"..

وربما تكون عودة رئاسة حماس الى مهدها الأول في قطاع غزة، فرصة لها بمزيد من المرونة السياسية والتجاوب مع متطلبات التغيير الاقليمي والداخلي، لكي تلعب دورا أكثر فاعلية في مستقبل فلسطين وواقع قطاع غزة، وتعيد فتح المسار المصري بعد أن أدركت أن لا مستقبل بلا مصر وثورتها..وان تترك خلفها ارتباطا لم يعد له قيمة تاريخية..

خطوة مشعل، لو حدثت ستحسب له أولا ولحماس ثانيا، بأن المصلحة العليا للحركة حقا فوق الذات والشخصنة..فهل يفعلها مشعل ويمنح حماس فرصة انطلاقة جديدة..بأمل وانتظار!

ملاحظة: انتفاضة بعض فصائل اليسار الفلسطيني، خاصة الجبهتين الشعبية والديمقراطية ضد النهج العباسي المنفرد والمتفرد "بشرة خير" فعلا..بعيدا عن الحسابات الذاتية ومع كل رافضي "بلفور 2" قوى وشخصيات يمكن تصويب المسار "شاء من شاء وأبى من أبى"..اليس كذلك!

تنويه خاص: مكالمة وزير الرئيس الأول د.رامي مع القيادي في حماس ابو مرزوق تحمل شيئا غريبا..رامي استعد بحل كل القضايا العالقة، بما يعني قضية رواتب موظفي حماس..افتراضا انه صادق، فمن أين لك يا رامي فلوسا مع وقف أموال المقاصة..طبعا لو صدق الكلام!